عدد خاص

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الإصلاح

لا يُصلِحُ آخِرَ هَذِهِ الأُمَّة إلاّ مَا أَصْلَحَ أَوَّلَـهَا

مجلة جامعة تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

السنة الخامسة. العدد السادس والعشرون: جمادى الأولى/جمادى الآخرة 1432هـ الموافق لـ ماي/جوان 2011م



احذروا الإعلام الشيعي!

■■■ الشركيات في عقائد الشيعة — لزهر سنيقرة

الزور والبهتان في كلام الشيعة على القرآن

عز الدين رمضاني

■■ فضائح وقبائح في فقه الشيعة الإمامية

فؤاد عطاء الله

■ العلامة المجاهد محب الدين الخطيب وجهوده في فضح الشيعة الرافضة

سمير سمراد

التقية عند الشيعة الإمامية — عمر الحاج مسعود

السعر: 150 دج رقم الإيداع القانوني: 3623. 2006 ISSN: 1112.6825

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُه ونَسْتَعِينُه ونَسْتَغْفِرُه، ونعوذُ باللهِ منْ شرورِ أنْفُسِنا ومِنْ سَيِّئَاتِ أعْمالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له.

وأشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [سُورَةُ الأَحْزَابِ].

أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وأحسنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأمورِ مُحْدَثَاتُهَا، وكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بِدْعةٍ ضَلالَةٌ، وكُلَّ ضَلاَلَةٍ في النَّارِ.



افتتاحية

الشيعة.. جنس آخر

مدير المجلة

لمَّا كان لا يترك النُّصح للمسلمين إلَّا من سَفه نفسَه، ارتأينا أن نبذل نصيحة غالية إلى كلٍّ من تصله مجلّتنا ويقرأ مكتوبَنا، فيها التَّحذير من عقائد الشِّيعة المنحرفة، وأصولهم الزَّائغة، ليحذرها كلُّ مسلم سُنِّيٍّ فَطن، ولينتبه من انطلى عليه أمرهم، وغرَّه مظهرهم، فإنَّهم قومٌ بُهتٌ كَذَبةٌ، ولا يستغرب ذلك إذا عُلم أنَّ واضعَ نحلتهم ومخترعَها هو عبد الله بن سَبأ اليَهودي، وقد أيقنَّا أنَّه لن ينفذ إلينا خيرٌ من جهة اليَهود حتَّى يشيبَ الغُراب؛ فلم يكن لابن سبأ من غرض سوى إفساد دين المسلمين.

وإلاَّ فأيُّ إسلام يبقى مع التَّشكيك في كتاب الإسلام (القرآن)، والطَّعن في عرض نبيِّ الإسلام ﷺ، واتِّهام الصَّحابة الصَّادقين ـ رضي الله عنه أجمعين ـ نقلة الإسلام، وأيُّ إسلام هذا الَّذي تُجعل فيه مسألةُ الإمامة أعظمَ أصول الإيمان والدِّيانة، ويجعل لأئمَّة الشِّيعة العصمةُ والصِّيانة، وينزِّلون منازلَ فوق مراتب الأنبياء المبعوثين بالرِّسالة، ويُعلِّق مصيرُ الأمَّة بمهديٍّ دخل سردابَه من مئات السِّنين ينتظرون خروجه، ناهيك عن إيمانهم بالرَّجعة، وتديُّنهم بالتَّقيَّة، وإباحتهم نكاحَ المتعة، إلى غير ذلك من الخرافات والكفريَّات الَّتي تزخر بها كتبهم، وتمتلئُ بها حُسينياتهم ومراكزهم، ولا يخفى على أحدٍ ما صار يبثُّ الآن على الهوائيات مباشرة ممَّا يقع أيَّام حجِّهم إلى مشاهدهم، وعند أضرحة أئمَّتهم وقبورهم من طقوس شركيَّة، وأفعال كفريَّة كالطَّواف والتَّمسُّح بالعتبات، وتقديم للنُّذور والقَرابين، ونياحة ولطم، وصراخ وعويل في صُور تُثير الغَثيان، وتتقزَّز منها النُّفوس السَّويَّة، والفطر السَّليمة.

فهل يعقل بعد الوقوف على مثل هذا الضَّلال البعيد والتَّناقض الكبير أن يُقال: إنَّ إسلام الشِّيعة هو الإسلام الَّذي أرسل الله به جبريل عليه السلام إلى نبيِّنا محمَّد ﷺ، وأخذه عنه المهاجرون والأنصار ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ! فهذا أمرٌ لا أظنُّه يشتَبه على مَن عنده أدنى مُسكة من عقل ونَظر؛ فالشِّيعة كما قال شيخ الإسلام في «منهاج السُّنَّة» (376/3): «ولهذا هُم عند جماهير المسلمين نوعٌ آخر»، وقال في (414/7): «حتَّى الطَّوائف الَّذين ليس لهم منَ الخبرة بدين الرَّسول ما لغَيرهم؛ إذا قالت لهم الرَّافضة: نحنُ مسلمون؛ يقولون: أنتم جنسٌ آخر».

وسيجدُ القارئُ الكريم في هذا العدد مقالات متنوِّعة تكشفُ عوَارَهم وتفضَحُ زيفَهم، وتنقُل أباطيلَهم من كتبهم ومصادرهم، لتتأكَّد بذلك هذه الحقيقة أنَّهم جنسٌ آخر...



مجلة جامعة
تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

دار الفضيلة

المدير
توفيق عمروني

رئيس التحرير
عز الدين رمضاني

أعضاء التحرير:
عمر الحاج مسعود
عثمان عيسي
نجيب جلواح

التصميم والإخراج الفني:
دار الفضيلة للنشر والتوزيع

الطباعة:
مطبعة الديوان

عنوان المجلة:
دار الفضيلة للنشر والتوزيع
حي باحة (03)، رقم (28) الليدو ـ
المحمدية ـ الجزائر

الهاتف والفاكس:
(021) 51 94 63
التوزيع (جوال): (0661) 62 53 08

البريد الإلكتروني:
darelfadhila@hotmail.com

الموقع على الشبكة العنكبوتية:
www.rayatalislah.com

في هذا العدد

1
مدير المجلة
الشيعة.. جنس آخر

4
التحرير
احذروا الإعلام الشيعي

19
فؤاد عطاء الله
فضائح وقبائح في فقه الشيعة الإمامية

العدد السابق



قواعد النشر في المجلة

- أن تكون الموضوعات مطابقة لخطة المجلة، وموافقة لمنهجها.
- أن يكون المقال متسمًا بالأصالة والاعتدال.
- أن يحرَّر المقال بأسلوب يحقق الغرض، ولغة بعيدة عن التكلف والتعقيد.
- الدقة في التوثيق والتخريج مع الاختصار.
- أن تكون الكتابة على الكمبيوتر، أو بخطٍّ واضح مقروء؛ وعلى وجه واحد من الورقة.
- ألا يزيد المقال على خمس صفحات.
- أن يذكر صاحب المقال اسمه الكامل وعنوانه ورقم هاتفه، ودرجته العلمية إن وجدت.
- المقالات أو البحوث التي لا تنشر لا تردُّ لأصحابها.



احذروا..
الإعلام الشِّيعي!!

التحرير

إنَّ الشِّيعةَ تُناقضُ أهلَ الإسلام في أصول دينهم؛ فيطعنون في القرآن الكريم ويشكِّكون في حفظه من التَّبديل والتَّغيير، ففي سنة (1292هـ) ألَّف أحدُ أعيانهم المسمَّى حُسَين بن محمَّد تقي النُّوري الطَّبرسي كتابًا في أربعمائة صفحة أسماه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب»، جمع فيه مئات النُّقول وعشرات النُّصوص عن كبراء الشِّيعة وأئمَّتهم الَّتي تؤكِّد هذه الدَّعوى الخاسرة الخائبة، وقد طبع في إيران سنة (1298هـ).

كما تُناقضُ الشِّيعةُ أهلَ الإسلام في منزلة الصَّحابة رضي الله عنهم الَّذين هم شُهود الوحي ونَقَلة الإسلام؛ فيطعنون فيهم طعنًا صريحًا ويحكمون بردَّتهم جميعًا ما عدا ستَّة أو سبعة منهم، ويستَعملون معهم أقبحَ السَّبِّ وأقذع الشَّتم، وبخاصَّة وزيرَيْ رسول الله ﷺ أبي بكر وعُمَر، وابنتَيْهما عائشة وحفصة رضيَ الله عنهُم أجمعين.

وقد سبق للشِّيعة أن أقاموا دولةً في بلادنا وهي دولة العُبيديين (الفاطميِّين) الَّتي نُقلت عاصمتُها بعد ذلك إلى القَاهرة بمصر، فذاق معهُم النَّاس آنذاك الأمرَّين ولم يتنفَّسوا الصُّعداء إلَّا بعد زوال ملكِهم.

قال ابنُ كثير في «تاريخه» (16/456 ـ هجر): «وكانُوا من أَعْتَى الخُلفاءِ وأجْبَرهم وأظْلَمِهم، وأنْجَس الملُوك سيرةً، وأَخْبَثِهم سريرةً؛ ظهَرت في دولتِهم البدعُ والمنكَراتُ، وكثُرَ أهلُ الفساد، وقلَّ عندَهم الصَّالحون من العُلَماء والعُبَّاد، وكَثُر بأَرْضِ الشَّامِ النُّصَيْرِيَّةُ والدُّرْزِيَّةُ والحُشَيْشِيَّةُ، وَتَغَلَّبَ الفِرنْجُ على سواحِل الشَّام بكَمَاله..».

ونقل الذَّهبي في «تاريخه» (7/460) عن أبي الحسن القابسي أنَّه قال: «إنَّ الَّذين قتلَهُم عُبَيْد الله وبنوه أربعة آلاف رجل في «دار النَّحر» في العَذاب، ما بينَ عابد وعالم؛ ليَردَّهُم عن التَّرضِّي عن الصَّحابة، فاختاروا الموتَ».

ولـمَّا صارت لهم اليومَ دولة في المشرق، وأُقيمت قبل ثلاثين سنة بتأييدٍ من اليهود والنَّصارى، راحوا يروِّجون لدينهم الباطل ويعمَلون على نشر التَّشيُّع وتصدير ثورتهم إلى كلِّ أنحاء المعمُورة، بكلِّ وسيلة متاحة، فاستغلُّوا وسائل الإعلام والاتِّصال وأنشأوا القَنوات الفضائيَّة بدءًا بقناة الكَوثر الَّتي أُنشئت سنة (1980م)، ثمَّ بعدها «المنار» التَّابعة لحزب الله عام (1991م) بدأت أرضيَّةً، ثمَّ تحوَّل بثُّها فضائيًّا عام (2000م)، ثمَّ تتابع ظهور القَنوات الشِّيعيَّة كـ«قناة أهل البيت»، و«العالم»، و«المعارف»، و«الفُرات»، و«الأنوار»، و«العراقيَّة»، و«المشكاة»، و«قناة فورتين» أو الأربعة عشر إشارة إلى الأربعة عشر معصومًا، وهُم الاثنا عَشَر إمامًا والنَّبيُّ ﷺ وفاطمة رضي الله عنها، وبعضها خاصٌّ بالأطفال كـ«قناة طه»؛ وآخرها «قناة فَدَك» الَّتي أنشأها حديثًا «ياسر الخبيث»، وغيرها من القنوات الَّتي فاق عددها خمسًا وثلاثين قناة شيعيَّة، وكثير منها يتسلَّلُ إلى بيوتنا لتروِّج لأباطيلِهم وأضاليلِهم وأكاذيبِهم من أنَّ الشِّيعَةَ هُم رمزُ المقاومَة

ضدّ الكُفر والطُّغيان، وأنَّهم الأنموذج الوحيد الَّذي يدافعُ عن الأمَّة ويحمي مقدَّساتها، وأنَّ ثوراتهم ممهِّدةٌ للدَّولة الَّتي سيقيمُها مهديُّهم المفقُود في السِّرداب منذ قرابة (1200) سنة، والَّتي لا يقبلُ فيها إلاَّ مَن كان شيعيًّا، كما أنَّهم لا يفتُرون عن الطَّعن في كلِّ مَن يخالفُهم ويرمونه بكلِّ عيب ونقيصة، ويبذلون جهدَهم لتشويهه، ويحظى عندهم مصطَلح «الوهَّابية» ومصطلح «السَّلفيَّة» بالقسط الأكبر من هذا التَّشويه والتَّدنيس، ويحمِّلونَه تبعةَ جميع ما يعاني منه المسلمون اليوم من مصائب وأزمات؛ وأنَّهم العقبة الكؤود في وجه التَّقريب بين الشِّيعة والسُّنَّة، ولذلك يلصقون بكلِّ مَن كشَفَ زيفَهم أو فضَحَ عوَارَهم تهمة أنَّه وهَّابي أو سلفيٌّ؛ وهُم بذلك يريدون أن يذروا الرَّماد في الأعين ويوهموا السَّامع والرَّائي أنَّ خلافَهم مع هؤلاء كخلاف سائر أهل السُّنَّة معهم، وهذا من أبطل الباطل، وقياس مع الفارق؛ لأنَّ خلافَ الشِّيعة مع جميع أهل القبلة في أصول الإسلام.

فالقنوات التِّلفزيونيَّة باتت السِّلاح الَّذي يستَخدمه الشِّيعة، وقد يكونُ أخطر وأشدَّ فتكًا من سلاحِهم النَّووي؛ لأنَّ جهات كثيرة تعتَرضُ على هذا السِّلاح بخلاف الأوَّل فهو سِلاحٌ ناعمٌ يدخل بيوتَنا متسلِّلاً ليعمل عملَه في عقول أبنائنا وبناتِنا ورجالِنا ونسائنا دون أن يجد من يجابهه بما يستَحق، وقد يوجد بيننا مَن يهوِّن من خطورته؛ ويراه إعلامًا بديلاً عن الابتذال الإعلامي الموجود؛ وما علمَ المسكين أنَّه كالمستَجير من الرَّمضاء بالنَّار؛ لأنَّ حقيقةَ هذه القنوات تعبيد الطَّريق للمدِّ الشِّيعي الرَّهيب، الَّذي يهدِّدُ الدُّول والمجتَمعات السُّنِّيَّة ليس في دينِها وعقيدتِها فحسب؛ بَل في هويَّتها وأمنِها القَومي؛ فهل من منتَبه!!

كما لم يفُت الشِّيعةَ استغلالُ الشَّبكة العنكبوتيَّة العالميَّة للمعلومات (الأنترنت)؛ فقد أنشأوا عددًا من المواقع الشِّيعيَّة فاتت المئات وبمختلف اللُّغات، ولهم في عَرض مذهبهم أساليب جذَّابة، ينخدع بها من ضَعُف علمُه وقلَّت بصيرتُه، ولعلَّ أبرز ما يشُدُّ النَّاظر في مواقعهم ومنتدياتهم الخاصَّة في زعمهم بشيعة الجزائر؛ أنَّهم يتكلَّمون عن أناس تحوَّلوا إلى المذهب الشِّيعي، وتركوا عقيدةَ أهل السُّنَّة يُطلقُون عليهم اسمَ (المستَبصرين)، فيسردون قصصَهم، وكيفيَّة تحوُّلهم، ونشاطاتهم بعد التَّحوُّل، وأسبابَ اعتناقهم عقيدةَ الشِّيعة، والعَقَبات الَّتي واجهتهم، وكيفَ تغلَّبوا عليها، كلُّ ذلك بأسلوب خادع يوهمون النَّاظر أنَّ عددهم يتزايد، وأنَّهم خرجوا من الظُّلمات إلى النُّور، وتركوا الضَّلالة إلى الهداية، وأنَّهم يعيشون راحةً نفسيَّةً لا مثيلَ لها بعد استبصارهم واعتناقهم مذهب الشِّيعة؛ وأمنيَّتهم أن يلحقَ بهم جميعُ أهل الجزائر!!

وهذا غالبه هراءٌ وكذبٌ، وتزييفٌ للحقائقِ وترويجٌ للحكايات المختَلَقة، محاولةً منهم إنفاق سلعتهم البائدة ودينِهم المحرَّف على ضِعاف العقول والنُّفوس في بلد السُّنَّة، وإلاَّ فلو كانت قصصهم هذه مطابقةً للواقع لذكروا هؤلاءِ المستَبصرين (الافتراضيِّين) والمتشيِّعين (الإلكترونيِّين) بأسمائهم الصَّريحة، ومواطنهم الصَّحيحة، ولم يختفوا وراءَ كنى وهميَّة وألقاب مستَعارة حتَّى إنَّك لا تدري ذكورًا كانوا أم إناثًا؛ أو إنسًا كانوا أم جنًّا!!

إنَّ من المخطَّطات المكشوفة التي لم تعد خافية أنَّ من استراتيجية الغَرب ودولة اليهود، وخيارهم المفضَّل أن ينتشر التَّشيُّع في العالم الإسلامي؛ لأنَّ الشِّيعةَ هُم أفضلُ حليف، وأمثلُ نصير ضدَّ العدوِّ المشتَرك «أهل السُّنَّة»؛ لكن هذه الحقيقة ـ للأسف الشَّديد ـ لا يستَسيغُها كثيرٌ من أهل السُّنَّة المغرَّر بهم؛ بسبب ما تشبَّعوا به من جُرُعات إعلاميَّة من هذه القنوات الفضائيَّة والمواقع الإلكترونية الَّتي تلبسُ الحقَّ بالباطل، وتُظهر أنَّ الشِّيعة رفعوا الغُبن عن المسلمين، وأنَّهم الطَّائفة الشُّجاعة الَّتي تقف في وجه الظُّلم العالمي، وأنَّ حزبَهم حارب اليهود!!.. إلى غير ذلك من الشِّعارات البرَّاقة المزيَّفة الَّتي لا وجود لها في الواقع، إنَّما هي خيالاتٌ يخدعون بها عمومَ المسلمين، وهو الجانبُ المصدَّر للاستهلاك العامِّ؛ وأمَّا الجانب الخفيُّ فهو ما يدور في الكواليس والقاعات المغلقة بينهم وبين اليهود والصَّليبيِّين من التَّحالف والتَّعاون في كثير من المجالات؛ وهذا جانبٌ لا تلتقطه عدسات (الكاميرات)، ولا أمواج (الإذاعات)، ولا تتناقله وسائل الإعلام، ولا يُطلِعُ عليه النَّاس، ولا يكتشفه إلاَّ الفطن الخبير المتتبِّع؛ هذا هو دأب الشِّيعة الَّذين بنوا دينَهم على الكذب والتَّقيَّة؛ فشُحنت أنفسُهم بالمكر والخديعة، وامتلأ تاريخُهم بالكيد والخيانة لأهل السُّنَّة.

نسأل الله أن يقي بلادَنا وسائر بلاد المسلمين من عقائدهم المضلَّة، وشرور إعلامهم الغاوي، وأن يثبِّتنا على السُّنَّة.



الزور والبهتان في كلام الشيعة على القرآن

عز الدِّين رمضاني
رئيس التَّحرير

من المسلَّمات الَّتي ورثتها أجيال المسلمين، صاغر عن كابر، ولاحق عن سابق أنَّ القرآن كلام الله؛ سوره وآياته وكلماته، أنزله على عبده ورسوله محمَّد ﷺ، أسمعه جبريل عليه السلام، وأسمعه جبريل محمَّدًا ﷺ، وأسمعه النَّبيُّ ﷺ أمَّته، وليس لجبريل عليه السلام ولا لمحمَّد ﷺ إلاَّ التَّبليغ والأداء.

وهو المكتوب في اللَّوح المحفوظ، وهو الَّذي في المصاحف، يتلوه التَّالون بألسنتهم ويقرؤه المقرئون بأصواتهم ويسمعه السَّامعون بآذانهم، وهو الَّذي في صدور الحفَّاظ بحروفه ومعانيه، تكلَّم الله به على الحقيقة، منه بدأ وإليه يعود، وهو قرآن واحد منزَّل غير مخلوق، فمن سمعه فزعم أنَّه مخلوق فقد كفر.

وقد حفظ الله كتابه من أيدي العابثين وألسنة الأفَّاكين، فلا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر]، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت].

وإذا تكفَّل الله بحفظ كتابه وصيانته فلا يمكن أن تطاله أيدي التَّحريف والتَّصحيف لتزيد فيه أو تنقص منه ولو حرفًا واحدًا، فهو محفوظ أبد الآبدين، كما أنَّ دين الله باق إلى قيام السَّاعة، فاقتضى ذلك حفظ وحيه ـ قرآنًا وسنَّةً ـ لتقوم الحجَّة على النَّاس إلى آخر هذه الأمَّة.

ولم يزل أهل السُّنَّة والجماعة منذ العصر الأوَّل حماة لهذا القرآن، دعاة للخلق بهداه، عداة لمن عاداه، وعندهم أنَّ من زعم تحريف القرآن أو الزِّيادة أو النُّقصان أنَّه كافر؛ لأنَّه مكذِّبٌ لله سبحانه وتعالى، حتَّى جاءت الشِّيعة بفرقها وطوائفها، وغلاتها ومعتدليها، ففرَّقت كلمة المسلمين، وشقَّت عصا طاعة جماعتهم، وخالفت معتقدهم، فأنشأت القول بتحريف القرآن، وأنَّه غُيِّر وبدِّل، وكذلك السُّنَّة النَّبويَّة؛ لأنَّها منقولة بطريق المغيِّرين والمبدِّلين والمرتدِّين، وجعلت من أسس المذهب الشِّيعي ـ وهو عند الإماميَّة الاثني عشريَّة كذلك: القول بوقوع التَّحريف في القرآن.

وقد سطَّر هذه الحقيقة الثَّابتة عندهم مفسِّرهم الكبير هاشم البحراني في مقدِّمة تفسيره حيث قال: «وعندي في وضوح صحَّة هذا القول ـ بتحريف القرآن وتغييره ـ بعد تتبُّع الأخبار وتفحُّص الآثار، بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريَّات مذهب التَّشيُّع، وإنَّه من أكبر مقاصد غصب الخلافة فتدبَّر»[1].

وبذلك قال المحدِّث الشِّيعي نعمة الله الجزائري[2] رادًّا على من قال بعدم التَّحريف في القرآن: «إنَّ تسليم تواتره عن الوحي الإلهي، وكون الكلِّ قد نزل به الرُّوح الأمين يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدَّالَّة بصريحها على وقوع التَّحريف في القرآن كلامًا ومادَّةً وإعرابًا، مع أنَّ أصحابنا قد أطبقوا على صحَّتها والتَّصديق بها»[3].

وقال علي أصغر البُرُوجِرْدي ـ وهو من أعيان الشِّيعة في القرن الثَّالث عشر في كتابه «عقائد الشِّيعة» فارسي (ص27 ـ ط. إيران): «وواجب علينا أن نعتقد أنَّ القرآن الأصلي لم يتغيَّر ولم يبدَّل وهو موجود عند إمام العصر (الغائب) ـ عجَّل الله فرجه ـ لا عند غيره، وإنَّ المنافقين[4] قد غيَّروا وبدَّلوا القرآن الموجود عندهم».

وأقوال أعلام الشِّيعة وتصريحاتهم من فقهاء ومحدِّثين ومفسِّرين كلُّها تجمع على أنَّ تحريف الصَّحابة للقرآن عقيدة

(1) «البرهان في تفسير القرآن»، مقدِّمة الفصل الرَّابع (94) ط/ إيران.
(2) نسبةً إلى جزائر العراق.
(3) «الأنوار النُّعمانيَّة» (2/753).
(4) يقصد الصَّحابة رضي الله عنهم، عليه من الله ما يستحقُّ.

مسلَّمة عندهم، متواترة منقولة من سلفهم غير الصَّالح إلى خلفهم في جميع الأعصار، إلاَّ من تظاهر بعدم القول بالتَّحريف تقيَّةً وتهرُّبًا من حجج المعترضين وسدًّا لباب الطَّعن عليهم، وهم أقلُّ القليل لا يزيد عددهم على الأربعة، ولا خامس لهم من بين المتقدِّمين كما صرَّح بذلك محدِّثهم النُّوري الطَّبرسي في كتاب «فصل الخطاب» (33ـ34) وقد ذكرهم بأسمائهم.

وقد نصَّ كثيرون من علماء الشِّيعة أنَّ من أنكر عدم تحريف القرآن من أعيان الشِّيعة لا ينكر إلاَّ تقيَّةً، أقرَّ بذلك أحمد سلطان ـ أحد أعيان القوم في الهند ـ إذ قال: «إنَّ علماء الشِّيعة الَّذين أنكروا التَّحريف في القرآن لا يحمل إنكارهم إلاَّ على التَّقيَّة»[5].

وقد نصَّ كثيرون من علماء الشِّيعة أنَّ من أنكر عدم تحريف القرآن من أعيان الشِّيعة لا ينكر إلاَّ تقيَّةً، أقرَّ بذلك أحمد سلطان ـ أحد أعيان القوم في الهند ـ إذ قال: «إنَّ علماء الشِّيعة الَّذين أنكروا التَّحريف في القرآن لا يحمل إنكارهم إلاَّ على التَّقيَّة»

كتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب»:

هذا كتاب كما يدلُّ عليه عنوانه اجتهد فيه مؤلِّفه[6] ما وسعه جهده بأسلوب كلُّه تضليل وتزييف ليثبت ـ على زعمه ـ أنَّ كتاب الله ـ عزَّ وجلَّ ـ قد أصابه ما أصاب كتب أهل الكتاب من التَّزوير والتَّزييف والنَّقص والزِّيادة والتَّحريف.

وقد نزل هذا الكتاب إلى الأسواق والمكتبات في إيران وتناقلته أيدي العامَّة والخاصَّة، وغزَا الدُّور والمجالس العلميَّة في قُم وشيراز وأصفهان وكربلاء والنَّجف حيث علماء الشِّيعة وحجج الإسلام الكبرى والصُّغرى! وآيات الله العظمى! وأنصار أهل البيت ـ زعموا ـ، ولم يحرِّك جمعُهم ساكنًا، ولم ينتصر أحد منهم لدين ربِّ الأرباب، بل فرحوا واستبشروا بظهور الكتاب، واعترفوا لصاحبه بالفضل والعرفان، وأكرموه وبجَّلوه وصنَّفوه في زمرة «آيات الله»، واعترفوا بجميله في الحياة وبعد الممات ودفنوه في العتبات المقدَّسة ـ كما يسمُّونها ـ بالنَّجف، وخلَّدوا اسمه بترجمة حافلة في كتاب «شرح حال رجال إيران في القرن 12، 13، 14».

ومع أنَّ هذا الكتاب لمَّا ظهر في إيران سنة (1298هـ) قامت حوله ضجَّة؛ لأنَّهم كانوا يريدون أن يبقى التَّشكيك في صحَّة القرآن محصورًا بين خاصَّتهم، ومتفرِّقًا في مئات الكتب المعتبرة عندهم، وأن لا يجمع ذلك كلُّه في كتاب واحد يطَّلع عليه خصومهم فيكون حجَّة عليهم، ولمَّا أبدى بعض عقلائهم هذه الملاحظات، خالفهم فيها مؤلِّفه وأصرَّ في المضيِّ على نهج كتابه السَّابق، وألَّف كتابًا آخر سمَّاه «ردُّ بعض الشُّبهات عن فصل الخطاب» وقد كتب هذا الدِّفاع في أواخر حياته قبل موته بنحو سنتين[7].

مقولات الشِّيعة المخزية في القرآن:

في هذا العنوان إشارات ولمحات من مخازٍ وفضائح بيِّنات، تكشف ما عند القوم من سوء الاعتقاد وسَقَط القول وفساد العمل اتِّجاه كتاب ربِّ البريَّات، منقولة من مصادرهم ومراجعهم المطبوعة الَّتي بين أيدي النَّاس اليوم، وأمَّا المخبوء فالله أعلم بمضمونه ومكنونه، فمن ذلك:

ـ قولهم: إنَّ في القرآن نقصًا من سور وآيات، وكلُّ ما ورد فيه في فضل علي رضي الله عنه وأئمَّة آل البيت فهو مبتور، وعندهم سورة تسمَّى سورة «الولاية»، مذكور فيها ولاية علي، صرَّح بذلك عالمهم النَّجفي النُّوري الطَّبرسي في كتاب «فصل الخطاب» (18) وأخرى تسمَّى سورة «النُّورين».

كما قاموا بإقحام كلمة «في علي» بعد آية فيها لفظ «أنزل الله» أو «أنزل إليك» أو «أنزل إليك من ربِّك» وأشباه ذلك من الآيات[8].

وجاء تحريف الإماميَّة لآيات من كتاب الله في تفاسيرهم المعتمدة، من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110]، حيث زعموا أنَّها نزلت: «كنتم خير أئمَّة أخرجت للنَّاس»[9].

ـ قولهم: إنَّ القرآن لم يجمعه إلاَّ الأئمَّة ـ أي: أئمَّة الشِّيعة الاثني عشر ـ وإنَّهم يعلمون علمه كلَّه[10].

(5) تصحيف كاتبين (18) ط/ الهند.

(6) هو الحاج ميرزا حسين بن محمَّد تقي النُّوري الطَّبرسي، أحد كبار علماء النَّجف، ألَّف كتابه هذا سنة (1292هـ) عند القبر المنسوب إلى عليٍّ رضي الله عنه في النَّجف، جمع فيه مئات النُّصوص عن علماء الشِّيعة ومجتهديهم في مختلف العصور بأنَّ القرآن قد زيد فيه ونقص منه.

(7) «الخطوط العريضة» لمحبِّ الدِّين الخطيب (12) بتصرُّف يسير، وانظر لمزيد بيان حول هذا الكتاب: «الشِّيعة والقرآن» لإحسان إلهي ظهير، وكتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب، عرض ونقد» تأليف محمَّد حبيب.

(8) انظر: «أصول الكافي» للكليني (417/1).

(9) انظر: تفسير القمِّي (110/1)، ولمزيد من أمثلة التَّحريف في تأويل القرآن يُنظر كتاب: «منهج الشِّيعة الإماميَّة الاثني عشريَّة في تفسير القرآن» إعداد: د. مجدي ابن عوض الجارحي (238ـ244).

(10) «أصول الكافي» للكليني (228/1).

وأصل هذه المقالة ترجع لابن سبأ القائل بـ: «أنَّ القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند عليٍّ»[11]، وقد استفاض ذكر هذه المقالة في كتب الإماميَّة، وزعموا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الله أَنْزَلَ عَلَيَّ الْقُرْآنَ وَهُوَ الَّذِي مَنْ خَالَفَهُ ضَلَّ، وَمَنْ يَبْتَغِي عِلْمَهُ عِنْدَ غَيْرِ عليٍّ هَلَكَ»[12].

- قولهم: إنَّ القرآن لا يكون حجَّة إلاَّ بقيِّم، كما في «أصول الكافي» (188/1)، وتنتشر هذه المقالة في كتب الإماميَّة المعتمدة[13]، وهم يعنون بذلك أنَّ النَّصَّ القرآنيَّ لا يمكن أن يحتجَّ به إلاَّ بالرُّجوع لقول الإمام.

وهذا يعني أنَّ الحجَّة في قول الإمام لا في القرآن، ولهذا أطلقوا على القرآن الَّذي في المصحف: القرآن الصَّامت، وسمَّوا الإمام: القرآن النَّاطق، وينسب الإماميَّة هذا القول إلى عليٍّ رضي الله عنه[14].

- قولهم: إنَّ هناك مصحفًا اسمه مصحف فاطمة، وأنَّ فيه مثل قرآننا هذا ثلاث مرَّات[15].

- قولهم: إنَّ في القرآن آيات سخيفة، صرَّح بذلك أكبر علمائهم؛ النُّوري الطَّبرسي كما في كتابه: «فصل الخطاب».

وعندهم أنَّ سورة يوسف لا يقرؤها النِّساء؛ لأنَّ فيها الفتن[16].

- قولهم: لا إنكار على من يقول بتحريف القرآن - الثقل الأكبر -؛ لأنَّه مجتهد، وأمَّا الَّذي ينكر ولاية عليّ - الثقل الأصغر - فإنَّه كافر لا شكَّ في كفره[17].

ومقولاتهم المعبِّرة عن معتقدهم السَّيِّء في القرآن لا تكاد تحصى، ويكفي أنَّ عندهم ما يزيد عن ألف حديث وضعوها في زعمهم وقوع التَّحريف في القرآن[18].

بعض من مصادر الشِّيعة المتضمِّنة للقول بتحريف القرآن وإهانتهم له[19]:

☐ «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب»، لحسين بن محمَّد النُّوري الطَّبرسي، وهو من أجمع كتب القوم في إثبات عقيدتهم الضَّالَّة من خلال جمع الأخبار والآثار المتواترة عن علماء الشِّيعة.

☐ «الأصول من الكافي» للكليني، وهذا عند الشِّيعة بمثابة «صحيح البخاري» عند أهل السُّنَّة.

☐ «مشارق الشُّموس الدُّرِّيَّة في أحقِّيَّة مذهب الأخباريَّة»، للسَّيِّد عدنان البحراني (منشورات المكتبة العدنانيَّة - ط/البحرين.

☐ «أوائل المقالات»، للشَّيخ المفيد (دار الكتاب الإسلامي - بيروت/ 1403هـ).

☐ «آراء حول القرآن»، الفاني الأصفهاني (دار الهادي - بيروت - ط الأولى 1411هـ).

☐ «الدُّرر النَّجفيَّة»، يوسف البحراني (نشر مؤسَّسة آل البيت لإحياء التُّراث).

☐ «مرآة العقول» للمجلسي (دار الكتب الإسلاميَّة - ط الثَّانية 1404هـ).

☐ «مفاتيح الجنان» لعبَّاس القمِّي (دار ومكتبة الرَّسول الأكرم - بيروت ط الأولى 1418هـ).

☐ «تفسير الصَّافي»، محمَّد الفيض الكاشاني (دار الكتب الإسلامية - طهران ط/1419هـ).

☐ «إلزام النَّاصب في إثبات الحجَّة الغائب»، علي الحائري (الأعلمي للمطبوعات - بيروت ط4: 1397هـ).

☐ «نور البراهين»، نعمة الله الجزائري (مؤسَّسة النَّشر الإسلامي - جماعة المدرِّسين - إيران قم).

☐ «التِّبيان في تفسير القرآن»، أبو القاسم الخوئي (مؤسَّسة إحياء تراث الخوئي - إيران - قم).

☐ «مصابيح الأنوار»، عبد الله شبر (مؤسَّسة النُّور للمطبوعات - بيروت - الثَّانية 1407هـ).

☐ «الأنوار الوضيَّة في العقائد الرِّضويَّة»، حسين البحراني (ط1/1406هـ).

☐ «القرآن في كلام الإمام الخميني» (ط/ مركز الإمام الخميني الثَّقافي - بيروت - لبنان).

ومصادر الشِّيعة النَّاقلة لهذا الباطل الَّذي لا يخفى على من له مسكة من عقل، فضلاً عن دين، كثيرة وكثيرة جدًّا، فقاتل الله الرَّافضة ما قدروا الله حقَّ قدره، ولا غاروا على كتابه، فحفظوه وبجَّلوه وقرؤوه كما قرأه أهل ملَّة الإسلام.

(11) «أحوال الرِّجال» للجوزجاني (38).

(12) «أمالي الصَّدوق» (40)، «وسائل الشِّيعة» للحرِّ العاملي (138/18، 149)، «تفسير فرات الكوفي» (91)، نقلاً من «منهج الشِّيعة الاثني عشريَّة في تفسير القرآن» (234).

(13) انظر: «علل الشَّرائع» للقمِّي (192)، «رجال الكشِّي» (42)، «المحاسن» للبرقي (268).

(14) «أصول الكافي» للكليني (61/1)، (25/2).

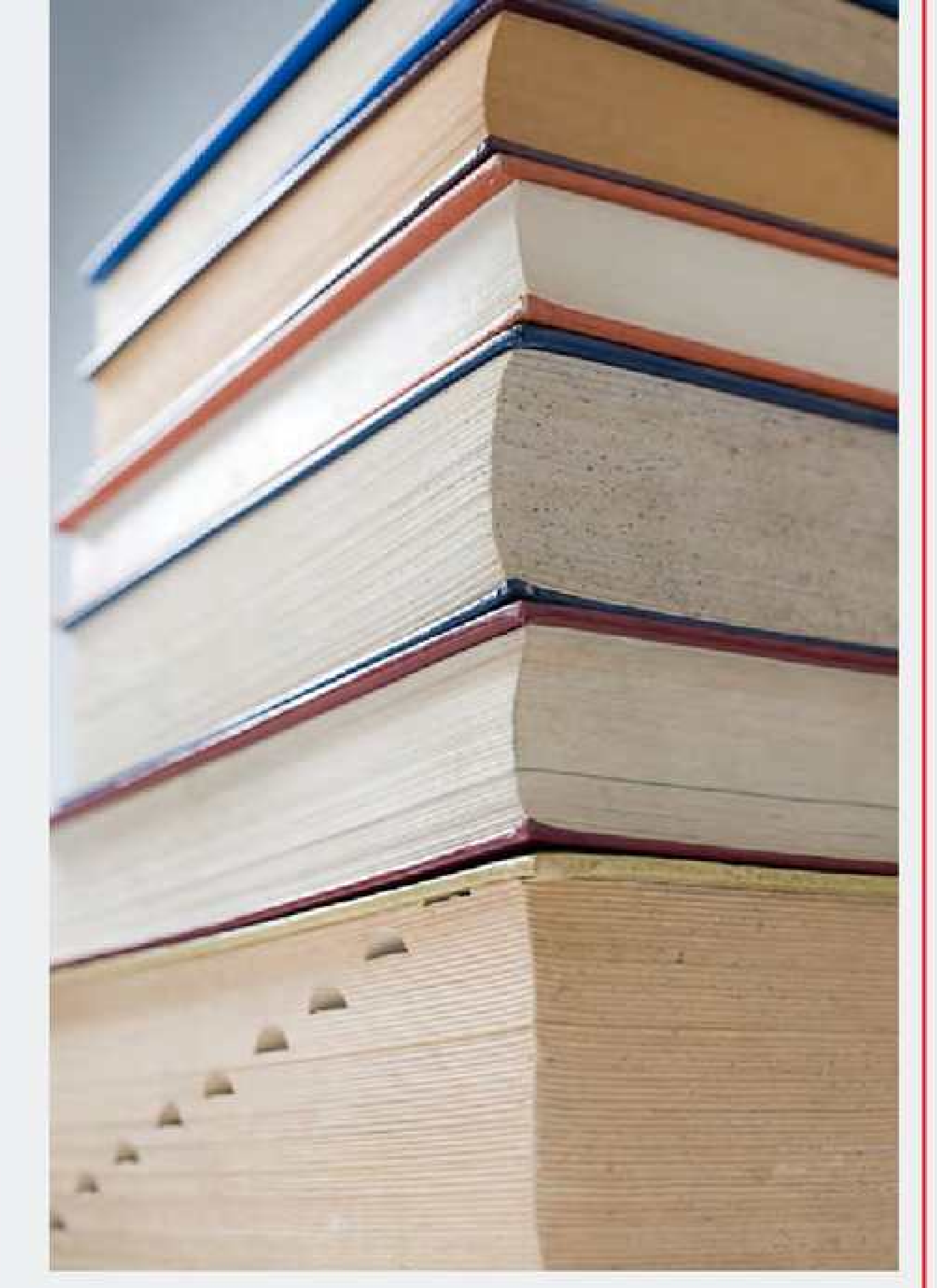
(15) المصدر السَّابق (239/1).

(16) «الفروع من الكافي» للكليني (516/5).

(17) «الاعتقادات» لابن بابويه القمِّي (103)، و«الأنوار الوضيَّة في العقائد الرِّضويَّة» لحسين البحراني (28).

(18) انظرها مفصَّلةً في كتاب «الشِّيعة والقرآن» لإحسان إلهي ظهير.

(19) نقلت عمدًا هذه المراجع كلَّها من كتاب «علماء الشِّيعة يقولون» وهي من إعداد مركز إحياء تراث آل البيت؛ لأنَّ فيها تصويرًا لوثائقهم من كتبهم الأصليَّة.



موقف الشيعة من السنة النبوية

د. رضا بوشامة
أستاذ الحديث وعلومه بجامعة قسنطينة

إنَّ الحديث عن الشِّيعة وموقفهم من السُّنَّة الشَّريفة والأحاديث النَّبويَّة هو الكلام عن فرقة فارقت السُّنَّة وأظهرت العداوة لكلِّ ما جاء عن الرَّسول ﷺ من طريق صحابته الأخيار ﭫ.

وإذا علمنا أنَّ من ركائز دين الشِّيعة تكفيرَ خير القرون؛ عَلِمَ المسلم مدى منابذة هذه الفرقة لكلِّ ما جاء عن النَّبيِّ ﷺ؛ لأَنَّ الواسطة بيننا وبينه هم أولئك الصَّفوة من النَّاس الَّذين اختارهم الله لصحبة نبيِّه وتبليغ دينه وشرعه، فالقدح فيهم هو القدح في سنَّته، كما قال الإمام أبو زرعة ﵀: «إذا رأيت الرَّجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديق؛ وذلك أنَّ الرَّسول ﷺ عندنا حقٌّ، والقرآن حقٌّ، وإنَّما أدَّى إلينا هذا القرآن والسُّنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسُّنَّة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»[1].

وفي هذا المقال أورد بعض النُّقول عن أئمَّتهم فيه البيان الشَّافي لعقيدتهم وموقفهم من السُّنَّة النَّبويَّة على سبيل الاختصار، وإلاَّ فإنَّ كلامهم في ذلك كثيرٌ لا يُحصر.

وقبل الشُّروع في المقصود ينبغي معرفة أمرين اثنين:

الأوَّل: أنَّ الشِّيعة تدَّعي أنَّ أصول مذهبهم أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، عاش أكثرهم في عصر جعفر الصَّادق ﵀، ثمَّ آلت تلك الأصول بعد أن ضاع معظمها!! إلى أربعة مصنَّفات هي عمدة الشِّيعة في معرفة المرويَّات، ثمَّ زادوا عليها أربعة أصول أخرى فصارت ثمانية.

يقول صاحب «الدِّراية»: «إنَّ الأصولَ الأربعمائة يرادُ بها ما اشتمل على كلام الأئمَّة أو روي عنهم بواسطة؛ يقول الشَّهيدُ الثَّاني في هذا الصَّدد: كان قد استقرَّ أمر الإماميَّة على أربعمائة مصنَّف، سمَّوها أصولاً، فكان عليها اعتمادُهم، وتداعت الحال إلى أن ذهب معظم تلك الأصول، ولخَّصها جماعة في كتب خاصَّة تقريبًا على المتناول، وأحسن ما جمع منها «الكافي»، و«التَّهذيب»، و«الاستبصار»، و«من لا يحضره الفقيه»[2].

وهذه الأصول الأربعمائة المدَّعاة لا وجود لها اليوم، ومع ذلك يطعن فيها بعض علمائهم، كما قال الطُّوسي: «فإذا ذكرتُ كلَّ واحد من المصنِّفين وأصحاب الأصول، فلابُدَّ من أن أُشير إلى ما قيل فيه من التَّعديل والتَّجريح، وهل يُعوَّل على روايته أو لا؟ وأبيِّن عن اعتقاده، وهل هو موافقٌ للحقِّ أو هو مخالف له؟ لأنَّ كثيرًا من مصنِّفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة»[3].

الثَّاني: اختلاف أئمَّة الشِّيعة في التَّعامل مع الأحاديث والآثار المرويَّة في مصادرهم المعتمدة كـ«الكافي» للكليني وغيره، فقدماؤهم يقبلون كلَّ ما ورد فيها، ومتأخِّروهم قسَّموا الأحاديث إلى مقبول ومردود، ومن أوائل من قال بالتَّقسيم ابن مطهَّر الحلِّي بعد أن ردَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيميَّة في كتابه الماتع «منهاج السُّنَّة»، وبيَّن له ضعف الأحاديث الَّتي يستند إليها ومخالفتها للأصول فلجأ إلى ابتكار التَّقسيم واستفاده من كتب أهل الحديث والمصطلح.

يقول الحرُّ العاملي: «الفائدة التَّاسعة: في ذكر الأدلَّة على

(1) «الكفاية» للخطيب (ص49).
(2) «ضياء الدراية الباب العاشر (71).
(3) «الفهرست» للطوسي (ص2).

صحَّة أحاديث الكتب المعتمدة... ووجوب العمل بها... ويظهر من ذلك ضعف الاصطلاح الجديد على تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وموثَّق وضعيف، الَّذي تجدَّد في زمن العلاَّمة وشيخه أحمد بن طاووس»[4].

وذكر الحرُّ العاملي الأسباب الَّتي من أجلها يُردُّ هذا الاصطلاح ولا يعتبر، فقال:

- إنَّ «أصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا في الرَّاوي العدالة فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلاَّ نادرًا»!![5].

- قال: «إنَّ طريقة المتقدِّمين مباينة لطريقة العامَّة[6]، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامَّة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتَّتبُّع، وكما يفهم من كلام الشَّيخ حسن وغيره، وقد أَمَرنا الأئمَّة باجتناب طريقة العامَّة»[7].

- قال: «إنَّ الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئة جميع الطَّائفة المحقَّقة في زمن الأئمَّة، وفي زمن الغيبة كما ذكره المحقِّق في أصوله»[8].

- قال: «إنَّ طريقة القدماء موجبة للعلم مأخوذة عن أهل العصمة؛ لأنَّهم قد أمروا باتِّباعها وقرَّروا العمل بها، فلم ينكروه، وعمل بها الإماميَّة في مدَّة تقارب سبعمائة سنة منها في زمان ظهور الأئمَّة قريب من ثلاثمائة سنة، والاصطلاح الجديد ليس كذلك قطعًا، فتعيَّن العمل بطريقة القدماء»[9].

- قال: «فقد ادَّعى بعض المتأخِّرين اختلاط الأصول بغيرها وعدم إمكان التَّمييز، واندراس الأصول وخفاء القرائن، وأنَّهم لذلك وضعوا الاصطلاح الجديد»[10].

- قال: «وقد اعترف الشَّيخ بهاء الدِّين والشَّيخ حسن وغيرهما بأنَّ المتأخِّرين - أيضًا - كثيرًا ما يسلكون مسلك المتقدِّمين ويعملون باصطلاحهم»[11].

فالقدماء ومن تبعهم يرون أنَّ كلَّ ما روي في أصولهم المعتمدة يُعتبر من السُّنَّة عندهم، والمتأخِّرون ارتضوا تقسيم السُّنَّة إلى

(4) «خاتمة تفصيل وسائل الشِّيعة» (249/30).
(5) «خاتمة تفصيل وسائل الشِّيعة (260/30).
(6) مقصودهم بالعامَّة: أهل السُّنَّة.
(7) «خاتمة تفصيل وسائل الشِّيعة» (259/30).
(8) «خاتمة تفصيل وسائل الشِّيعة» (259/30).
(9) «خاتمة تفصيل وسائل الشِّيعة» (258/30).
(10) «خاتمة تفصيل وسائل الشِّيعة» (203/30).
(11) «خاتمة تفصيل وسائل الشِّيعة» (203/30).

أقسام منها الثَّابت ومنها ما لا يثبت، فاختلفوا في أصل دينهم ومصادر تلقِّيهم!!

فالسُّنَّة عندهم كلُّ ما روي عن النَّبيِّ ﷺ أو عن الإمام المعصوم، كما قال الحسين بن عبد الصَّمد العاملي: «هي طريقة النَّبيِّ أو الإمام المحكيَّة عنه، فالنَّبيُّ بالأصالة والإمام بالنِّيابة، وهي قول وفعل وتقرير ويتبع ذلك البحث عن الآثار وهي أقوال الصَّحابة والتَّابعين وأفعالهم وأكثر أهل الحديث يطلقون على الكلِّ اسم الحديث ولهذا يقسِّمونه إلى مرفوع وموقوف»[12].

وقال أيضًا: «وأكثر أحاديثنا الصَّحيحة وغيرها في أصولنا الخمسة وغيرها عن النَّبيِّ ﷺ وعن الأئمَّة الاثني عشريَّة المذكورين، وكثير منها يتَّصل بالنَّبيِّ ﷺ وقلَّ أن يتَّفق لنا حديث صحيح عن النَّبيِّ ﷺ ويكون من غير طريقهم، وهذا هو السَّبب في كون أحاديثنا أضعاف أحاديث العامَّة، حيث إنَّ زمان أئمَّتنا امتدَّ زمانًا طويلاً واشتهر الإسلام وكثر في زمانهم العلماء والنَّقلة عنهم من المخالفين والمؤالفين، مع أنَّ زمانهم في الأكثر زمن خوف وتقيَّة وإلاَّ لظهر عنهم أضعاف ذلك أضعافًا مضاعفة، وزمن جعفر بن محمَّد الصَّادق لمَّا كان الخوف فيه أقلَّ - حيث كان آخر دولة بني أميَّة وأوَّل دولة بني العبَّاس - ظهر عنه من العلوم ما لم يظهر عن أحد قبله ولا بعده، وإنَّما تمسَّكنا بهذه الأئمَّة الاثني عشريَّة من أهل بيت النَّبيِّ ونقلنا أحاديثنا وأصول ديننا عنهم لما ثبت عندنا من عصمتهم لوجوب كون الإمام معصومًا ليؤمن وقوع الخطأ منه ويستقيم النِّظام وتتمَّ الفائدة بنصبه كما تقرَّر في الكلام، وغيرهم ليس بمعصوم إجماعًا»[13].

فالسُّنَّة عندهم ما روي عن الإمام المعصوم - بزعمهم - بل أكثرها مرويٌّ عن أئمَّتهم لا عن النَّبيِّ ﷺ.

مع أنَّهم يروون في كتبهم أنَّ الكذب كثر عن هؤلاء المعصومين، ولا يمكن التَّمييز بين أقوالهم والأقوال المدسوسة عليهم.

(12) «وصول الأخيار إلى أصول الأخبار» (88).
(13) «وصول الأخيار إلى أصول الأخبار» (44).



فهذا الفيض بن المختار يشكو لأبي عبد الله ـ كما تقول رواياتهم ـ كثرة اختلافهم ويقول: «ما هذا الاختلاف الَّذي بين شيعتكم... إنِّي لأجلس في حِلقهم بالكوفة فأكاد أن أشكَّ في اختلافهم في حديثهم»، فقال أبو عبد الله: «هو ما ذكرت يا فيض! إنَّ النَّاس أولعوا بالكذب علينا... وإنِّي أحدِّث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتَّى يتأوَّله على غير تأويله، وذلك أنَّهم لا يطلبون بحديثنا وبحبِّنا ما عند الله وإنَّما يطلبون الدُّنيا وكلٌّ يحبُّ أن يُدعى رأسًا».

وتروي كتب الشِّيعة عن جعفر الصَّادق أنَّه قال: «إنَّ لكلِّ رجل منَّا رجلاً يكذب عليه، وقال: إنَّ المغيرة بن سعيد دسَّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدِّث بها، فاتَّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربِّنا وسنَّة نبيِّنا».

وقد اعترف المغيرة بن سعيد ـ كما تروي كتب الشِّيعة ـ بذلك حيث قال: «دسست في أخباركم أخبارًا كثيرةً تقرب من مائة ألف حديث»!!

وعن الصَّادق قال: «إنَّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذَّاب يكذب علينا فيسقُطُ صدقُنا بكذبه».

وعن أنس أنَّه قال: «وافيت العراق فوجدت قطعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله ـ عليهما السَّلام ـ متوافرين فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرِّضا فأنكر منها أحاديث كثيرة... وقال: «إنَّ أبا الخطَّاب كذب على أبي عبد الله، لعن الله أبا الخطَّاب، وكذلك أصحاب أبي الخطَّاب يدسُّون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن»[14].

هذا بعض ما ورد عن أئمَّتهم المعصومين في زعمهم، وفيه بيان اختلاط رواياتهم برواية الكذَّابين.

فالإماميَّة لهم مصادرهم في التَّلقِّي تخالف مصادر أهل السُّنَّة، ونظرتهم إلى مصادر أهل السُّنَّة: أنَّ ما دوَّنوه من الأحاديث ليس بصحيح وهذا باعتبار تكفيرهم للصَّحابة والتَّابعين وغيرهم، وكذلك لوجود روايات عندهم تدعوهم إلى تجنُّب كلِّ ما يرد عن العامَّة، والرَّشاد في مخالفتهم، لذلك طعنوا في كلِّ ما يرويه أهل السُّنَّة إجمالاً، وطعنوا في مصادرهم ودواوينهم، بل في أصحِّ كتبهم بعد كتاب الله تعالى وهو «صحيح» الإمام أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري رحمه الله.

يقول الحسين العاملي: «صحاح العامَّة كلُّها وجميع ما يروونه

(14) انظر النُّصوص السَّابقة في «تنقيح المقال» (1/174ـ175).

فالإماميَّة لهم مصادرهم في التَّلقِّي تخالف مصادر أهل السُّنَّة، ونظرتهم إلى مصادر أهل السُّنَّة: أنَّ ما دوَّنوه من الأحاديث ليس بصحيح وهذا باعتبار تكفيرهم للصَّحابة والتَّابعين وغيرهم، وكذلك لوجود روايات عندهم تدعوهم إلى تجنُّب كلِّ ما يرد عن العامَّة، والرَّشاد في مخالفتهم، لذلك طعنوا في كلِّ ما يرويه أهل السُّنَّة إجمالاً، وطعنوا في مصادرهم ودواوينهم، بل في أصحِّ كتبهم بعد كتاب الله تعالى وهو «صحيح» الإمام أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري رحمه الله.

غير صحيح»[15].

ويقول المامقاني: «وبهذا يندفع ما يتوهَّم من عدم الفرق بين رواية من خالفناه ممَّن ذكر من كتب أحاديثنا وما رووه في كتبهم، فإنَّ الفرق بينهما واضح، وما رووه في كتبهم ملحق بالضَّعيف عندنا لصدق تعريف الضَّعيف»[16].

هذا ما قالوه في الجملة عن مصادر أهل السُّنَّة، واهتمُّوا أكثر بالطَّعن في «الصَّحيحين» خاصة «صحيح الإمام البخاري»، لذلك ألَّفوا بعض المصنَّفات في الطَّعن فيه.

قال عليُّ بن يونس العاملي النباطي (877هـ): «كتم البخاريُّ ومسلم أخبارًا جمَّةً في فضائل أهل البيت صحيحة على شرطهما».

وقال عن البخاري: «ما رأينا عند العامَّة أكثر صيتًا ولا أكثر درجة منه، فكأنَّه جيفة علت أو كلفة غشت بدرًا، كتم الحقَّ وأقصاه وأظهر الباطل وأدناه»[17].

وقد ألَّف مجموعة من الإماميَّة كتبًا في الطَّعن ونقد «الصَّحيحين»، من ذلك:

ـ «البخاري وصحيحه»، لحسين غيب غلامي.

ـ «أضواء على الصَّحيحين» لمحمَّد صادق النَّجمي.

ـ «دراسة في الحديث والمحدِّثين» لهاشم معروف الحسيني، وغيرها من الكتب.

فمصادرنا غير مصادرهم، وسنَّتنا غير سنَّتهم، فكيف يدعو أناس إلى التَّقريب بين المتباعدين بله المتضادَّين.

ومن أهمِّ كتب الشِّيعة المعتمدة في القديم والحديث «الكافي»

(15) «وصول الأخيار» (94).
(16) «مقباس الهداية» (1/168).
(17) «الصِّراط المستقيم» (3/226).

للكليني، وهو محمَّد بن يعقوب الكليني، ويقال له الرَّازي، ويُعرف - أيضًا - بالسَّلسلي البغدادي أبو جعفر الأعور، ولد في مدينة كُلين، وهي في إيران، وكان شيخ الشِّيعة في وقته بالرَّيِّ، اختلف في سنة وفاته، فقيل: (328هـ) وقيل: (329هـ).

قال عنه النَّجاشي: «شيخ أصحابنا في وقته بالرَّيِّ وَوَجْهُهُم، وكان أوثق النَّاس في الحديث وأثبتهم».

وقال الطُّوسي: «ثقة عارف بالأخبار، وقال ابن طاووس: الشَّيخ المتَّفق على ثقته وأمانته محمَّد بن يعقوب الكليني».

وأمَّا كتابه «الكافي» فقد ذكر في المقدِّمة سبب التَّسمية والتَّأليف فقال: «وقلت إنَّك تحبُّ أن يكون عندك كتاب كاف يجمع من جميع فنون علم الدِّين ما يكتفي به المتعلِّم ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدِّين والعمل به بالآثار الصَّحيحة عن الصَّادقين»[18].

وينقسم «الكافي» إلى ثلاثة أقسام: كتاب الرَّوضة والأصول والفروع، ويُعتبر أصحَّ الكتب عند الشِّيعة وقد مدحه وأطراه علماؤهم[19] فمن ذلك:

-قول النُّوري الطَّبرسي (1320هـ): «الكافي بين الكتب الأربعة كالشَّمس بين النُّجوم، وإذا تأمَّل المنصف استغنى عن ملاحظة حال آحاد رجال السَّند المودعة فيه، وتورثه الوثوق، ويحصل له الاطمئنان بصدورها وثبوتها وصحَّتها»[20].

- وقال الحرُّ العاملي (1104هـ): «أصحاب الكتب الأربعة وأمثالهم قد شهدوا بصحَّة أحاديث كتبهم وثبوتها ونقلها من الأصول المجمع عليها، فإن كانوا ثقات تعيَّن قبول قولهم وروايتهم ونقلهم»[21].

إلى غير ذلك من الأقوال في مدحه والثَّناء عليه.

ويذكر الشِّيعة أنَّ كتاب «الكافي» احتوى على (16199) حديثًا، ويفتخرون بأنَّ عدد أحاديثه تفوق أحاديث أهل السُّنَّة[22].

لكن يُلاحظ أنَّهم اختلفوا في عدَّة أمور حول هذا الكتاب المقدَّس عندهم:

- **الأوَّل:** نسبة كلِّ «الكافي» بأقسامه الثَّلاثة للكليني، فكتاب الرَّوضة وهو ثالث الأقسام يذكر بعض الشِّيعة أنَّه من تأليف ابن إدريس[23].

(18) «مقدِّمة الكافي» (24).
(19) انظر: «دروس تمهيدية في القواعد الرجالية» لمحمد باقر الأيروائي (ص238).
(20) «مستدرك الوسائل» للطَّبرسي (532/3).
(21) «وسائل الشِّيعة» (104/20).
(22) انظر: «دروس تمهيدية في القواعد الرجالية» (ص240).
(23) انظر: «دروس تمهيدية في القواعد الرجالية» (ص238).

يقول عبد الرَّسول الغفاري: «كَثُر الحديثُ حول كتاب «الرَّوضة» عند العُلماء المتقدِّمين، فمنهم من جَعَله بين كتاب العشرة وكتاب الطَّهارة، ومنهم من جعله مصنَّفًا مستقلاًّ عن «الكافي»، وقسم ثالث تردَّد في نسبته للمصنِّف؛ بل في كلمات بعض المتأخِّرين نفاه عن الكليني، ونسبه إلى ابن إدريس صاحب «السَّرائر».

قال المولى خليل القزويني: وإنَّ الرَّوضة ليس من تأليف الكليني، بل هو من تأليف ابن إدريس، وإن ساعده في الأخير بعضُ الأصحاب، ورُبَّما ينسب هذا القول الأخير إلى الشَّهيد الثَّاني، ولكن لم يثبت»[24].

- **الثَّاني:** الاختلاف في عدد أبواب الكتاب:

ومن الأمور الخطيرة - أيضًا - اختلاف الشِّيعة في كتابهم المعتمد حول عدد أبوابه.

ذكر شيخهم الثِّقة عندهم حسين بن حيدر الكركي العاملي (1076هـ) قال: «إنَّ كتاب «الكافي» خمسون كتابًا بالأسانيد الَّتي فيه لكلِّ حديث مُتَّصل بالأئمَّة»[25].

وعلَّق عبد الرَّسول الغفاري في كتابه «الكليني والكافي» على هذا الكلام، فقال: «لا أدري هل هناك سَهْوٌ وقع من قلم النُّسَّاخ فيما أفاده العلاَّمة، من أنَّ عدَّة كتب الكافي خمسون كتابًا أو هناك حقيقة أخرى؟ فإنَّ الطُّوسي في «الفهرست» ذكر أنَّ عِدَّة كتب «الكافي» ثلاثون كتابًا»[26].

ويقول شيخهم الطُّوسي في «الفهرست» (161): «كتاب «الكافي» مشتمل على ثلاثين كتابًا، أخبرنا بجميع رواياته الشَّيخ».

وقال مثله بعض علمائهم.

وذكر بحر العلوم: أنَّ عدد كتب الكافي اثنان وثلاثون كتابًا[27]، فهذا عدد آخر.

- **الثَّالث:** هل اتَّفق الشِّيعة أنَّ كلَّ ما في كتاب الكليني صحيح عندهم أم أنَّه صحيح بالجملة وفيه أحاديث لا تصحُّ، على قولين:

الأوَّل: أنَّ كلَّ ما في الكتاب صحيح، وتقدَّم أنَّ هذا قول علمائهم، بل منهم من نقل الإجماع على صحَّة كلِّ ما فيه.

ثمَّ إنَّ مؤلِّف الكتاب - وهو الكليني -، قال عن سبب تأليف كتابه للسَّائل: «وقلت إنَّك تحبُّ أن يكون عندك كتاب كاف يجمع من جميع فنون علم الدِّين ما يكتفي به المتعلِّم ويرجع إليه المسترشد،

(24) «الكليني والكافي» (ص386) و«دروس تمهيدية في القواعد الرجالية» (ص238).
(25) «روضات الجنَّات» (114/6).
(26) «الكليني والكافي» (ص382).
(27) «الفوائد الرِّجاليَّة» (332/3).

ويأخذ منه من يريد علم الدِّين والعمل به بالآثار الصَّحيحة عن الصَّادقين.

ولذلك قال المحقِّق النَّائيني عندهم: «إنَّ المناقشة في إسناد روايات «الكافي» حِرفة العاجز»[28].

وهذا قول الإخباريِّين كما يسمُّونهم.

وذهب بعضهم إلى أنَّ الكتب الأربعة المعتمدة صحيحة في الجملة، وفيها أحاديث لا تصحُّ، وهو قول الأصوليِّين المجتهدين عندهم[29].

وهذا القول ما قالوه إلاَّ لما رأوا فيه من الطَّامَّات الَّتي لا تُحتمل.

يقول المامقاني: «إنَّ كونَ مجموع ما بين دفَّتي كلِّ واحد من الكتب الأربعة من حيثُ المجموعُ متواترًا . ممَّا لا يعتريه شكٌّ ولا شبهة، بل هي عند التَّأمُّل فوق حدِّ التَّواتر؛ ولكن هل هي متواترة بالنِّسبة إلى خصوص كلِّ حديث؟ وبعبارة أخرى: هل كلُّ حديث وكلمة بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابيَّة والبنائيَّة، وبهذا التَّرتيب للكلمات والحروف على القطع أو لا؟ فالمعروف بين أصحابنا المجتهدين الثَّاني كما هو قضيَّة عدِّها أخبار آحاد، واعتبارهم صحَّة سندها أو ما يقوم مقام الصِّحَّة، وجُلُّ الإخباريين على الأوَّل كما يقتضيه قولهم بوجوب العمل بالعلم، وأنَّها قطعيَّة الصُّدور عن الأئمَّة»[30].

ويقول شيخ الشِّيعة وإمامهم في زمانه، جعفر النَّجفي: «والمحمَّدون الثَّلاثة كيف يعوَّل في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذِّب روايةَ بعض، ورواياتهم بعضها يضادُّ بعضًا؟! ثمَّ إنَّ كتبَهم قد اشتملت على أخبار يُقطع بكذبها؛ كأخبار التَّجسيم والتَّشبيه، وقِدَم العالم، وثبوت المكان والزَّمان»!![31].

ولكن أصحاب الكتب الأربعة نصُّوا في مقدِّماتهم بأنَّهم لا يذكرون إلاَّ الصَّحيح، فيجيب صاحب «كشف الغطاء» عن ذلك بقوله: «فلابُدَّ من تخصيص ما ذكر في المقدِّمات، أو تأويله على ضرب من المجازات، أو الحمل على العدول عمَّا فات؛ حيثُ ذكروا في تضاعيف كتبهم خلاف ما ذكروه في أوائلها»[32].

لكن هناك نصوص من أئمَّتهم تبيِّن أنَّ هذه الكتب لم تسلم من الزِّيادة و«الاختلاف والتَّباين والمنافاة والتَّضادِّ حتَّى لا يكاد يتَّفق خبر إلاَّ وبإزائه ما يضادُّه، ولا يسلم حديث إلاَّ وفي مقابلته ما ينافيه...»[33].

وتقدَّم النَّقل من أقوال أئمَّتهم أنَّ الشِّيعة يكذبون عليهم كثيرًا ويدوِّنون هذه الأراجيف من غير تمييز ولا غربلة!

ومن تناقضهم أنَّ أصحاب القول الثَّاني قسَّموا أحاديث «الكافي» إلى أقسام من حيث الثُّبوت، «فقالوا إنَّ عدد الضَّعيف من الرِّوايات (9485) حديثًا، والصَّحيح (5072)، الحسن (144)، والموثَّق (178)، القويّ (302)»[34].

مع أنَّه يرى الشِّيعة بأنَّ الكتاب عُرض على إمامهم في الغيبة الصُّغرى[35].

يقول عالمهم المعاصر محمَّد صالح الحائري: «كانت منابع إطلاعات الكليني قطعيَّة الاعتبار؛ لأنَّ باب العلم واستعلام حال تلك الكتب بواسطة سفراء القائم كان مفتوحًا عليه، لكونهم معه في بلد واحد بغداد»[36].

ونجدهم يتخبَّطون في الجمع بين هذه المتناقضات المتضادَّات فيبقى الإنسان منهم حائرًا في مصدر تلقِّيه العلم؛ لأنَّهم ليسوا أهل علم وهم أجهل النَّاس بالمعقولات فضلاً عن المنقولات.

يقول شيخ الإسلام ابن تيميَّة: «فإنَّ الرَّافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النَّظر والمناظرة ومعرفة الأدلَّة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنَّهم من أجهل النَّاس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتَّمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنَّما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد، وعلماؤهم يعتمدون على نقل مثل أبي مخنف لوط بن يحيى وهشام بن محمَّد بن السَّائب وأمثالهما من المعروفين بالكذب عند أهل العلم، مع أنَّ أمثال هؤلاء هم من أجلِّ من يعتمدون عليه في النَّقل إذ كانوا يعتمدون على من هو في غاية الجهل والافتراء ممَّن لا يذكر في الكتب ولا يعرفه أهل العلم بالرِّجال»[37].

والله أعلى وأعلم، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

❀❀❀

(28) كتاب «الانتصار للمحقِّق النَّائيني في صحَّة الكافي» (8) لعلي أبو الحسن.
(29) انظر: «دروس تمهيدية في القواعد الرجالية» (ص244).
(30) «تنقيح المقال» (1/181).
(31) «كشف الغطاء» (40).
(32) «كشف الغطاء» (40).

(33) «تهذيب الأحكام» لشيخ الطائفة الطوسي (1/2).
(34) انظر: «دروس تمهيدية في القواعد الرجالية» (ص238)، «الذَّريعة» (17/245 . 246)، النُّوري «مستدرك الوسائل» (الفائدة الرَّابعة).
(35) انظر: «دروس تمهيدية في القواعد الرجالية» (ص242).
(36) «منهاج عمليٌّ للتَّقريب» ضمن كتاب «الوحدة الإسلامية» (ص333).
(37) «منهاج السُّنَّة» (1/58).

الشركيات في عقائد الشيعة

أزهر سنيقرة
إمام أستاذ ـ الجزائر



إنَّ أعداء الإسلام منذ الفجر الأوَّل لظهور هذه الرِّسالة المباركة، وهم يخطِّطون ويكيدون لضرب المسلمين في أصل عقيدتهم؛ وهذا بالتَّحريف أو التَّبديل، وإثارة الفتن ببثِّ الشُّبهات المضلَّة الَّتي حادت بالكثير منهم عن صراط الله المستقيم، وهدي نبيِّه القويم، فدبَّت بينهم الفرقة كما دبَّت فيمن قبلهم **«أَلاَ إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ المِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ وَهِيَ الجَمَاعَةُ، وإنَّه سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الكَلْبُ بِصَاحِبِه، لاَ يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلاَ مَفْصِلٌ إِلاَّ دَخَلَهُ»**[1].

ومن أخطر ما ابتليت به الأمَّة في بداية عهدها، اندساس بعض الحاقدين من اليهود في صفوفها لإحداث الفتنة وتمزيق كيان الأمَّة.

وعلى رأسهم عبد الله بن سبأ اليهودي الَّذي انتدبه اليهود ليكون معوَل هدم وسبب فساد لجماعة المسلمين؛ فأحدث القول بوصيَّة النَّبيِّ ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه، وأنَّه خليفة النَّبيِّ ﷺ ووصيُّه من بعده، وعلى هذا ينبغي إرجاع الحقِّ إلى أصله، حتَّى أدَّت فتنته

(1) رواه أبو داود (4697) وصحَّحه الألباني، من حديث معاوية رضي الله عنه.

إلى مقتل الخليفة الرَّاشد عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، وحتَّى بعد أن انتقل الأمر إلى عليٍّ رضي الله عنه بمبايعة الصَّحابة له، وقعت الفتنة العظيمة، وظهرت نبوَّة من نبوَّات النَّبيِّ ﷺ بمروق المارقة الَّتي قال فيها ﷺ: **«تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ المُسْلِمِينَ يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالحَقِّ»**[2]، وهكذا ظهرت بدعة الخوارج الَّتي تزامن معها بدعة التَّشيُّع.

هذا لنعلم أنَّ أصل الانحراف العقدي عند هؤلاء الفرق، ما كان من اليهوديَّة والدِّيانات الوثنيَّة بعد توسُّع الفتوحات الإسلاميَّة، ودخول أتباع هذه الدِّيانات الإسلام بشيء من بقايا عقائدهم، إضافةً إلى ما ابتليت به الأمَّة من الشَّرِّ العظيم بعد ترجمة كتب الفلسفة اليونانيَّة، وافتتان البعض بها.

وأصل التَّشيُّع بدأ بانحراف عقديٍّ؛ في مسألة الإمامة وما تعلَّق بها من مفهوم العصمة، وما تفرَّع عن هذا وذاك من اتِّساع الخلاف بينهم وبين أهل السُّنَّة في أصول المسائل، لا في فروعها كما يدَّعيه بعض الجاهلين بحقيقة القوم، الغافلين عن خططهم ومكرهم وخداعهم.

بل إنَّ الخلاف في الأصل الأوَّل من مصادر التَّشريع؛ القرآن، والادِّعاء بتحريفه.

ثمَّ الخلاف في الأصل الثَّاني؛ السُّنَّة الَّتي رواها ونقلها لنا الرُّواة العدول من هذه الأمَّة، والشِّيعة بنوْا دينهم على الطَّعن في خيرة الصَّحابة وكبارهم، إضافةإلى الكثير من المسائل الأخرى المتعلِّقة بالإيمان ومسائله، وغيرها ممَّا يتعلَّق بأصل الاعتقاد، إلاَّ أنَّني سأحصر كلامي في هذا المقال في بيان الشِّركيَّات الَّتي ملئت بها عقيدتهم ـ سواء ما تعلَّق بشركهم في الألوهيَّة أم في الرُّبوبيَّة ـ.

(2) رواه مسلم (1064).

ـ شركهم في الربوبية:

من أشنع ما يعتقدون في هذا الباب، زعمهم أنَّ الدُّنيا والآخرة كلَّها للإمام؛ يتصرَّف بها كيف يشاء!

جاء في «أصول الكافي» ـ وهو أعظم كتبهم ـ: «بابٌ إنَّ الأرض كلَّها للإمام».

ـ أما في شرك الألوهية:

فقد جاءوا بالطَّامَّات، بل حرَّفوا النُّصوص المتعلِّقة بالعبادة والشِّرك، «فالنُّصوص القرآنيَّة الَّتي تأمر بعبادة الله وحده غيَّروا معناها إلى الإيمان بإمامة عليٍّ والأئمَّة، والنُّصوص الَّتي تنهى عن الشِّرك جعلوا المقصود بها الشِّرك في ولاية الأئمَّة».

فقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 65]، جاء في «أصول الكافي»: «يعني إن أشركت في الولاية غيره»[3].

ـ اعتقادهم أنَّ الأئمَّة واسطة بين الله وبين الخلق، ولا يقبل الدُّعاء إلاَّ بأسماء الأئمَّة، وأجازوا الاستغاثة بهم، جاء في «أصول الكافي»[4]: «بابٌ إنَّ الأئمَّة خلفاء الله في أرضه وأبوابه الَّتي منها يؤتى».

وروي عن أبي عبد الله قال: «كان أمير المؤمنين باب الله الَّذي لا يؤتى إلاَّ منه، وسبيله الَّذي من سلك بغيره هلك، وكذلك يجري لأئمَّة الهدى واحدًا بعد واحد، جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بأهلها»[5].

وجاء في كتاب «الاعتقادات» لابن بابويه (96): «إنَّهم أبواب الله والسَّبيل إليه والأدلاَّء إليه، ومفسِّرو وحيه، ومستودع علمه».

وللمجلسي[6] بابٌ بعنوان: «باب إنَّ النَّاس لا يهتدون إلاَّ بهم، وأنَّهم الوسائل بينه وبين الله، وأنَّه لا يدخل الجنَّة إلاَّ من عرفهم».

وقال أيضًا[7]: «فإنَّهم حجب الرَّبِّ، والوسائط بينه وبين الخلق».

بل يفترون مثل هذا على عليٍّ رضي الله عنه، كما جاء في «شرح نهج البلاغة»[8] من قول عليٍّ: «...وليس لأحدٍ من البشر علينا نعمة، بل الله تعالى هو الَّذي أنعم علينا، فليس بيننا وبينه واسطة، والنَّاس بأسرهم صنائعنا، فنحن الواسطة بينهم وبين الله».

هذا قليل من نصوصهم الكثيرة الَّتي سوَّدت بها كتبهم ومراجعهم المعتمدة، من اعتقادهم في الأئمَّة أنَّهم الواسطة بينهم وبين الله، وقد التزموا بهذه العقيدة، فإذا توسَّلوا؛ توسَّلوا بذوات الأئمَّة، وطلبوا الحاجات من الأموات، لذا تجدهم يعظِّمون القبور ويستغيثون بأصحابها، ويحجُّون إليها تعظيمًا لها.

ودعوى الواسطة دعوى شركيَّة وثنيَّة.

ـ من شركهم كذلك: اعتقادهم جواز التَّوسُّل بالذَّوات وطلب الحاجة من الأموات، بل بلغت جرأتهم في هذا الباب اعتقادهم أنَّ الله إنَّما استجاب لدعوة أنبيائه بتوسُّلهم بأئمَّتهم، جاء في «بحار الأنوار»[9]: «إنَّ دعاء الأنبياء استجيب بالتَّوسُّل والاستشفاع بهم صلوات الله وسلامه عليهم».

وهم يدعون إلى الاستغاثة بالأئمَّة فيما لا يقدر عليه إلاَّ الله، وجعلوا لكلِّ إمامٍ وظيفةً يختصُّ بها يستغيثون به لأجلها، «...أمَّا عليُّ بن الحسين فللنَّجاة من السَّلاطين ونفث الشَّياطين، وأمَّا محمَّد بن علي وجعفر بن محمَّد فللآخرة وما تبتغيه من طاعة الله، وأمَّا موسى بن جعفر فالتمس به العافية من الله...»[10].

بل قرَّر المجلسي ـ صاحب «بحار الأنوار» ـ أنَّ الأئمَّة هم الشِّفاء الأكبر والدَّواء الأعظم لمن استشفى بهم، وهذا ليس عند متقدِّميهم فحسب، بل حتَّى عند متأخِّريهم، من مثل داعيتهم الهالك الخميني، حيث جاء في كتابه «كشف الأسرار» فصل بعنوان: طلب الحاجة من الأموات: «...إنَّ الشِّرك هو طلب شيء من أحدٍ غير الله باعتبار أنَّه ربٌّ، وما عدا ذلك فليس شركًا، ولا فرق في ذلك بين الحيِّ والميِّت، حتَّى إنَّ طلب الحاجة من الحجر والمدر ليس شركًا، وإن كان عملاً لغوًا باطلاً»، يعني أنَّ عبادة غير الله لا بأس بها ما دام العابد لهذه الأحجار لا يعتقد أنَّها ربٌّ.

ـ أمَّا شركهم في القبور والأضرحة، فهو أصل دينهم الَّذي يتقرَّبون به ويعظِّمون.

---

(3) «أصول الكافي» (427/1)، «تفسير القمِّي» (251/2).
(4) (193/1).
(5) «أصول الكافي» (252/1).
(6) «بحار الأنوار» (97/23).
(7) «بحار الأنوار» (97/23).
(8) (194/15).
(9) (94/22).
(10) «بحار الأنوار» (94/33).

جاء في «الكافي» وغيره: «إنَّ زيارة قبر الحسين تعدل عشرين حجَّة، وأفضل من عشرين عمرة وحجَّة»[11].

بل إنَّ تعظيمهم المشاهد والقبور أعظم من تعظيمهم لبيوت الله الَّتي هي أشرف البقاع في الأرض، وأحبُّ الأماكن إلى الله.

يقول النَّدوي عن أحد المشاهد في إيران؛ مشهد علي الرِّضا: «فإذا دخل غريب لم يشعر إلاَّ وأنَّه داخل الحرم... فهو غاصٌّ بالحجيج مدوي بالبكاء والضَّجيج، عامر بالرِّجال والنِّساء، وقد تدفَّقت إليه ثروة الأثرياء وتبرُّعات الفقراء، أمَّا المساجد فهي تشكو قلَّة المصلِّين وزهد القاصدين»[12].

بل ومن ضلالاتهم عند هذه المشاهد والمزارات ما يقع من أنواع الشُّرور والمنكرات، حتَّى قال أحدهم منكِرًا عليهم: «ناهيك عن الأعمال المخالفة للشَّرع والأدب والَّتي نشاهدها بأمِّ أعيينا تمارس وبالمكشوف عند مراقد الأولياء... أيعقل أنَّ هذا هو منهج أهل البيت؟!»، «ألسنا نخشع ونبكي عند الأضرحة والمقامات أكثر من خشوعنا وبكائنا، ونحن في حضرة الله في بيوته ومساجده، أو عند قراءة كتابه والاستماع إلى كلامه»[13].

ـ أما عقيدتهم في باب الأسماء والصفات:

فقد جمعوا فيها بين الشَّرَّين؛ شرِّ التَّجسيم وشرِّ التَّعطيل، فمتقدِّموهم كانوا مجسِّمةً، ومتأخِّروهم قالوا بالتَّعطيل، «إنَّ أوائل الشِّيعة كانوا مجسِّمة، إلاَّ أنَّه عدل عنه قوم من متأخِّريهم إلى التَّعطيل»[14].

وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة[15]: «أمَّا الرَّافضة فلم يكن في قدمائهم من يقول بنفي الصِّفات، بل كان الغلوُّ في التَّجسيم مشهورًا عن شيوخهم هشام بن الحكم وأمثاله».

ومن ضلالاتهم الشَّنيعة، الَّتي كانت سببًا في وقوعهم في حمأة الشِّرك بالله، بل وغرقهم فيها: غلوُّهم في أئمَّتهم غلوًّا أخرجهم عن الاعتقاد في بشريَّتهم إلى اعتقاد صفات الألوهيَّة فيهم، حتَّى إنَّهم صرفوا لهم أنواعًا من العبادة لا تجوز إلاَّ لله، وأوَّل الغالين في هذا شيطانهم الأوَّل ـ ابن سبأ ـ حيث زعم أنَّ أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه هو الله ـ تعالى عن ذلك ـ حين قال: نعم؛ أنت هو، وقد كان ألقي في روعي أنَّك أنت الله[16].

ثمَّ تبعه على هذا الزَّيغ والضَّلال شيعته، حيث ادَّعوا أنَّ أئمَّتهم يعلمون الغيب، بل اشترطوا في الإمام أن يكون عالمًا بالغيب، وأن يعلم ذلك من جهة الإلهام[17].

وقال صاحب «مشارق أنوار اليقين في أسرار المؤمنين» (68): «وكيف لا يطَّلعون على الغيب وعلمه واجب لهم من وجوه، أهمُّها عندهم: أنَّ الله سبحانه سطَّر في اللَّوح المحفوظ علم ما كان وما يكون، ثمَّ أبرز إلى كلِّ نبيٍّ منهم ما يكون له ولأوصيائه إلى ظهور الشَّريعة... فوجب أن يكون عندهم ما سبق وما لحق إلى يوم القيامة».

وروى المجلسي[18] عن أبي جعفر أنَّه قال: «الله أجلُّ وأعزُّ وأعظم وأكرم من أن يفرض طاعة من يحجب عنه علم سمائه وأرضه ـ يعني به الغيب .... لا يحجب ذلك عنه»، وعلى هذه العقيدة الباطلة سار متأخِّروهم كالخميني وغيره.

۞۞۞

فهذا غيضٌ من فيض باطلهم وشركيَّاتهم، وإلاَّ فإنَّ مصادرهم مليئةٌ بهذه الشُّرور، بل لا تكاد تمرُّ على باب من أبواب العقيدة إلاَّ وجدتَّ من الزَّيف والانحراف والتَّلبيس والإضلال الشَّيءَ الكثير.

لذا فقد دأب علماؤنا وأئمَّتنا قديمًا وحديثًا على فضح شبهاتهم ودفع باطلهم نصحًا للمسلمين، قال ابن القيِّم[19]: «فالعالمون بالله وكتابه ودينه عرفوا سبيل المؤمنين معرفةً تفصيليَّةً، وسبيل المجرمين معرفةً تفصيليَّة، فاستبانت لهم السَّبيلان، كما يستبين للسَّالك الطَّريق الموصل إلى مقصوده، والطَّريق الموصل إلى الهلكة، فهؤلاء أعلم الخلق، وأنفعهم للنَّاس، وأنصحهم لهم، وهم الأدلاَّء الهداة».

❀❀❀

(11) (324/1).
(12) «مجلَّة الاعتصام» (عدد 3/سنة 41).
(13) «سياحة في عالم التَّشيُّع» (26).
(14) «مقالات الإسلاميِّين» (106/1).
(15) «الأصفهانيَّة» (92).
(16) «عيون الأخبار» (160/2).
(17) «اختيار ومعرفة الرِّجال» (323).
(18) «بحار الأنور» (110/26).
(19) «الفوائد» (163).



المهدي
بين الحقيقة والسرداب

حسن بوقليل
ليسانس في الشَّريعة الإسلاميَّة - الجزائر

«إنَّ أمر المهدي أمر معلوم، والأحاديث فيه مستفيضة، بل متواترة متعاضدة، وقد حكى غير واحد من أهل العلم تواترها، وهي متواترة تواترًا معنويًّا لكثرة طرقها واختلاف مخارجها وصحابتها ورواتها وألفاظها؛ فهي بحقٍّ تدلُّ على أنَّ هذا الشَّخص الموعود به أمر ثابت وخروجه حقٌّ، وهو محمَّد بن عبد الله العلوي الحسني من ذرِّيَّة الحسن بن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذا الإمام من رحمة الله - عزَّ وجلَّ - بالأمَّة في آخر الزَّمان، يخرج فيقيم العدل والحقَّ، ويمنع الظُّلم والجور، وينشر الله به لواء الخير على الأمَّة عدلاً وهدايةً وتوفيقًا وإرشادًا للنَّاس»[1].

○ وممَّا جاء من أحاديث فيه:

- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**يَخرُجُ في آخر أُمَّتي المَهْديُّ؛ يَسْقيه اللهُ الغَيْثَ، وَتُخرجُ الأَرضُ نَبَاتَهَا، وَيُعطي المَالَ صِحَاحًا، وَتَكثُرُ المَاشيَةُ، وَتَعظُمُ الأُمَّةُ، يَعيشُ سَبعًا أَو ثَمَانيًا. يعني: حججًا**»[2].

- عن قرَّة بن إياس رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لَتُملأَنَّ الأَرضُ جَوْرًا وَظُلْمًا، فَإذَا مُلئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا بَعَثَ اللهُ رَجُلاً منِّي اسمُهُ اسمي، فَيَمْلَأُهَا قسطًا وَعَدْلاً، كَمَا مُلئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا**»[3].

(1) مقدِّمة الإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله لمحاضرة العلاَّمة عبد المحسن العبَّاد - حفظه الله - عن المهدي، وهي مطبوعة باسم: «عقيدة أهل السُّنَّة والأثر في المهدي المنتظر».
(2) الحاكم (557/4)، انظر: «السِّلسلة الصَّحيحة» (711).
(3) الطبراني في «الأوسط» (8325)، انظر: «السِّلسلة الصَّحيحة» (1529).

- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَنزلُ عيسَى ابنُ مَرْيَمَ ﷺ فَيَقُولُ أَميرُهُم [المَهْديُّ]: تَعَالَ صَلِّ بنَا، فَيَقُولُ: لاَ؛ إنَّ بَعضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاء، تَكْرِمَةَ الله هَذه الأُمَّةَ**»[4].

- عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**المَهْدي منَّا أَهْلَ البَيْت، يُصْلحُهُ اللهُ في لَيْلَة**»[5].

وقد جمع أهل العلم أحاديث المهدي الصَّريحة وغير الصَّريحة في مصنَّفات كثيرة، ومن أجمعها كتاب العلاَّمة عبد المحسن بن حمد العبَّاد - حفظه الله تعالى - «عقيدة أهل السُّنَّة والأثر في المهدي المنتظر».

«واعلم يا أخي المسلم! أنَّ كثيرًا من المسلمين اليوم قد انحرفوا عن الصَّواب في هذا الموضوع؛ فمنهم من استقرَّ في نفسه أنَّ دولة الإسلام لن تقوم إلاَّ بخروج المهدي! وهذه خرافة وضلالة، فهو في الحقيقة من المجدِّدين الَّذين يبعثهم الله في رأس كلِّ مائة سنة كما صحَّ عنه ﷺ؛ فإنَّ المهدي لن يكون أعظم سعيًا من نبيِّنا محمَّد ﷺ الَّذي ظلَّ ثلاثة وعشرين عامًا وهو يعمل لتوطيد دعائم الإسلام، وإقامة دولته.

فالشَّرع والعقل معًا يقتضيان أن يقوم بهذا الواجب المخلصون من المسلمين، حتَّى إذا خرج المهدي لم يكن بحاجة إلاَّ أن يقودهم إلى النَّصر، وإن لم يخرج فقد قاموا هم بواجبهم، والله يقول: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: 106]»[6].

وقد اتَّخذ الرَّوافض قضيَّة «المهدي» وخروجه ذريعة لضرب الإسلام وأهله؛ فحرَّفوا الأحاديث الثَّابتة، ووضعوا ألفاظًا تناسبهم، وصوَّروا «المهدي» في شخصيَّة محمَّد بن الحسن العسكري، وأنَّه سيخرج آخر الزَّمان!

حقيقة المهدي الغائب عند الروافض

بعد وفاة الإمام الحادي عشر الحسن العسكري رحمه الله سنة (260هـ) اضطربت الرَّوافض، وأحسُّوا بخطر الانهيار؛ حيث صاروا بلا إمام! ولا دين! ومعلوم ضرورةً في دينهم أنَّ الإمام لا ينبغي أن يموت قبل أن يوصي؛ روى الكليني عن جعفر الصَّادق قال: «لا يموت الإمام حتَّى يعلم من يكون بعده؛ فيوصي إليه»[7]!

(4) مسلم (156)، انظر: «السِّلسلة الصَّحيحة» (2236).
(5) أحمد (645)، وابن ماجه (4085)، انظر: «السِّلسلة الصَّحيحة» (2371).
(6) من كلام الإمام الألباني رحمه الله في «السِّلسلة الصَّحيحة» (42/4 - 43) باختصار.
(7) «أصول الكافي» (277/1) بواسطة «المهدي» للمقدِّم (375).

فاهتدى الرَّوافض إلى اختلاق شخصيَّة الإمام الثَّاني عشر ـ والأخير ـ[8]، يقال له محمَّد بن الحسن العسكري، ولد سنة (255هـ)، ويسمُّونه (الحجَّة) و(القائم)، و«الَّذي دخل السِّرداب في زعمهم، سنة ستِّين ومائتين، أو قريبًا من ذلك بسامرا! وقد يقيمون هناك دابَّة؛ ليركبها إذا خرج! ويقيمون هناك في أوقات عيَّنوا فيها من ينادي عليه بالخروج! إلى غير ذلك من الأمور الَّتي يضحك عليهم منها العقلاء!!»[9].

قال ابن القيِّم رحمه الله يصف مهديَّهم: «الحاضر في الأمصار، الغائب عن الأبصار، الَّذي يورِّث العصا، ويختم الفضا، دخل سرداب سامرَّاء طفلاً صغيرًا من أكثر من خمسمائة سنة، فلم تره بعد ذلك عين، ولم يحسَّ فيه بخبر ولا أثر.

وهم ينتظرونه كلَّ يوم! يقفون بالخيل على باب السِّرداب، ويصيحون به أن يخرج إليهم: اخرج يا مولانا! اخرج يا مولانا! ثمَّ يرجعون بالخيبة والحرمان، فهذا دأبهم ودأبه.

ولقد أحسن من قال:

ما آن للسِّرداب أن يلد الَّذي
كلَّمتموه بجهلكم ما آنا؟
فعلى عقولكم العفاء فإنَّكم
ثلَّثتم العنقاء والغيلانا

ولقد أصبح هؤلاء عارًا على بني آدم، وضحكة يسخر منها كلُّ عاقل»[10].

وسبب اختفائه في السِّرداب «إخافة الظَّالمين له، وقبض يده عن التَّصرُّف فيما جعل إليه التَّصرُّف والتَّدبير له»[11].

وهذه الشَّخصيَّة الَّتي تجسَّد فيها مهديُّهم لا وجود لها؛ إذ إنَّ الحسن بن علي العسكري لم يعقِّب! وكانت تركته لأمِّه وأخيه جعفر[12].

وصار هذا الوهم عقيدة عندهم؛ لذا تراهم عند السِّرداب ينتظرونه! ويدفعون خمس أموالهم لنوَّابه! ولم يخرج بعد، ولن يخرج.

وقد زعم الرَّوافض أنَّ للمهديِّ سفراء ونوَّابًا؛ منهم: أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري (السَّمَّان)، وابنه محمَّد، وغيرهما، وهذا كلُّه حتَّى لا تنكشف كذبتهم على النَّاس.

ومن غرائبهم؛ أنَّ المهديَّ في سردابه له غيبتان: صغرى، وكبرى.

فالصُّغرى: لا يعلم حاله فيها إلاَّ الخَّاصة من الشِّيعة.

ذكر الكليني في «أصول الكافي» (271/1) عن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «إنَّ للقائم غيبة قبل أن يقوم» قلت: ولم؟ قال: «إنَّه يخاف ـ وأومأ بيده إلى بطنه ـ يعني القتل».

وعن زرارة عن أبي عبد الله قال: «للقائم غيبتان يشهد في إحداهما المواسم، يرى النَّاس ولا يرونه».

والكبرى: لا يعلم حاله فيها إلاَّ سفراؤه[13].

بل زعم بعض كبارهم المعاصرين أنَّ (مثلَّث برمودا) يعتبر معسكرًا لـ«المهدي»!!

ولا ندري هل سيمدد أصحاب العمائم السَّوداء بقاءه في السِّرداب؟!!

قطع الله دابر الرَّوافض؛ ما أكذبهم.

❊ ومن نظر في أحاديث المهدي في كتب السُّنَّة علم الفرق الشَّاسع بين مهديِّنا، ومهديِّهم:

ـ فمهديُّنا اسمه (محمَّد بن عبدالله)، ومهديُّ الرَّوافض اسمه (محمَّد بن الحسن)!

ـ ومهديُّنا يظهر في آخر الزَّمان لينشر العدل، ويحكم بشريعة الإسلام، ومهديُّهم للقضاء على أهل السُّنَّة، وتحكيم شريعة داود عليه السلام.

◇◇◇

هذا غيض من فيض، وقد ألَّف العلماء قديمًا وحديثًا في أحاديث المهدي، وردُّوا على من أنكرها؛ من المعتزلة والرَّوافض، فلتراجع.

نسأل الله تعالى أن يقينا وبلادنا شرَّ الرَّوافض، وأن يبصِّرنا بجرائمهم، وأن يوفِّقنا لردِّ باطلهم، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه، والحمد لله ربِّ العالمين.

(8) يذكر أنَّ أوَّل من قال بهذه المهديَّة والغيبة (عثمان بن سعيد العمري)، وقيل (محمَّد ابن نصير النُّميري). «أصول مذهب الشِّيعة الإماميَّة الاثني عشريَّة» (834/2) للقفَّاري.

(9) «شرح الطَّحاوية» لابن أبي العزّ (556/2 ـ ط.الأرناؤوط) بتصرُّف.

(10) «المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف» لابن القيِّم (99 ـ ط. المعلِّمي).

(11) «المقنع في الغيبة» (52) لعليِّ بن الحسين الموسوي.

(12) وفي «أصول الكافي» (ص206) أنَّ الإمام الحسن العسكري ولد في رمضان (232هـ)، وتوفِّي بعد أن عاش ثمانية وعشرين عامًا، بدون أن ينجب ولدًا، حسب رواية أخيه جعفر بن علي.

(13) انظر: «الإمامة والرَّدُّ على الرَّافضة» لأبي نعيم (74 وما بعدها ـ ط.الفقيهي).

فضائح وقبائح في فقه الشيعة الإمامية

فؤاد عطاء الله
■ ماجستير في العلوم الإسلاميَّة ـ وادي سوف

هـذه جملة مـن الآراء الفقهيَّة المبثوثة في كتب الرَّافضة، تظهر شيئًا يسيرًا ممَّا ينطوي عليه مذهبهم من الفضائح، وتبرز نزرًا قليلاً ممَّا يبوح به أئمَّتهم من القبائح، جمعتها من أجل التَّحذير من شذوذاتهم، والتَّنفير من ضلالاتهم.

وهـو موضوع غاية في الأهمِّيَّة، أشار إليه علماء السُّنَّة قديمًا وحديثًا، قال الشَّيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ: «فقد وقى الله مذهب أهل السُّنَّة ممَّا ابتليت به الفرق الضَّالَّة من كثرة الشُّذوذ والتَّرخُّص، والتَّديُّن بذلك في عمد مذاهبهم، **لا سيما في بيت المكر والخديعة**، وقد وقفت على مختصرات ومطوَّلات لهذه الفرقة منها: «الكافي» للكليني، وهـو عندهم بمنزلة «صحيح البخاري»، و«الغدير» وهو من المطوَّلات المعتمدة عندهم، ورأيت فيها من الفقاهة ما تقشعرُّ منه الجلود.

وقد كان في النِّيَّة تتبُّع تلك القبائح والتقاط هاتيك الفضائح ـ المنسوبة لدين الله وشرعه زعموا ـ وتدوينها بالنَّصِّ، موثَّقةً برقم الصَّحيفة والمجلَّد، دون التَّعقُّب لها بشيء؛ لأنَّ من له أدنى ذوق ومسكة من عقل في قلبه ينكرها بفطرته، ولن يجد لها في الشَّرع موئلاً، ولا من أهله قائلاً، فعسى الله أن يهيِّئ لهذا المشروع المختصر النَّافع الكاشف لحقيقة الرَّفض والتَّشيُّع من يقوم بتدوينه ونشره من أهل السُّنَّة والجماعة»[1].

(1) «التَّعالم وأثره على الفكر والكتاب» (93)، دار القلم: الجزائر، ط/3 (1412هـ).

وقبل الشُّروع في عرض تلك الآراء القبيحة، لابدَّ من التَّنبيه على أمور هي:

ـ **الأوَّل**: يحرص الرَّافضة على نسبة مذهبهم في الفقه إلى الإمـام جعفر الصَّـادق[2] رَحِمَهُ اللهُ ويسمُّونه بالمذهب الجعفري، والحقيقة أنَّـه لا علاقة بين هـذا التَّابعي الجليل الصَّادق؛ حفيد الصِّدِّيق رضي الله عنه[3]، الَّـذي تتلمذ على يديه أبو حنيفة ومالك ـ رحمهما الله ـ وبين ما ينسبه الرَّافضة إليه من أكاذيب وأراجيف.

كما أنَّ طعننا في فقه الرَّافضة لا يلزم منه الطَّعن في أئمَّة أهل البيت الَّذين تنسب إليهم تلك الرِّوايات المكذوبة وهاتيك الأخبار الموضوعة.

ـ **الثَّاني**: لا يشترط في جميع هذه الفضائح الَّتي أعرضُها أن تكون محلَّ إجماع بين الرَّافضة، وذلك أنَّ القوم في أمر مريج، لا يكادون يثبتون على قول لا في الأصول ولا في الفروع، والخلاف الفقهي في مذهبهم بمفرده أوسع من الخلاف بين أئمَّة وفقهاء أهل السُّنَّة وفقهائها مجتمعين، ولكن حسبي أن أوثِّق كلَّ قبيحة وأن أعزو كلَّ فضيحة إلى مصنَّفاتهم المعتمدة عندهم.

ـ **الثَّالث**: أستسمح القرَّاء الأفاضل في ذكر بعض العبارات الَّتي فيها فحش وبذاءة، وقد حاولت تلطيف ما يمكن تلطيفه، إلاَّ أنَّ خسَّة القوم أَبَتْ عليَّ إلاَّ أن أسوق شيئًا منها حتَّى يتعرَّف المسلمون على حقيقة فقه الرَّافضة وخبائثهم.

ـ **الرَّابع**: ما ذكرته هنا من فضائح الرَّافضة ما هو إلاَّ شيء قليل من بحر نجاساتهم، وقد تركت ما لو جُمع لوقع في مجلَّدات ضخام، لذا فقد اكتفيت ببعض المسائل في أبواب العبادات، وباب

(2) جعفر الصَّادق (80ـ148هـ) جعفر بن محمَّد الباقر بن عليٍّ زين العابدين بن الحسين السِّبط، القرشي الهاشمي، كان من أجلاَّء التَّابعين، وله منزلة رفيعة في العلم، أخذ عنه جماعة منهم الإمامان مالك وأبو حنيفة، مولده ووفاته بالمدينة، انظر ترجمته في: «الأعلام» للزِّركلي: (126/2).

(3) وذلك أنَّ أمَّ الصَّادق هي أمُّ فروة بنت القاسم بن محمَّد بن أبي بكر التَّيمي رضي الله عنه، وأمُّها هي أسماء بنت عبد الرَّحمن بن أبي بكر رضي الله عنه، لذلك كان الإمام الصَّادق يقول: ولدني أبو بكر مرَّتين، وكان يمقت الرَّافضة ويتبرَّأ منهم، إذا علم أنَّهم يطعنون في جدِّه الصِّدِّيق رضي الله عنه، انظر: «سير أعلام النُّبلاء» للذَّهبي (255/6).

النِّكاح على سبيل التَّمثيل لا الحصر.

. **الخامس**: تجنَّبت الإسهاب في نقد هذه القبائح؛ لأنَّها أقوال ممجوجة تردُّها الفطر السَّليمة، وتأباها الأنفس الزَّكيَّة، فلا تحتاج إلى كبير ردٍّ وإبطال.



ونشرع الآن في المقصود:

في مسائل الطهارة

■ الماء المستعمل في إزالة النَّجاسة كالغائط والبول طاهرٌ عند الشِّيعة الإماميَّة[4].

حيث نقل العلاَّمة محمود شكري الألوسي[5] رحمه الله في «السُّيوف المشرقة»[6] أنَّهم: «يحكمون بطهارة الماء الَّذي استنجي به ولم يطهِّر المحلَّ، وانتشرت أجزاء النَّجاسة بالماء حتَّى زاد وزن الماء بذلك».

ونقل عن ابن المطهِّر الحلِّي الهالك سنة (726هـ) ـ الَّذي يعرف عند الشِّيعة بالعلاَّمة ـ في «المنتهى» قوله: «إنَّ طهارة ماء الاستنجاء، وجواز استعماله مرَّة أخرى من إجماعيَّات الفرقة».

وأشار الألوسي رحمه الله إلى أنَّ قولهم هذا «مخالف لنصِّ القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: 157] أي: أكلها وأخذها واستعمالها، ولا شكَّ في كون هذا الماء نجسًا خبيثًا».

(4) وهذا مقرَّرٌ في كتب الرَّافضة، انظر: «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه. قم: منشورات جماعة المدرِّسين (1/177)، و«وسائل الشِّيعة» للحرِّ العاملي. بيروت: دار إحياء التُّراث: (7/91)، و«المعتبر» لأبي القاسم الحلِّي. قم: نشر مؤسَّسة سيِّد الشُّهداء (5/135).

(5) الألوسي (1273. 1342هـ).

(6) مخطوط «السُّيوف المشرقة مختصر الصَّواعق المحرقة لإخوان الشَّياطين والزَّندقة» للإمام محمود شكري الألوسي: (الورقة 121/الوجه ب)، نسخته محفوظة في مكتبة الآثار العامَّة ـ بغداد ـ العراق، تحت رقم (8629)، وهو مصنَّف نفيس في الرَّدِّ على أصول الرَّافضة وفروعهم، لم يطبع بعد فيما أعلم، والله أعلم.

وهذا الرَّأي الفقهي مقرَّر عند الرَّافضة، فقد بوَّب الحرُّ العاملي (1104هـ) في كتابه: «وسائل الشِّيعة» بابًا سمَّاه: «باب طهارة ماء الاستنجاء»[7] أورد فيه جملةً من الرِّوايات المكذوبة الدَّالَّة على طهارة الماء المستعمل في إزالة النَّجاسة.

قال الخميني ما نصُّه: «ماء الاستنجاء سواء كان من البول أو الغائط طاهر»[8].

■ المذي طاهر عند الشِّيعة الإماميَّة، وخروجه لا ينقض الوضوء[9].

ذكر ذلك الألوسي رحمه الله، وبيَّن أنَّ قولهم هذا مخالف للحديث الصَّحيح المتَّفق عليه[10]، وهو حديث عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه كما في «الصَّحيحين» قال: كنت رجلاً مذَّاءً فأمرتُ المقدادَ ابن الأسود أن يسأل النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم فسأله فقال: «**فِيهِ الوُضُوءُ**»، وفي رواية مسلم قال: «**يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ**»[11].

والعجيب أنَّ الحديث مرويٌّ عن عليٍّ رضي الله عنه، وهم يزعمون اتِّباعه، وكأنِّي بهم يتقصَّدون مخالفة جميع ما رواه أهل السُّنَّة عن عليٍّ رضي الله عنه.

ورأيهم هذا مقرَّرٌ في مصنَّفاتهم، وعلى ألسنة كبار مجتهديهم، قال الطُّوسي (460هـ) الَّذي يلقِّبونه بشيخ الطَّائفة ما نصُّه: «المذيُّ والوديُّ لا ينقضان الوضوء، ولا يغسل منهما الثَّوب»، وذكر أنَّ دليلهم على ذلك إجماع الفرقة[12].

■ الودي طاهر عند الشِّيعة الإماميَّة، وخروجه لا ينقض الوضوء[13]:

وهو عندهم بمنزلة المخاط والبزاق، قال الشَّيخ الألوسي رحمه الله: «وإنَّهم يقولون بطهارة الودي، وهو بول غليظ جزمًا بإجماع الشَّرائع»[14].

ورأيهم هذا منصوص عليه في مصنَّفاتهم، وقد تقدَّم في المسألة السَّابقة تصريح شيخ طائفتهم الطُّوسي (460هـ) بأنَّ طهارة الودي وعدم نقضه للوضوء من إجماعات الفرقة.

(7) (7/91).

(8) انظر كتابه: «تحرير الوسيلة» (1/16).

(9) انظر: «الاستبصار» للطُّوسي ـ طهران: دار الكتب الإسلاميَّة (1/218)، و«الكافي» للكليني. طهران: دار الكتب الإسلاميَّة، ط3 (7/81)، و«وسائل الشِّيعة» للحرِّ العاملي (23/422).

(10) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة 121/الوجه ب).

(11) أخرجه البخاري (132)، ومسلم (303).

(12) «الخلاف». قم: مؤسَّسة النشر الإسلامي: (1/195).

(13) انظر: «الاستبصار» للطُّوسي (1/221)، و«الخلاف» للطُّوسي (1/195)، و«الكافي» للكليني (7/81).

(14) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة 121/الوجه ب).

كما أورد الكليني (329هـ) رواية مكذوبة في «الكافي» عن الإمام الصَّادق جاء فيها قوله ـ وحاشا أن يقوله ـ: «إن سال من ذكرك شيء من مذي أو ودي، وأنت في الصَّلاة؛ فلا تغسله، ولا تقطع الصَّلاة، ولا تنقض له الوضوء، وإن بلغ عقيبك، فإنَّما ذلك بمنزلة النُّخامة»[15].

■ **غسل بعض الوجه في الوضوء كاف عند الشِّيعة الإماميَّة[16].**

ذكر الألوسي رحمه الله أنَّهم قالوا: غسل بعض الوجه في الوضوء كاف، وقدر الفرض عندهم ـ وهو أقلُّ ما يجب غسله من الوجه لصحَّة الوضوء ـ ما يدخل بين الإبهام والوسطى إذا انجرت اليد من الجبهة إلى الأسفل[17].

وهذا الرَّأي مقرَّر عند الرَّافضة، قال شيخ طائفتهم الطُّوسي (460هـ): «حدُّ الوجه الَّذي يجب غسله في الوضوء، من قصاص شعر الرَّأس إلى محادر شعر الذَّقن طولاً، وما دارت عليه الإبهام والوسطى عرضًا»[18].

وألمح الألوسي رحمه الله إلى ردِّ قولهم في هذه المسألة بأنَّ «نصَّ الكتاب يدلُّ على وجوب غسله كلِّه، قال تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [المائدة: 6]، والوجه ما يواجه به، وهو من منبت قصاص الجبهة غالبًا إلى آخر الذَّقن، ومن إحدى شحمتي الأذن إلى الأخرى».

وأمَّا عن تقديرهم للفرض بما يدخل بين الإبهام والوسطى فهو أمر مبتدع ليس له أصل في الشَّرع.

■ **النَّجاسة المغلَّظة في ثوب المصلِّي معفوٌّ عنها عند الشِّيعة الإماميَّة[19].**

فقد ذكر الألوسي رحمه الله أنَّهم قالوا: «إنَّ الخفَّ والقلنسوة والجورب والنِّطاق والعمامة والتِّكَّة[20] وكلَّ ما يكون على بدن المصلي ممَّا لا يمكن الصَّلاة فيه وحده يجوز الصَّلاة بها، وإن كانت متلطِّخة بعذرة الإنسان وغيرها من النَّجاسات المغلَّظة»[21].

(15) «الكافي» (81/7).
(16) انظر: «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه (124/1)، و«وسائل الشِّيعة» للحرِّ العاملي (108/24)، و«الكافي» للكليني (58/7).
(17) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة122/الوجه أ).
(18) «الخلاف» للطُّوسي (109/1).
(19) انظر: «وسائل الشِّيعة» للحرِّ العاملي (23/7)، و«المقنعة» للمفيد ـ قم: مؤسَّسة النَّشر الإسلامي، ط/2 (1410هـ) (130/1)، و«المبسوط» للطُّوسي (81/1).
(20) التِّكَّة: الحزام الَّذي يربط به السِّراويل، انظر: «لسان العرب» لابن منظور (406/10).
(21) «السُّيوف المشرقة» (الورقة122/الوجه ب).

وهذا مقرَّر في كتب الرَّافضة، فقد بوَّب الحرُّ العاملي (1104هـ) في «وسائل الشِّيعة» بابًا سمَّاه: «باب جواز الصَّلاة فيما لا تتمُّ الصَّلاة فيه منفردًا، وإن كان نجسًا مثل القلنسوة والتِّكَّة والجورب والنَّعل والخفَّين وما أشبه ذلك»[22].

وقال المفيد (413هـ) الَّذي يسمُّونه فخر الشِّيعة في «المقنعة» ما نصُّه: «ولا بأس أن يصلِّي الإنسان على فراش قد أصابه مني وغيره من النَّجاسات، إذا كان موضع سجوده طاهرًا، ولا بأس بالصَّلاة في الخفِّ، وإن كان فيه نجاسة، وكذلك النَّعل، والتَّنزُّه عن ذلك أفضل»[23].

وقد تعقَّب الإمام الألوسي رحمه الله مذهب الرَّافضة في هذه المسألة بقوله: «وهذا الحكم مخالف لصريح الكتاب، أعني قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ٤﴾ [المدثر]، ولا شكَّ أنَّ هذه الأشياء يطلق عليها لفظ الثِّياب شرعًا وعرفًا، ولهذا تدخل في يمين تنعقد بلفظ الثِّياب نفيًا وإثباتًا»[24].



في مسائل الصلاة

■ **يجوز الصَّلاة في مكان فيه نجاسة عند الشِّيعة الإماميَّة[25].**

قال الألوسي رحمه الله في «السُّيوف المشرقة» متهكِّمًا بحماقات الرَّافضة: «وقالوا: إنَّ من صلَّى في مكان فيه نجاسة كبراز الإنسان يابسة لا تلتصق ليبسها ببدنه وثوبه في السُّجود والقعود

(22) «وسائل الشِّيعة» (23/7).
(23) «المقنعة» (130).
(24) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة122/الوجه ب).
(25) انظر: «المبسوط» للطُّوسي (69/1)، «تهذيب الأحكام» للطُّوسي (144/6)، و«دعائم الإسلام» للنُّعمان المغربي ـ مصر: دار المعارف (265/1).

جازت صلاته، مع أنَّ وجوب طهارة مكان الصَّلاة ضروريُّ الثُّبوت في جميع الشَّرائع.

وقالوا: إنَّ مَن غمس قدميه إلى الرُّكبة ويديه إلى المرفقين في صهاريج بيت الخلاء الممتلئة بعذرة الإنسان وبوله، ثمَّ أزال عين ما التصق به بعد اليبس بالفرك والدَّلك، من غير غسل وصلَّى؛ صحَّت صلاته.

وكذلك إن انغمس جميع بدنه في بالوعة مملوءة من البول والعذرة ـ وليس على بدنه جرم النَّجاسة ـ صحَّت صلاته أيضًا بلا غسل، مع أنَّ التَّطهير في هذه الحالات من غير غسل لا يتحقَّق، كما هو معلوم لكلِّ أحد من العقلاء»[26].

وهذا الرَّأي مقرَّر عندهم، فقد قال شيخ طائفتهم الطُّوسي (460هـ): «إذا كان موضع سجوده طاهرًا صحَّت صلاته، وإن كان موضع قدميه وجميع مصلاَّه نجسًا، إذا كانت النَّجاسة يابسة»[27].

وقال الخميني: «يشترط في صحَّة الصَّلاة طهارة موضع الجبهة في حال السُّجود، دون المواضع الأخرى فلا بأس بنجاستها»[28].

■ تصحُّ صلاة العريان الَّذي يستر عورته بالطِّين عند الشِّيعة الإماميَّة[29].

قال الألوسي رَحِمَهُ اللهُ: «وقالوا: إنَّ من صلَّى عاريًا، وقد ستر ذكره وأنثييه بطين قليل ـ ولو من غير ضرورة ـ صحَّت صلاته، مع أنَّ ستر العورة واجب على القادر شرعًا، ولا سيما في حالة الصَّلاة»[30].

وهو أمر مقرَّر في كتب الرَّافضة، قال شيخ طائفتهم الطُّوسي (460هـ): «فإن انكشف عورتاه في الصَّلاة وجب عليه سترهما، ولا تبطل صلاته سواء كان ما انكشف عنه قليلاً أو كثيرًا بعضه أو كلُّه.

فأمَّا العريان؛ فإن قدر على ما يستر به عورته من خرق أو ورق أو طين يطلي به وجب عليه أن يستره»[31].

(26) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة122/الوجه ب).
(27) «الخلاف» (176/1).
(28) «تحرير الوسيلة» للخميني (119/1).
(29) انظر: «الجامع للشَّرائع» ليحيى الحلِّي. قم: المطبعة العلميَّة، ط(1405هـ) (120/1)، و«السَّرائر» لأبي جعفر الحلِّي ـ قم: مؤسَّسة النَّشر الإسلامي، ط (1410هـ) (360/1)، و«المبسوط» للطُّوسي (167/1).
(30) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة123/الوجه أ).
(31) «المبسوط» (167/1).

■ يجوز الأكل والشُّرب في الصَّلاة عند الشِّيعة الإماميَّة[32].

قال الألوسي رَحِمَهُ اللهُ: «وقالوا: يجوز الأكل والشُّرب في الصَّلاة، كما صرَّح به فقيههم المعتبر صاحب «شرائع الأحكام» في كتابه هذا، مع أنَّ الأخبار المتَّفق عليها تدلُّ على المنع من الأكل والشُّرب في الصَّلاة، وشرب الماء في صلاة الوتر لمن يريد أن يصوم غدًا، وعطش في تلك الصَّلاة، مجمع على جوازه عندهم»[33].

وهذا رأي منصوصٌ عليه في مصنَّفاتهم، فقد ذكر المحقِّق الحلِّي أنَّ الأكل والشُّرب لا يقطع الصَّلاة على قول عندهم؛ لعدم وجود نصٍّ في ذلك[34].

وقال ـ أيضًا ـ في «المختصر النَّافع» وهو يعدِّد مفسدات الصَّلاة: «وقيل: يقطعها الأكل والشُّرب، إلاَّ في الوتر لمن عزم على الصَّوم ولحقه عطش»[35].

وقال ـ أيضًا ـ في «المعتبر»: «قال في «المبسوط» و«الخلاف»: «لا بأس بشرب الماء في صلاة النَّافلة؛ لأنَّ الأصل الإباحة»[36].

■ خروج المذي في أثناء الصَّلاة لا يبطلها عند الشِّيعة الإماميَّة[37].

قال الألوسي رَحِمَهُ اللهُ: «وقالوا: لو باشر المصلِّي امرأةً حسناء مباشرة فاحشة، وضمَّها إلى نفسه، وألصق رأس ذكره بما يحاذي قُبُلَها، وسال المذي الكثير ولو إلى السَّاق جازت صلاته، كذا ذكره الطُّوسي وأبو جعفر وغيره من مجتهديهم، ولا يخفى أنَّ هذه الحركات مخالفة بالبداهة لمقاصد الشَّرع، ومنافية لحالة المناجاة، وقالوا: إنَّ المصلِّي لو لعب بذكره وخصيَتَيْه، بحيث سال منه المذي لا تفسد صلاته»[38].

وذلك لأنَّ إنزال المذي لا ينقض الوضوء ولا يبطل الصَّلاة ولو كان بشهوة عند الرَّافضة، فقد روى الطوسي (460هـ) وغيره رواية مكذوبة عن الإمام الصَّادق قال ـ وحاشا أن يقوله ـ: «ليس في المذي من الشَّهوة ولا من الإنعاظ ولا من القبلة ولا من مسِّ الفرج

(32) انظر: «شرائع الإسلام» للمحقِّق الحلِّي، طهران: دار الإيمان، ط/2 (1409هـ) (142/1)، «المختصر النَّافع» له أيضًا ـ قم: مؤسَّسة البعثة، ط/3 (1410هـ) (78/1)، و«المعتبر» له أيضًا ـ قم: مؤسَّسة سيِّد الشُّهداء (499/2).
(33) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة123/ الوجه أ).
(34) «شرائع الإسلام» (142/1).
(35) «المختصر النَّافع» (78/1).
(36) «المعتبر» (499/2).
(37) وهذا مقرَّرٌ في كتبهم، انظر: «تهذيب الأحكام» للطُّوسي: (91/1)، و«وسائل الشِّيعة» للعاملي (422/23)، و«الكافي» للكليني (81/7).
(38) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة123/ الوجه أ).

ولا من المضاجعة وضوء، ولا يغسل منه الثَّوب ولا الجسد»[39].

وروى الكليني (329هـ): «سئل أبو جعفر عن المذي يسيل حتَّى يصيب الفخذ، فقال: لا يقطع صلاته ولا يغسله من فخذه، إنَّه لم يخرج مخرج المذي، إنَّما هو بمنزلة المخاط»[40].

وروى الطُّوسيُّ (460هـ) وغيره كذبًا قال: «سئل الصَّادق عن الرَّجل يعبث بذكره في الصَّلاة المكتوبة، فقال: لا بأس به»[41].

■ **تصحُّ صلاة الجنب والحائض على الجنازة عند الشِّيعة الإماميَّة.**

قال ابن بابويه القمِّي (381هـ) الملقَّب عندهم بالصَّدوق: «ولا بأس أن يصلِّي الجنب والحائض على الجنازة»[42].

وقال الخميني: «صلاة الجنازة تصحُّ من الجنب»[43].

ولا شكَّ أنَّ هذا قول باطل مخالف لنصوص الكتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ الطَّهارة شرط لصحَّة الصَّلاة.

■ **تجوز الصَّلاة إلى جهة قبور الأئمَّة بنيَّة زيادة الثَّواب عند الشِّيعة الإماميَّة.**

قال الألوسي رحمه الله: «وقال بعضهم: تجوز الصَّلاة إلى جهة قبور الأئمَّة بنيَّة مزيد الثَّواب، مع أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِم مَسَاجِدَ»[44]»[45].

والقبوريَّة سمة ظاهرة في عقائد الرَّافضة وفي فقههم، وهم من أشدِّ الفرق الضَّالَّة تعلُّقًا بالقبور والأضرحة والمزارات.

بوَّب الطُّوسيُّ (460هـ) في «تهذيب الأحكام» بابًا سمَّاه: «باب فضل الكوفة والمواضع الَّتي يستحبُّ فيها الصَّلاة منها وموضع قبر أمير المؤمنين والصَّلاة والدُّعاء عنده...»[46].

وجاء في بعض رواياتهم المكذوبة عن الإمام الصَّادق قوله: «أيُّما مؤمن أتى قبر الحسين عليه السلام عارفًا في غير يوم عيد، كتب الله له عشرين حجَّة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات، وعشرين حجَّة وعمرة مع نبيٍّ مرسل، أو إمام عادل، ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له مائة حجَّة، ومائة عمرة، ومائة غزوة مع نبيٍّ مرسل أو إمام عادل، قال: ومن أتاه يوم عرفة عارفًا بحقِّه كتب الله له ألف حجَّة وألف عمرة مبرورات متقبَّلات، وألف غزوة مع نبيٍّ مرسل أو إمام عادل... إنَّ المؤمن إذا أتى قبر الحسين يوم عرفة، واغتسل من الفرات، ثمَّ توجَّه إليه كتب الله له بكلِّ خطوة حجَّة بمناسكها»[47].

وسرُّ تكثير الرَّافضة لفضائل زيارة القبور والمشاهد في يوم عرفة واضح، وهو صدُّ العامَّة والدَّهماء عن أداء مناسك الحجِّ مع المسلمين في البيت العتيق.

6. يجوز الجمع بين الصَّلاتين من غير عذر ولا سفر عند الشِّيعة الإماميَّة.

قال الألوسي رحمه الله: «وقالوا: يجوز الجمع بين الظُّهر والعصر، وبين المغرب والعشاء من غير عذر وسفر، وذلك مخالف لقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ٢٣٨﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ١٠٣﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ]»[48].

وهذا ما عليه عمل معظم الرَّوافض اليوم، وهو مقرَّر عندهم، يزعمون أنَّه سنَّة متواترة.

فقد روى الكليني (329هـ) كذبًا وزورًا عن عبَّاس النَّاقد قال: «تفرَّق ما كان في يدي فشكوت ذلك إلى أبي محمَّد فقال لي: اجمع بين الصَّلاتين الظُّهر والعصر ترى ما تحبُّ»[49].



في مسائل الصيام

■ **إتيان المرأة في دبرها لا يفسد صومها عند الشِّيعة الإماميَّة.**

أشار إلى هذا القول القبيح الإمام الألوسي رحمه الله، وتعقَّبه بقوله: «فانظر هل من له عقل يرضى بمثل هذا الكلام؟ الَّذي

(39) «تهذيب الأحكام» للطُّوسي (91/1)، و«وسائل الشِّيعة» للعاملي (422/23).
(40) «الكافي» للكليني (81/7).
(41) «تهذيب الأحكام» (123/2).
(42) «المقنع» للقمِّي. قم: مؤسَّسة الإمام الهادي (145/1)، وانظر: «تهذيب الأحكام» للطُّوسي (310/7).
(43) «تحرير الوسيلة» للخميني (38/1).
(44) أخرجه البخاري (1390)، ومسلم (529).
(45) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (ورقة 123/ الوجه أ).
(46) «تهذيب الأحكام» للطُّوسي (45/13).
(47) «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه (173/6)، «وسائل الشِّيعة» للعاملي (213/12).
(48) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (ورقة 123/ الوجه ب).
(49) «الكافي» (62/8).

هو بعيد عن الحقِّ بمسيرة ألف عام، وقد روي عن الأئمَّة خلافه، وأجمعت الأمَّة على أنَّ كلَّ ما يوجب الإنزال، فهو مفسد للصَّوم، سواءٌ كان الوطء في قُبُل أو دُبُر»[50].

فإتيان المرأة في دبرها مباح عند الرَّوافض، لا تمجُّه خواطرهم الخبيثة، ولا تنفر منه طباعهم البهيميَّة، ليس هذا فحسب بل إنَّه لا يعدُّ من مفسدات الصَّوم! سبحانك هذا بهتان عظيم.

فقد روى الطُّوسي (460هـ) كذبًا وزورًا عن الإمام الصَّادق: سئل عن الرَّجل يأتي المرأة في دبرها وهي صائمة، فقال: «لا ينقض صومها، وليس عليها غسل»[51].

وقال الفاضل الآبي صاحب «كشف الرُّموز»: «الجماع في القبل يفسد الصَّوم اتِّفاقًا، وفي الدُّبر فيه خلاف»[52].

■ **يستحبُّ صوم يوم عاشوراء من الصُّبح إلى العصر عند الشِّيعة الإماميَّة.**

قال الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقالوا: يستحبُّ صوم يوم عاشوراء من الصُّبح إلى العصر، مع أنَّ الصَّوم لا يتجزَّأ في شريعة أصلاً، بل يفسد بفساد جزء منه لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: 187]»[53].

وهذا مقرَّر عند الرَّافضة، قال شيخ طائفتهم الطُّوسي (460هـ): «فإذا كان يوم عاشوراء أمسك عن الطَّعام والشَّراب إلى بعد العصر، ثمَّ يتناول شيئًا من التُّربة»[54].

وبوَّب العاملي (1104هـ) في «وسائل الشِّيعة» بابًا سمَّاه: «باب استحباب صوم يوم التَّاسع والعاشر من المحرَّم حزنًا، وقراءة الإخلاص يوم العاشر ألف مرَّة، والإفطار بعد العصر بساعة»[55].



(50) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (ورقة 123/ الوجه ب).
(51) «تهذيب الأحكام» (28/10).
(52) «كشف الرُّموز» (470/3).
(53) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (ورقة 124/ وجه أ).
(54) «مصباح المتهجِّد» للطُّوسي. بيروت: مؤسَّسة فقه الشِّيعة، ط/1 (1411هـ) (219/3).
(55) (394/45).

في مسائل الزكاة والخمس

■ **لا تعطى الزَّكاة إلاَّ للمؤمنين بالإمامة عند الشِّيعة الإماميَّة.**

يرى الرَّوافض أنَّ الزَّكاة لا تعطى إلاَّ للمؤمن، والمؤمن عندهم هو الرَّافضيُّ الجعفريُّ الَّذي يؤمن بالإمامة، وأمَّا غير الرَّافضي فيجوز أن يعطى من سهم المؤلَّفة قلوبهم إذا دعت المصلحة إلى ذلك.

فقد بوَّب الحرُّ العاملي (1104هـ) في «وسائل الشِّيعة» بابًا سمَّاه: «باب اشتراط الايمان والولاية في مستحقِّ الزَّكاة إلاَّ المؤلَّفة والرِّقاب والأطفال...»[56]، وبمثل هذا بوَّب الطَّبرسي في «مستدرك الوسائل»[57].

ويروون في ذلك جملة من الرِّوايات المكذوبة، منها قول الإمام الصَّادق رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الزَّكاة لأهل الولاية، قد بيَّن الله لكم موضعها في كتابه»[58].

■ **الخمس عند الشِّيعة الإماميَّة.**

هذه المسألة واحدة من أبرز الغرائب الَّتي انفرد بها الرَّافضة على غيرهم، وهي حيلة ماكرة مكَّنت عمائم الشِّيعة من جمع ثروات طائلة لا تحصى.

والحقيقة أنَّه لا وجود للخمس الَّذي يقرِّره الرَّافضة عند فقهاء المسلمين، ولا يعرف الخمس في فقه أهل السُّنَّة إلاَّ في كتاب الجهاد عند الحديث عن خمس الغنائم، وكذلك في باب الزَّكاة عند الحديث عن خمس الرِّكاز والمعدن[59].

هذا هو الخمس عند المسلمين، وأمَّا عند الشِّيعة اليوم فهو إخراج خمس المال الَّذي يملكه الشِّيعي إلى فقهاء زمانه كلَّ عام.

وقد توسَّعوا فيما يجب فيه الخمس حتَّى جعلوه فيما يفضل عن مؤنة السَّنة من أرباح التِّجارة والزِّراعة والصِّناعة ونحو ذلك من الحرف، والأحوط عندهم ثبوت الخمس في مطلق المال وإن لم يكن مكتسبًا كالهبة والهديَّة ونحو ذلك، والأحوط كذلك إخراج خمس رأس المال.

هذا؛ وقد حظي الخمس بعناية فقهيَّة فائقة عند الشِّيعة حيث أفردوا له كتابًا خاصًّا في مصنَّفاتهم الفقهيَّة بعنوان «الخمس»،

(56) (416/41).
(57) «مستدرك الوسائل» للطَّبرسي. بيروت: مؤسَّسة آل البيت (190/37).
(58) «وسائل الشِّيعة» للعاملي (422/41).
(59) انظر: «الموسوعة الفقهيَّة الكويتيَّة» (194/38، 99/23، 10/20).

من منع منه درهمًا واحدًا كان من الغاصبين، ومن جحده كان من الكافرين[60].

ولهم في هذا الباب أكاذيب وأراجيف يصعب حصرها ويطول عدُّها، والمقصود هو التَّنبيه على أنَّ مُعمَّمي الشِّيعة استغلُّوا هذه المسألة بالمغالطة والخداع من أجل ابتزاز الدَّهماء وأكل أموالهم بالباطل.



في مسائل الحج

■ يصحُّ طواف العريان الَّذي يستر عورته بالطِّين عند الشِّيعة الإماميَّة.

قال الألوسي رحمه الله: «وقالوا: يجوز للحجَّاج أن يطوفوا عراة كالجاهليَّة، ولكن بشرط تطيين السَّوأتين، بحيث لا يظهر لون البشرة، مع أنَّ هذا ليس من شعائر الإسلام»[61].

وذلك لأنَّه يصحُّ عندهم ستر السَّوأتين بالتَّطيين كما مرَّ قبل قليل في مسائل الصَّلاة.

■ الوطء لا يفسد الإحرام عند الشِّيعة الإماميَّة.

قال الألوسي رحمه الله: «ومن العجيب أنَّ الزِّنا عند طائفة منهم لو وقع بعد الإحرام بالحجِّ لا يفسده، وهذه ثمرة كشف العورة فيه، وكيف يجوز ذلك والله تعالى يقول: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: 197]، ولا رفث فوق الزِّنا في العالم»[62].

وهو مقرَّر عند الرَّافضة، فقد قال ابن زهرة الحلبي (585هـ) من كبارهم: «وفي الوطء بعد الوقوف بالمشعر وقبل التَّحليل بدنة، ولا يفسد الحجُّ بدليل الإجماع... فأمَّا وطء المرأة في دبرها، وإتيان الغلام والبهيمة، فلا خلاف بين أصحابنا أنَّ فيه بدنة...»[63].

وقال الشَّريف المرتضى (436هـ) الملقَّب عندهم بعلم الهدى: «وممَّا انفردت به الإماميَّة القول: بأنَّ من وطئ عامدًا في الفرج قبل الوقوف بالمشعر فعليه بدنة والحجُّ من قابل، ويجري عندهم مجرى من وطئ قبل الوقوف بعرفة، وإن وطئ بعد الوقوف بالمشعر لم يفسد حجُّه وكان عليه بدنة»[64].

في مسائل النكاح

■ يجوز الجماع في الدُّبر عند الشِّيعة الإماميَّة.

قال الألوسي رحمه الله: «وقالوا: يجوز وطء المنكوحة، أو المملوكة، أو الأمة المعارة، أو الموقوفة، أو المودعة، أو المستمتع بها دبرًا، مع أنَّ الله تعالى قال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: 222]، وإذا حرَّم الله تعالى الفرج لنجاسة الحيض، فكيف لا يكون الدُّبر الَّذي هو معدن النَّجاسة حرامًا لتلك العلَّة؟ وثانيًا لو كان الوطء من الدُّبر جائزًا لما قال: ﴿فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ﴾ لا في محلِّ الحيض هو الفرج خاصَّة، وقال ﷺ: «**مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا**»[65]، وقال: «**اتَّقُوا مَحَاشَّ النِّسَاءِ**»[66]، أي: أدبارهنَّ»[67].

وهذا أمر مسلَّمٌ بجوازه عند الرَّافضة، فقد روى الكليني (329هـ) أنَّه قيل للرِّضا: «إنَّ رجلاً من مواليك أمرني أن أسألك عن مسألة هابك واستحيى منك أن يسألك، قال: وما هي؟ قلت: الرَّجل يأتي امرأته في دبرها، قال: ذلك له»[68].

وقال الخميني: «والمشهور والأقوى جواز وطء المرأة دبرًا»[69].

(60) انظر: «المختصر النَّافع» للمحقِّق الحلِّي (118/1)، و«مستدرك الوسائل» للطَّبرسي (12/38).
(61) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة 124/ الوجه ب).
(62) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة 124/ الوجه ب).
(63) «غنية النُّزوع» لابن زهرة. قم: مؤسَّسة الإمام الصَّادق، ط/1 (1417هـ) (282/1).
(64) «الانتصار» للشَّريف المرتضى. قم: مؤسَّسة النَّشر الإسلامي، ط (1415هـ) (415).
(65) أخرجه أبو داود (2162)، وابن ماجه (1923)، وصحَّحه الشَّيخ الألباني في «صحيح التَّرغيب» (2432).
(66) ضعيف، انظر «الضَّعيفة» (1959).
(67) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة 126/ الوجه أ).
(68) «الكافي» للكليني (54/15)، وانظر: «الاستبصار» للطُّوسي: (451/5)، و«تهذيب الأحكام» (249/16)، و«وسائل الشِّيعة» للعاملي (273/71).
(69) «تحرير الوسيلة» للخميني (241/2).

■ **نكاح المتعة من أفضل القربات عند الشِّيعة الإماميَّة.**

قال الألوسي رَحِمَهُ اللهُ: «زعموا أنَّ متعة النِّساء خير العبادات وأفضل القربات، ويروون في فضائلها أخبارًا موضوعة مفتراة وهي أنواع:

قالوا: يجوز متعة الخليَّة[70] بالإجماع، ومتعة المشركة والمجوسيَّة، سواء كانت خليَّة أو محصنة، إذا تحرَّكت ألسنتهنَّ بقول لا إله إلاَّ الله، وإن لم يكن في قلبهنَّ من معناها شيء.

وقالوا: تجوز المتعة الدَّوريَّة - وإن كان الاثنا عشريَّة ينكرون هذا التَّجويز - ولكنَّ المحقِّقين منهم لم ينكروها، وذكروا أنَّها ثابتة في كتبهم، صورتها أن يستمتع جماعة من امرأة واحدة، ويقرِّروا الدَّور والنَّوبة لكلٍّ منهم، فيجامعها من له النَّوبة من تلك الجماعة في نوبته، مع أنَّ خلط الماءين في الرَّحم لا يجوز في شريعة من الشَّرائع، إذ لا يثبت حينئذٍ نسب العلوق لأحد منهم، مع أنَّ حفظ الأنساب هو الفارق بين الإنسان والحيوان»[71].

وقد اشتهر الرَّافضة بتحليل المتعة، وصار هذا الأمر علَمًا على دينهم، حتَّى قيل: إن دين الرَّافضة هو الخمس والجنس، فعمائمهم وملاليهم وآياتهم يجمعون الثَّروة بالخمس، ويلبُّون الشَّهوة بالمتعة.

ومعلوم عند المسلمين أنَّ المتعة كانت رائجةً في الجاهليَّة، فلمَّا جاء الإسلام حرَّمها النَّبيُّ ﷺ يوم خيبر كما ثبت في «الصَّحيحين» عن عليٍّ رضي الله عنه **«أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ»**[72].

والرَّافضة يروون في هذا الباب روايات تقشعرُّ منها جلود المؤمنين، منها ما يرفعونه كذبًا وزورًا إلى أطهر الخلق ﷺ أنَّه قال: «من تمتَّع مرَّة أمِن سخط الجبَّار، ومن تمتَّع مرَّتين حُشر مع الأبرار، ومن تمتَّع ثلاث مرَّات زاحمني في الجنان»[73].

قال شيخ طائفتهم الطُّوسي (460هـ): «ولا بأس بالمتعة باليهوديَّة والنَّصرانيَّة، ويكره التَّمتُّع بالمجوسيَّة، وليس ذلك بمحظور»[74].

وقال أيضًا: «ولا بأس أن يتمتَّع الرَّجل بالفاجرة، إلاَّ أنَّه يمنعها بعد العقد من الفجور، وليس على الرَّجل أن يسألها: هل لها زوج أم لا؛ لأنَّ ذلك لا يمكن أن تقوم له به بيِّنة»[75].

وقال الخميني: «يجوز التَّمتُّع بالزَّانية»[76].

وذهب - أيضًا - إلى جواز التَّمتُّع بالطِّفلة الرَّضيعة! فقال ما نصُّه: «لا يجوز وطء الزَّوجة قبل إكمال تسع سنين، دوامًا كان النِّكاح أو منقطعًا، وأمَّا سائر الاستمتاعات كاللَّمس بشهوة والضَّمِّ والتَّفخيذ[77] فلا بأس بها حتَّى في الرَّضيعة»[78].

■ **إعارة الفرْج مباح عند الشِّيعة الإماميَّة.**

وهو أن يحلَّ الرَّجل زوجتَه أو جاريته لغيره، فيصنع معها صنيع الرَّجل بزوجته، وهذه القضيَّة مقرَّرة في كتب القوم، فقد روى الطُّوسي (460هـ) كذبًا وافتراءً عن محمَّد بن مضارب قال: قال لي الإمام الصَّادق: «يا محمَّد خذ هذه الجارية تخدمك وتصيب منها، فإذا خرجت فارددها إلينا»[79].

وروى - أيضًا - عن الإمام الصَّادق أنَّه سئل عن الرَّجل يحلُّ لأخيه فرج جاريته؟ قال: «نعم، له ما أحلَّ له منها»[80].

وروى - أيضًا - أنَّ رجلاً سأل الإمام الصادق ونحن عنده عن عارية الفرج فقال: «حرام، ثمَّ مكث قليلاً، ثمَّ قال: لكن لا بأس بأن يحلَّ الرَّجل جاريته لأخيه، ومتى جعل الرَّجل أخاه في حلٍّ من شيء من مملوكته مثل النَّظر أو الخدمة أو القبلة أو الملامسة فلا يحلُّ له غير ما أحلَّ له، ومتى أحلَّ له فرجها حلَّ له ما سواه»[81].

◇◇◇

هذا ما يسَّر الله تعالى جمعه من أقوال الرَّافضة في الفروع الفقهيَّة، ولا شكَّ أنَّها قذارات وزبالات يبرأ منها دين الإسلام، فلعلَّ عرضها على عموم المسلمين يكون رادعًا لدعاة التَّقريب بين السُّنَّة والشِّيعة، الَّذين يفتون بجواز التَّعبُّد بفقه الشِّيعة الإماميَّة، ولا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله العليِّ العظيم، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وإخوانه أجمعين.

(70) المرأة الخليَّة: هي الخليَّة من نكاح، وليس هناك ما يمنع من خطبتها. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (237/14).

(71) مخطوط «السُّيوف المشرقة» (الورقة 126/ الوجه أ).

(72) «صحيح البخاري» (4216)، و«صحيح مسلم» (1407).

(73) «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه (366/3).

(74) «النِّهاية» للطُّوسي (43/2).

(75) المصدر السَّابق.

(76) «تحرير الوسيلة» للخميني (292/2).

(77) التَّفخيذ: جعل الفخذ على الفخذ، ووطء الرَّجل بذكره بين فخذي المرأة بدلاً من فرجها، انظر: «معجم لغة الفقهاء» (167/1).

(78) المصدر السَّابق (241/2).

(79) «تهذيب الأحكام» للطُّوسي (435/15).

(80) «تهذيب الأحكام» للطُّوسي (435/15).

(81) «تهذيب الأحكام» للطُّوسي (440/15).

أقوال الإمام مالك

بين الدفع عن الصحب الكرام والرد على أهل الرفض اللئام

الزواوي الملياني

إنَّ حصر ما جنته الرَّافضة على أمَّة الإسلام عسيرٌ لطوله، ولو تتبَّعه جامعٌ له، أوشك أن يموت غمًّا قبل أن يحصيه، فما برزت في هذه الأمَّة دعوة أشأم عليها من دعوة هؤلاء وتمكُّنهم منها في فترات غير قليلة من مُدد وجودها، والله المستعان.

ما من ريب أنَّ الكلام حول شرِّهم يطول، وأطول منه الكلام حول حمقهم وسفههم، غير أنَّ ما شدَّني من مذهبهم، ممَّا عوَّلوا عليه بقوَّة لإرساء جذوره في صدور أتباعهم؛ القولُ بالعصمة في حقِّ أئمَّتهم، والسِّرُّ أنَّ في ادِّعاء العصمة؛ تعليقًا لأغلال التَّقليد على صدور أولئك الهوام من جهلة العوامِّ! ومن هو حكمهم ممَّن يدَّعي المعارف وهو لم يشمَّ للعلم رائحة، والغرض هو الضَّرب على العقول حتَّى لا تأنس إلى الدَّليل ولا تطلبه، فضلاً عن أن تردَّ على ما قد تستشكله من خرافاتهم، ولذلك ترى فيمن يعتقد ذلك في متبوعه ـ منهم ـ: إخلادًا مقبرًا إلى الأرض، وجمودًا أصلب من الجلمود في الطَّاعة، وخنوعًا تامًّا في الانقياد إلى من سلَّمه أمرَه من المخلوقين مثله، ولمَّا أن قدر ابن سبأ على تحويل مسار الطَّاعة والانحراف به إلى هذا الحدِّ البغيض من العماية، صار الرُّؤوس يخترعون للأتباع ما شاءوا من أصناف المعتقدات، فإنَّها مهما كانت باطلةً ـ ولو عرضت على الحمير لأنكروها ونهقوا ـ فإنَّ الرَّافضة سيقبلونها بنفس مطمئنَّة، فإنَّ اعتقاد العصمة في دجاجلتهم، صيَّر الخطأ غير وارد عليهم ألبتَّة، فكلُّ ما يصدر عنهم حقٌّ بلا مرية ولو كان عند صبياننا فريةً بلا طُلية، ولكن إذا قدَّر الله العمى على أحد؛ فأنَّى لك أن تصيِّره بصيرًا؟!

أقول: لستُ بالفصيح ولا الفصاحة لي لسانٌ، ولو تمنَّيتها يومًا ما ينذلق بها لساني غير عسِرٍ عليه البيانُ؛ لتمنَّيتها اليوم وأنا أكتب عن خير من وطئ الثَّرى برجلين بعد الأنبياء والمرسلين، لأذبَّ عن أعراضهم، وأشارك في حماية جنابهم، من تدنيس هؤلاء السَّدنة من حماة قبور قتلة الأصحاب رضي الله عنهم، نعم لقد صبَّ عليهم أبو العباس ابن تيميَّة رحمه الله ردودًا شاهت منها وجوههم، وكانوا فيها عند حدِّ الشَّاعر لمَّا قال:

قد مُزِجُوا بالنِّفاق فامتَزجوا
والتَبَسُوا في العيان واشتبهوا
ومـا لأقـوالـهـم إذا كُشِفَت
حقـائق بل جميعُهـا شُبـه

وكان ممَّا استدلَّ به من كلام السَّلف؛ كلمات للإمام مالك رحمه الله في ذمِّهم وتكفيرهم والحطِّ عليهم، فرأيتُ أن أجعلها غرضَ هذه الكتابة، وهي وجيزة جدًّا إلى الحدِّ الَّذي قد أنعت بسببه بالإخلال، ولكن عسى أن يتقبَّله الله قبولاً يعيد به إلى قطرنا وما حواليه، حرمة من رضي الله عنهم ورضوا عنه.

تعريف الرَّافضة

. ما جاء في تسمية الرَّافضة على لسان الإمام:

قال الإمام مالك رحمه الله: «أهل الأهواء كلُّهم كفَّار، وأسوأهم الرَّوافض» قيل: فالنَّواصب؟ قيل: ـ وفي نسخة ـ: قال: «هم الرَّوافض؛ رفضوا الحقَّ ونصبوا له العداوة والبغضاء»[1]؛ معناه أنَّ الأربعة أهل الحقِّ، فمن رفض واحدًا منهم فقد ناصب الحقَّ.

. السُّنِّيُّ عند مالك من ليس له اسم سوى السُّنَّة:

سأل رجل مالكًا رحمه الله فقال: من أهل السُّنَّة يا أبا عبد الله؟ قال: «الَّذين ليس لهم لقب يعرفون به؛ لا جهميٌّ ولا رافضيٌّ ولا قدري»[2].

وعند الشَّاطبي في «الاعتصام»[3]: «... وعن عبد الرَّحمن ابن مهدي: قد سئل مالك بن أنس عن السُّنَّة؟ قال: هي ما لا

(1) «ترتيب المدارك» (177/1).
(2) انظر: «ترتيب المدارك» (42.41/2)، «موقف ابن عاشور» (58).
(3) (79/1).

اسم له غير السُّنَّة، وتلا: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: 153]».

الحكم بعدالة من قاتل في صفِّ معاوية رضي الله عنه

قال مالك: «وبلغني أنَّ عبد الله بن عمرو بن العاص كان مُجالسَ رجلٍ من الأنصار يسمَّى أبا جهيم، قال: فكان عبد الله ابن عمرو بن العاص يحدِّثه عن الفتن، فلمَّا كانت الفتنة بلغ أبا جهيم الَّذي كان من عبدالله بن عمرو بن العاص؛ قال ـ أي: أبو جهيم ـ: دخل فيما دخل فيه، وقد كان يحدِّثني بما يحدِّث به من الفتن؟ إنَّ لله عليَّ ألاَّ أكلِّمه أبدًا.

قال: فقدم عبد الله بن عمرو بن العاص، فلقي الرَّجل فكلَّمه فأبى، ثمَّ كلَّمه فأبى، فقال عبد الله: «أنا أعرف لمَ تركتَ كلامي؟ لما كنت أحدِّثك».

قال ابن رشد رحمه الله معلِّقًا: «...والَّذي دخل فيه من الفتنة ـ أي: عبد الله بن عمرو ـ وهجره عليه أبو جهيم؛ هو شهوده صفِّين وقتاله مع معاوية، وقد ذكر أنَّه كانت بيده الرَّاية يومئذ، وليس ذلك ممَّا يقدح في عدالته؛ لأنَّه لم يفعل ذلك إلاَّ وهو على بصيرة من أمره فيما أدَّاه إليه اجتهاده، وقد روي أنَّه اعتذر من ذلك وأقسم أنَّه لم يرم فيها برمح ولا سهم، وأنَّه إنَّما شهدها لعزم أبيه عليه في ذلك، وأنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: «أَطِعْ أَبَاكَ»، وإنَّما أطاعه بما عرض عليه من الحجَّة الَّتي ظهرت عليه حينئذ، لا أنَّه أطاعه وهو يعتقد أنَّه على خطأ، هذا ما لا يحلُّ أن يتأوَّل عليه رضي الله عنه؛ لأنَّه لا طاعة لأحد في معصية الخالق.

ثمَّ اعتذر بعد ذلك من الأمر، إذ ظهر له خلاف رأيه الأوَّل فيه، فهو محمود في كلتا الحالتين، وعتب أبي جهيم عليه إنَّما كان إذ لم يتورَّع عن ذلك، وقد كان في سعة منه، وإن كان يرى حينئذ أنَّ معاوية على صواب؛ لأنَّه رآه مغرَّرًا؛ إذ من يقاتل على الاجتهاد فيما لا نصَّ فيه فقد تذكِّره البصيرة في خلاف رأيه، وهو قد نشب في القتال؛ فتذكِّره الحميَّة ممَّا دخل فيه من القتال فيتمادى عليه؛ فيكون قد وقع في الحرج، والتَّوقِّي من ذلك هو الحظُّ، كفعل أحد بني آدم إذ قال لأخيه: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ [المائدة: 28]، ولا شكَّ أنَّه رجع إلى تكليمه إذ بيَّن له الوجه الَّذي دخل فيما دخل فيه من أجله، فهو الَّذي يدلُّ عليه قوله له: «أنا أعرف لمَ تركتَ كلامي لما كنت أحدِّثك به»؛ لأنَّ المعنى في ذلك؛ أنا أعرف ذلك، وإنَّما دخلت فيما دخلت فيه لوجه كذا، والله أعلم»[4].

(4) «البيان والتَّحصيل» (17/240ـ243).

القول فيما شجر بين الصَّحابة

قال مالك رحمه الله: «سأل رجل أبا موسى الأشعريَّ: أرأيت إن خرجت بسيفي أضرب به ابتغاء وجه الله حتَّى ألقاه؟

فقال له: «ذلك لك».

فقال له ابن مسعود: «انظر ما تفتي به؛ ليخرجنَّ من هذه الأمَّة كذا وكذا، كلُّهم يريد وجه الله لا يدرك رضوانه»».

قال ابن رشد: «إنَّما تقاتلت الطَّائفتان من الصَّحابة على ما تقاتلت عليه من الخلافة؛ لأنَّ كلَّ واحدة منهما اعتقدت الحقَّ إنَّما كان معها، وأنَّ الواجب عليها هو الَّذي فعلت، فلمن كان على الحقِّ منهما والصَّواب أجران، أجرٌ لاجتهاده، وأجرٌ لموافقة الحقِّ، ولمن لم يكن على الحقِّ منهما أجرٌ واحدٌ على اجتهاده، فهذا وجه ما أفتى به أبو موسى الأشعري الرَّجلَ الَّذي سأله عمَّا سأله عنه؛ لأنَّه لا يخلو في قتاله مع إحدى الطَّائفتين أن يوافق الَّتي هي الحقُّ أو الأخرى، فإن وافق الَّتي هي على الحقِّ؛ كان له أجران، وإن وافق الأخرى كان له أجرٌ واحد.

ورأى عبد الله بن مسعود وجه الخلاص له: التَّورع عن القتال مع واحدة من الطَّائفتين، مخافة الوقوع في الإثم بالتَّقصير في الاجتهاد، والخطأ من أجل ذلك.

والَّذي عليه أهل السُّنَّة والحقِّ؛ أنَّ عليًّا رضي الله عنه، هو كان على الحقِّ، لما كان عنده في ذلك عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ممَّا لو علمه غيره لسلَّم له الأمر»[5].

قلت: ومن أوجه ترك القتال ما ذكره القرطبيُّ رحمه الله من أنَّهم رأوا القتال وقتئذ فرضًا على الكفاية، ناب فيه عنهم من هو مشارك فيه؛ فأغنى ذلك عن مشاركتهم.

قال رحمه الله: «ولذلك تخلَّف قومٌ من الصَّحابة رضي الله عنهم عن هذه المقامات، كسعد بن أبي وقَّاص وعبد الله بن عمر ومحمَّد ابن مسلمة، وغيرهم؛ وصوَّب ذلك عليُّ بن أبي طالب لهم...»[6].

قال القرطبيُّ رحمه الله: «لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصَّحابة خطأ مقطوعٌ به، إذ كانوا كلُّهم اجتهدوا فيما فعلوه، وأرادوا الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وهم كلُّهم لنا أئمَّة، وقد تعبَّدنا الله بالكفِّ عمَّا شجر بينهم»[7].

وقال ابن أبي زيد رحمه الله: «والإمساك عمَّا شجر بينهم، وأنَّهم أحقُّ النَّاس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظنَّ بهم أحسن المذاهب»[8].

(5) «البيان» (18/288).
(6) «الجامع» (19/397).
(7) (19/382).
(8) «الرِّسالة» مع «الثَّمر الدَّاني» (20ـ21).

فيمن اعتزل القتال

. الصَّحابة الَّذين اعتزلوا الفتنة:

قال مالك رحمه الله: «كان يحيى بن سعيد يحدِّث أنَّ محمَّد ابن مسلمة صاحب النَّبيِّ ﷺ وغيرَه، لمَّا كانت الفتنة اعتزلوا، فنزل محمَّد الرَّبذة، فجاءه ناسٌ من أهل العراق فجعلوا يحضُّونه ويقولون: تقوم بالنَّاس وتنظر في أمورهم يحرِّضونه بذلك.

فقال لأحدهم: «قم إلى غمد سيفي هذا فسُلَّ سيفي منه».

فقام فوجده قد كسره قطعة قطعة، فقال: «إنَّ رسول الله ﷺ قال لي: إذا رأيت من الأمور فاكسر سيفك على حجر من الحرَّة، والزم بيتك، وعَضَّ على لسانك».

قال ابن رشد: «محمَّد بن مسلمة هذا الأنصاري الخزرجي من فضلاء الصَّحابة؛ شهد بدرًا وسائر المشاهد، وهو أحد الَّذين قتلوا كعب بن الأشرف، واستخلفه رسول الله ﷺ في بعض غزواته على المدينة، فاعتزل الفتنة، ولم يشهد الجمل ولا صفِّين، وروي أنَّه إنَّما اتَّخذ سيفًا من خشب وجعله في جفن، وذكر أنَّ رسول الله ﷺ أمره بذلك.

والَّذي فعل من ذلك هو كان الواجب عليه، بما كان عنده فيه عن النَّبيِّ ﷺ.

والَّذين اعتزلوا سواه من الصَّحابة على ما روي؛ ثلاثةٌ: سعد ابن أبي وقَّاص، وعبد الله بن عمر، وأسامة بن زيد، لم تبن لهم البصيرة في اتِّباع إحدى الطَّائفتين فكفُّوا، وسائرهم دخلوا فيها بما ظهر لهم من البصيرة باجتهادهم، فكلُّهم محمود؛ لأنَّهم فعلوا الواجب عليهم في ذلك باجتهادهم، فلا يتأوَّل على أحد منهم غيرُ هذا، إذ هُم خير أمَّة اختارهم الله لصحبة نبيِّه، ونصرة دينه، وأثنى عليهم في غير ما آية من كتابه فقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110] وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: 29] إلى قوله ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [سورة الفتح]»(9).

حكم الطَّعن فيهم

أجمع أهل العلم على أنَّ التَّعرُّض للصَّحابة بالمثالب جرمٌ مشينٌ في حقِّ فاعله، لأسباب كثيرة أهمُّها: أنَّهم أفضل النَّاس بعد نبيِّهم بشهادة الله على رضاه عنهم وشهادة النَّبيِّ ﷺ

(9) «البيان والتَّحصيل» (18/362).

بذلك، ولأجل ما أبلوه من البلاء الحسن في نصرته والذَّود عن شرعته، ثمَّ ما جاء عنه من لعنه من سبَّهم وتعرَّض لهم بالطَّعن فيهم، ثمَّ لما في الطَّعن فيهم من لزوم بطلان الشَّريعة بعدُ؛ لأنَّهم هم النَّقلة، فإن سقطوا بطلت، وغير ذلك من الأسباب الَّتي من أعظمها إن لم يكن هو أعظمها: الرَّدُّ الواضح المعاند لما جاء تقريره في القرآن صريحًا، و هذا من أسباب الرِّدَّة بلا شكٍّ، ولأجل اختلاف الأغراض المذكورة شدَّةً وخفَّةً؛ اختلفت أحكام أهل العلم عليهم بين الحكم بالرِّدَّة والتَّكفير وبين التَّفسيق والتَّضليل، قيامًا بحقِّ العدل الَّذي أمر الله به في إنزال الأحكام على تصرُّفات النَّاس واعتقاداتهم.

وقد أجمل ذلك بكلام حسن؛ القاضي عياض رحمه الله فقال حاكيًا الخلاف المشار إليه: «وسبُّ أصحاب النَّبيِّ عليه السلام وتنقُّصهم أو أحد منهم؛ من الكبائر المحرَّمة، وقد لعن النَّبيُّ ﷺ فاعل ذلك، وأنَّه من آذاه وآذى الله فإنَّه لا يقبل منه صرف و لا عدلٌ، واختلف العلماء ما يجب عليه؟ فعند مالك ومشهور مذهبه؛ إنَّما فيه الاجتهاد بقدر قوله والمقول فيه، قال: «وليس له في الفيء حقٌّ»، وأمَّا من قال فيهم: إنَّهم كانوا على ضلالة وكفر ـ وحكى عن سحنون مثل هذا فيمن قال في الأئمَّة الأربعة ـ قال: «وينكَّل في غيرهم، وحكي عنه: يقتل في الجميع لقول مالك»(10).

القدح في الصَّحابة طريق للقدح في النَّبيِّ ﷺ

قال مالك رحمه الله: «إنَّما هؤلاء ـ يقصد الرافضة ـ أقوامٌ أرادوا القدح في النَّبيِّ ﷺ، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا أصحابه، حتَّى يقال: رجل سوء؛ ولو كان رجلاً صالحًا لكان أصحابه صالحين»(11).

قول مالك فيمن شتم الصَّحابة

قال رحمه الله: «من شتم النَّبيَّ ﷺ قتل، ومن شتم أصحابه أُدِّب».

وقال: «من شتم أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ أبا بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية أو عمرو بن العاص، وإن قال: كانوا على ضلال قتل، وإن شتمهم بهزء من مشاتمة النَّاس نكِّل نكالاً شديدًا»(12).

(10) «المعلم» (7/580).
(11) «الصَّارم المسلول» (580).
(12) «مناقب الإمام مالك» لعيسى بن مسعود الزواوي (ص83).

من أصابه الغيظ على الصَّحابة أوشك أنْ يصيبه الكفر

قال أبو عروة ـ رجلٌ من ولد الزُّبير ـ: «كنَّا عند مالك فذكر أنَّ رجلاً نقص أصحاب رسول الله ﷺ، فقرأ مالك هذه الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: 29]»[13].

فقال مالك: «من أصبح في قلبه غيظًا [كذا] على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته الآية»[14].

وفي «الجامع» للقرطبي (374/19): «...في قلبه غيظٌ...» وعزاه للخطيب رحمه الله.

قال ابن كثير تحت تفسيره للآية السَّابقة: «ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك ـ رحمة الله عليه ـ في رواية عنه؛ بتكفير الرَّوافض الَّذين يبغضون الصَّحابة رضي الله عنهم، قال: لأنَّهم يغيظونهم، ومن غاظه الصَّحابة رضي الله عنهم فهو كافر لهذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء ـ رحمهم الله ـ على ذلك، والأحاديث في فضائل الصَّحابة والنَّهي عن التَّعرُّض لهم بمساءة كثيرة، ويكفيهم ثناء الله عليهم ورضاه عنهم»[15].

ولذلك قال القرطبيُّ رحمه الله (347/19): «لقد أحسن مالك في مقالته، وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدًا منهم أو طعن عليه في روايته، فقد ردَّ على الله ربِّ العالمين، وأبطل شرائع المسلمين...».

لا فيء لمنتقص صحابة رسول الله ﷺ

وقال رضي الله عنه: «من انتقص أحدًا من أصحاب النَّبيِّ ﷺ فليس له في الفيء حقٌّ، قد قسَّم الله الفيء في ثلاثة أصناف فقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ [الحشر: 8]، ثمَّ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: 9]؛ وهؤلاء هم الأنصار، ثمَّ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: 10].

فمن أبغضهم فلا حقَّ له في فيء المسلمين»[16].

قلت: ورواها القاضي عياض في «المدارك» (46/2) بقوله: «دخل هارون الرَّشيد المسجد، فركع ثمَّ أتى قبر النَّبيِّ ﷺ، ثمَّ أتى مجلس مالك فقال: السَّلام عليك ورحمة الله وبركاته، فقال مالك: «وعليك السَّلام ورحمة الله وبركاته»، ثمَّ قال لمالك: هل لمن سبَّ أصحاب النَّبيِّ ﷺ في الفيء حقٌّ؟ قال: «لا، ولا كرامة».

قال: من أين قلت ذلك؟ قال: «قال الله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: 29]، فمن عابهم فهو كافر، ولا حقَّ للكافر في الفيء».

وروى الخلاَّل عن أبي بكر المرُّوذي قال: سمعت أبا عبد الله يقول: قال مالك: «الَّذي يشتم أصحاب النَّبيِّ ﷺ ليس له سهم، أو قال: نصيب في الإسلام»[17].

حكم مالك فيمن سبَّ عائشة وأباها

وروي عن مالك رحمه الله: «من سبَّ أبا بكر جُلد، ومن سبَّ عائشة قُتل»، قيل له: لمَ؟

قال: «من رماها فقد خالف القرآن»[18].

قلت: عائشة رضي الله عنها إحدى زوجات رسول الله ﷺ؛ وهي لأجل هذا الجنَاب المطهَّر صارت إحدى أمَّهات المؤمنين والمؤمنات، الواجب على العبد أن يتقرَّب إلى الله بحبِّهنَّ والتماس الدُّعاء لهنَّ، وذكرهنَّ بكلِّ خير يستأهلْنَه، فإنَّ الله سبحانه قال: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: 6].

قال القرطبيُّ رحمه الله تحت هذه الآية الكريمة: «شرَّف الله تعالى أزواج نبيِّه بأن جعلهنَّ أمَّهات المؤمنين، أي: في وجوب التَّعظيم والمبرَّة والإجلال...»[19].

القول في تفضيل الصَّحابة وتفاضلهم

أمَّا أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم هم أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ؛ فهي القضيَّة الَّتي لم يخالف فيها إلاَّ من سبق له من الله الخذلان، وجرى به فرسه في رهان العصيان، وبذلك تظافرت الأدلَّة من السُّنَّة والقرآن، وهو الَّذي دفع أهل العلم إلى الحكم على من واقع ذلك منهم ـ بشرطه ـ في الكفران، ومن نجا منهم ـ منه ـ لم يبرأ من العصيان، دع بعض من عفنت منهم العقول من بعض من يشار إليه بالبنان، فعرقت قريحته من عنت الجهل وهاجت منها ريح النَّتن والهزل والهذيان، لما صار إليه هذا البعض من تقرير ما منه تضحك الثَّكلى ويحار الصِّبيان.

كل هذا كان... والعجيب بعد كينونته أن يصير له مذهب وأتباع لهم شان، ولا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله العليِّ العظيم.

على كلِّ حال: «المشهور عن مالك وسفيان وكافَّة أئمَّة الحديث

(13) «مناقب الإمام مالك» لعيسى بن مسعود الزواوي (ص85).
(14) «مناقب الإمام مالك» لعيسى بن مسعود الزواوي (ص84).
(15) (135/13).
(16) «مناقب الإمام مالك» لعيسى بن مسعود الزواوي (ص84).
(17) انظر: «موقف الطَّاهر بن عاشور من الشِّيعة» (56).
(18) «المدوَّنة» (84/1).
(19) «الجامع» (62/17).

والفقهاء، وكثير من المتكلِّمين؛ ترتيب الأربعة في الفضل حسب ترتيبهم في الخلافة» قاله القاضي عياض في «المعلم» (382/7).

تفضيل الشَّيخين رضي الله عنهما

جاء في «البيان والتَّحصيل»: «قال: وسألت مالكًا عن خير هذه الأمَّة بعد نبيِّها، فقال: أبو بكر أوَ في ذلك شكٌّ؟ قد أمره رسول الله ﷺ بالصَّلاة ومعه غيره، وأمَّره على الحجِّ ومعه غيره»، قال: وسألت مالكًا مخليًا أنا وابن وهب عن التَّفضيل بين عليٍّ وعثمان؟ فقال: «ما أدركت أحدًا ممَّن أقتدي به إلاَّ يكفُّ عن ذلك»، يريد التَّفضيل بينهما.

فقلت لمالك: فأبو بكر و عمر؟

فقال: «ليس في ذينك شكٌّ»، يريد ليس في تفضيلهما على جميع أصحاب النَّبيِّ ﷺ والنَّاس بعد رسول الله ﷺ شكٌّ.

قال ابن رشد: «الَّذي عليه أهل الخير والدِّين أنَّ أفضل النَّاس بعد النَّبيِّ ﷺ أبو بكر الصِّدِّيق ثمَّ عمر بن الخطَّاب ثمَّ عثمان بن عفَّان ثمَّ عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنهم ...»[20].

وصف مالك لعثمان رضي الله عنه بالرَّجل الصَّالح

قال مالك: «قال العبد الصَّالح عثمان بن عفَّان: «ما يزع الإمام أكثر ممَّا يزع القرآن»، يعني ما يكفُّ النَّاس عنه بالحدود»[21].

صحابة رسول الله ﷺ خير من حواريِّي عيسى عليه السلام

قال ابن كثير رحمه الله: «وقال مالك رحمه الله: «بلغني أنَّ النَّصارى كانوا إذا رأوا الصَّحابة الَّذين فتحوا الشَّام يقولون: والله لهؤلاء خير من الحواريِّين فيما بلغنا»».

قال ابن كثير: «وصدقوا في ذلك، فإنَّ هذه الأمَّة معظَّمة في الكتب المتقدِّمة، وأعظمها وأفضلها أصحاب رسول الله ﷺ، وقد نوَّه الله بذكرهم في الكتب المنزَّلة والأخبار المتداولة...»[22].

ترك السَّلام على الرَّافضة

سئل مالكٌ عن أهل القدر؛ أيسلَّمُ عليهم؟ قال: «لا يسلَّم عليهم».

قال ابن القاسم رحمه الله معلِّقًا: «وكأنِّي رأيته يرى ذلك في أهل الأهواء كلِّهم، ولو لم يبيِّنه»، ثمَّ قال ابن القاسم: «وذلك رأيي، أن لا يسلَّم عليهم».

قال ابن رشد (149/18): «قوله: «إنَّه لا يسلَّم على أهل القدر ولا على أهل الأهواء كلِّهم؛ يريد الَّذين يشبهون القدريَّة من المعتزلة والرَّوافض والخوارج...».

ترك الرِّواية عن الرَّافضة

قال الألوسي رحمه الله في «صبِّ العذاب»[23]: «وقد دخل منهم ـ يقصد الرَّافضة ـ على الدِّين من الفساد ما لا يحصيه إلاَّ ربُّ العباد، فالنُّصيريَّة والإسماعيليَّة من بابهم دخلوا، والكفَّار المرتدُّون بطريقهم وصلوا، وليسوا أهل خبرة بطريق من طرق الحقِّ، ولا معرفة لهم بالأدلَّة، وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، وقد اعتمدوا على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع الزَّنادقة وذوي الإلحاد، ولذا لـمَّا سئل الإمام مالك عنهم قال: لا تكلِّمهم ولا ترو عنهم؛ فإنَّهم يكذبون».

ركوب المعاصي خير من الطَّعن في الصَّحابة

قال عبد الله بن نافع: سمعت مالك بن أنس يقول: «لو أنَّ العبد ارتكب الكبائر بعد أن لا يشرك بالله شيئًا؛ ثمَّ نجا من هذه الأهواء والبدع والتَّناول لأصحاب رسول الله ﷺ لأرجو أن يكون في أعلى درجة الفردوس مع النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين وحسن أولئك رفيقًا»[24].

قلت: من عصى الله بكبيرة فما دونها، فهو في مشيئة الله الَّذي سبقت رحمته غضبَه، لكن من تناول عرضًا يكفر بتناوله، فهو في دائرة من قال الله فيه: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥ﴾ [الرُّوم: 44]، وسيحاسب في يوم قال الله فيه لأمثاله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾ [ق: 29]، فما أفقه مالكًا وما أعظم الفرق بين المعصيتين والموقفين والحكمين.

قلت: هذا آخر ما أردت سردَه هنا على وجه العجلة، وهو نواة لبحث أطول، أبيِّن فيه من كلام مالك وأصحابه ما لم أذكره هنا، مع مقارنته بكلام أئمَّة المذاهب الثَّلاثة الأخرى، ليرى المرء اتِّفاق أئمَّة الإسلام على تعظيمهم أصحابَ رسول الله ﷺ، وتوقيرهم جانبَهم والذَّودِ عن أعراضهم.

والله من وراء القصد وهو يهدي السَّبيل.

(20) «البيان والتَّحصيل» (458/18).
(21) «البيان والتَّحصيل» (494/18).
(22) «تفسير ابن كثير» (135/13).
(23) (375).
(24) «ذم الكلام وأهله» (866).

رَومُ التَّقريب بين السُّنَّة والشِّيعة...

رومُ المحال من الطَّلب

عز الدين مارير

طالب في مرحلة الماجستير، بقسم العقيدة
في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة النَّبوية

إنَّ «التَّقريب بين المسلمين في تفكيرهم، واقتناعاتهم، واتِّجاهاتهم، وأهدافهم، من أعظم مقاصد الإسلام، ومن أهمّ وسائل القوَّة والنُّهوض والإصلاح، وهو من الخير لشعوبهم، وجامعتهم في كلّ زمان ومكان»[1].

وقد ظهرت فكرة التَّقريب بين أهل السُّنَّة في السَّنوات الأخيرة، وشغلت حيِّزًا كبيرًا من تفكير المسلمين، بين مؤيِّدٍ داعمٍ لها، وبين معارض يَحْذَرُ ما يرى.

وعليه؛ فهاك ومضات يسيرة، في دجى ظلمات كثيرة، تسفر لك عن حقيقة هذه المسألة، وأنَّها من المستحيلات، كمن أراد أن يجمع بين الماء والنَّار؛ بل الأمر أخطر من ذلك، وهو أن تحاول الجمع بين الحقِّ والباطل.

وفي البداية ينبغي علينا أن نقف على المراد بأهل السُّنَّة والشِّيعة في هذا الموضوع.

فنقول:

أوَّلاً: إنَّ المراد بأهل السُّنَّة حقيقة هم: «أهل الحديث والسُّنَّة المحضة، فلا يدخل فيه إلاَّ من يثبت الصِّفات لله تعالى ويقول: إنَّ القرآن غير مخلوق، وإنَّ الله يرى في الآخرة ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسُّنَّة»[2].

أمَّا المراد بأهل السُّنَّة في هذا المقام هم: «من أثبت خلافة الخلفاء الثَّلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطَّوائف إلاَّ الرَّافضة»[3].

أمَّا الشِّيعة: فإنَّ هذه التَّسمية تختلف بحسب الفترة الزَّمنيَّة، بين المتقدِّمين والمتأخِّرين، وبين المفضِّلين لعليٍّ على عثمان وبين الغالية.

قال الأشعري: «وإنَّما قيل لهم الشِّيعة؛ لأنَّهم شيَّعوا عليًّا ـ رضوان الله عليه ـ ويقدِّمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ»[4].

(1) «الخطوط العريضة» لمحبِّ الدِّين الخطيب (7).
(2) «منهاج السُّنَّة» لابن تيميَّة (1/482).
(3) نفس المصدر والصَّفحة.
(4) «مقالات الإسلاميِّين» (5)؛ هؤلاء الشِّيعة الأوائل.

أمَّا المراد بالشِّيعة في هذا المقام: فهي الرَّافضة الإماميَّة، والَّتي أصبحت تمثِّلها دولة إيران اليوم، بعد الثَّورة الخمينيَّة، و«هي تلك الطَّائفة ذات الأفكار والآراء الاعتقاديَّة، الَّذين رفضوا خلافة الشَّيخين وأكثر الصَّحابة، وزعموا أنَّ الخلافة في عليٍّ وذرِّيَّته من بعده بنصٍّ من النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ خلافة غيرهم باطلة»[5].

أمَّا معنى «**التَّقريب**» الَّذي استعمله دعاته، وقصدوه في كلامهم، بل نصُّوا عليه صريحًا فقالوا: «هو اتِّجاه جادٌّ داخل الإسلام، مجرَّد تمامًا من اللَّون الطَّائفي، أو الإقليمي، للتَّخلُّص من العداوة المتبادلة بين أهل المذاهب الإسلاميَّة المختلفة، وصيانة وحدة المسلمين»[6].

ويقول أحمد سيِّد: «هو دعوةٌ حواريَّةٌ تعارفيَّة موضوعيَّة؛ من أجل فتح الذِّهنيَّة الشِّيعيَّة على الفكر السُّنِّي، وفتح الذِّهنيَّة السُّنِّيَّة على الفكر الشِّيعي، ليشعر الطَّرفان بأنَّهما يختلفان في تفسير الإسلام، ولكنَّهما لا يختلفان على الإسلام»[7].

(5) «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام» لـ: د. غالب عواجي (1/344).
(6) «مجلَّة رسالة الإسلام» (السَّنة 14 ـ العدد 55 ـ 56) ص(203)، نقلاً عن «التَّقريب» لأحمد سيِّد (126).
(7) «التَّقريب» (127).

فتأمَّل معي في التَّعريف الأوَّل تجده كلامًا برَّاقًا لا يختلف عليه اثنان، بل هو ممَّا دعت إليه الشَّريعة الإسلاميَّة السَّمحة قبل أن يدعوَ إليه هؤلاء، لكنَّك يا أخي تصدم عندما تجده مجرَّد حبر على ورق، لا يسمن ولا يغني من جوع، بل هو مصيدة للغوغاء من النَّاس الَّذين لا يعرفون حقيقة الواقع، ممَّن تقودهم العواطف، والحقيقة أبعد من ذلك.

وتأمَّل التَّعريف الثَّاني كيف يصف الشَّريعة الإسلاميَّة، والمذهب الحقَّ بأنَّه فكر سنِّي، وهل الأفكار إلاَّ نتاج العقول!!! بل إنَّ مثل هؤلاء طغت عليه المصطلحات الغربيَّة، واستبدلوها بالألفاظ الشَّرعيَّة، وجهلوا حقيقة العقيدة السُّنِّيَّة، وما تحمله من معانٍ سامية، بل إنَّ مثل هذه الألفاظ يصحُّ وقوعها على الشِّقِّ الثَّاني من كلامه، وهو الفكر الشِّيعي، وما ذاك إلاَّ لأنَّه زبالة أفكار مُعَمَّميهم، الَّذين كذبوا على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ، ثمَّ إنَّك إذا تأمَّلت عقائد هؤلاء تجدها تهدم الإسلام من أصوله، فهل يقال فيها أنَّها تفسير مُختلَفٌ فيه، أو اختلاف في تفسير الإسلام، بل العبارة الثَّانية هي الصَّحيحة، أي: أنَّهم يختلفون على الإسلام، وبصريح العبارة: «ليسوا من الإسلام في شيء...».

لكنَّ حقيقة الواقع من «حركة التَّقريب» هذه: هي تقريب أهل السُّنَّة إليهم بترك عقائدهم، ومعتقداتهم في الله، وفي رسوله ﷺ، وأصحابه ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ الَّذين حملوا على عاتقهم نشر هذا الدِّين، وإيصاله إلى البشريَّة في أقطار الأرض، وإخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة ربِّ العباد، وترك عقيدتهم في القرآن، واعتناق ما نسجته أيدي اليهوديَّة الآثمة، والمجوسيَّة الحاقدة من الخرافات والتُّرَّهات كعقيدة البداء والرَّجعة....[8].

وقد ظهرت «حركة التَّقريب» بين أهل السُّنَّة الشِّيعة في فترات متقدِّمة، إلاَّ أنَّها باءت بالفشل كما أشار إلى ذلك الشِّيعيُّ محمَّد تقيُّ القمِّي إلى مجموعها بقوله: «هناك محاولات وقعت فيما مضى إلاَّ أنَّها كانت فرديَّة من جهة، ولم تكن على أساس علميٍّ مدروس من جهة أخرى، وكانت تارة سياسيَّة ترمي إلى وحدة الحكم، وتارة غير علميَّة كمحاولة توحيد المذاهب سنِّيِّها وشيعيِّها، من أجل ذلك لم تنجح واحدة من تلك المحاولات المشكورة وإن تركت آثارًا في نفوس قلَّة قليلة من المفكِّرين»[9].

أمَّا هذه الفكرة القائمة آثارها الآن، فقد تكوَّنت بدعوة الإيراني الشِّيعي محمَّد تقي القمِّي الَّذي سافر إلى بلدان سنِّيَّة كثيرة، ليلتقي بعلمائها ويطرح عليهم فكرة «التَّقريب» هذه، حتَّى استقرَّ به المقام في مصر وبين علماء الأزهر، فبدأ يوجِّه دعوته وكان ذلك في سنة (1938م)[10].

لقد مرَّت «حركة التَّقريب» بثلاث مراحل، من بداية كونها فكرة دارت في خَلَدِ القمِّي حتَّى صارت دعوة وحركة، لها رجال يدافعون عنها ولها دار يُقام من خلالها توجيه هذه الدَّعوة، وإليك هذه المراحل بشيء من الاختصار[11].

مرحلة التمهيد

بدأت هذه المرحلة في سنة (1938م) حينما سافر محمَّد القمِّي إلى مصر، وتكلَّم مع بعض علماء الأزهر عن هذه الفكرة، مثل الشَّيخ محمَّد مصطفى المراغي الَّذي ساندها وقام إلى جنبها في فترة حضانتها، إلاَّ أنَّه لم يستطع الدَّعوة إليها بحكم منصبه، حيث إنَّه كان على رأس الأزهر، وخوفًا من التَّصدِّي لها.

مرحلة التكوين

أمَّا هذه المرحلة فقد بدأت سنة (1946م)، وكان في ذلك الوقت على رأس الأزهر الشَّيخ مصطفى عبد الرَّزَّاق، وفيها تمَّ تشكيل جماعة تدعى «جماعة التَّقريب»، وتمَّ وضعُ النِّقاط الأساسيَّة لهذه الدَّعوة، وفي السَّنة الَّتي بعدها توفي شيخ الأزهر (1947م).

مرحلة التنفيذ

وبدأت هذه المرحلة في سنة (1948م)، وفيها بدأ تنفيذ الموادِّ الأساسيَّة، والبنود الرَّئيسة لفكرة «التَّقريب»، فتمَّ إنشاء دار للتَّقريب في مصر يراقب من خلالها نشاط هذه الحركة، وكان رائدُ هذه المرحلة هو الشَّيخ عبد المجيد سليم، وهكذا

(8) انظر: «الشِّيعة والسُّنَّة» للشَّيخ إحسان إلهي ظهير (24).

(9) «مجلَّة رسالة الإسلام» (السَّنة الحادية عشر، العدد 4) ص(352)، نقلاً عن «التَّقريب بين أهل السُّنَّة والشِّيعة ماله وما عليه». د. أحمد سيِّد أحمد علي (64).

(10) انظر: «التَّقريب» لـ: د. أحمد سيِّد (65).

(11) انظر: «التَّقريب» لـ: د. أحمد سيِّد (72. 74).

استمرَّت هذه الحركة في دعوتها حتَّى توقَّفت في بداية الثَّورة الإيرانيَّة (1979 ـ 1980م).

واستمرَّت فكرة لها أناس يدافعون عنها ويتبنَّونها إلى يومنا هذا، تحت غطاء «جمعيَّة آل البيت» الَّتي تدعو إلى نفس الفكرة لكن في الخفاء.

ولقد قام على تنفيذ فكرة «التَّقريب» رجال ودعاة من أهل السُّنَّة والشِّيعة، سعيًا من الجميع في إنجاحها، ظنًّا منهم أنَّها ستجمع شمل ما تشتَّت قبل ثلاثة عشر قرنًا من الزَّمن، وإليك بعضًا منهم:

أهم دعاتها من أهل السنة[12]

■ محمَّد رشيد رضا: ولد سنة (1282هـ) في طرابلس، ثمَّ رحل إلى مصر وتتلمذ على محمَّد عبده، وقد تأثَّر بفكرة «التَّقريب» فألَّف «السُّنَّة والشِّيعة»، أو «الوهَّابيَّة والرَّافضة»، وكان متأثِّرًا في نشاطه بأستاذه جمال الدِّين الأفغاني[13].

■ الأستاذ أحمد أمين: ولد بالقاهرة سنة (1295هـ ـ 1878م)، تقلَّد مناصب عدَّة كالقضاء، والتَّدريس والتَّرجمة.

■ الشَّيخ عبد المجيد سليم: ولد سنة (1310هـ ـ 1882م)، وقد كان قاضيًا ومفتيًا ومدرِّسًا، توفِّي سنة (1954م).

■ الشَّيخ محمود شلتوت: الَّذي ولد سنة (1893م ـ)، وتقلَّد مناصب عديدة، منها: التَّدريس، والمحاماة، ومشيخة الأزهر، توفِّي سنة (1383هـ ـ 1958م).

بالإضافة إلى الكثير ممَّن يتبنَّونها إلى يومنا هذا.

أهم دعاتها من الشيعة[14]

■ الإيراني محمَّد تقيُّ القمِّي: ولد بطهران، وهو الَّذي سافر إلى مصر حاملاً فكرة «التَّقريب» ليقنع بها رجال الأزهر، فنجح في ذلك، ثمَّ استقرَّ بالقاهرة لمتابعة الدَّعوة، وفي سنة (1980م) انتقل إلى باريس وتوفِّي بها سنة (1990م).

■ أبو القاسم الخوئي النَّجفي: الَّذي ولد سنة (1317هـ ـ 1899م)، اشتغل بالتَّدريس في حوزة النَّجف، ثمَّ أصبح المرجع والأستاذ الأكبر عند الشِّيعة، توفِّي سنة (1413هـ).

■ محمَّد الحسين آل كاشف الغطاء: ولد سنة (1294هـ ـ 1877م) وكان من علماء الشِّيعة، حيث انتهت إليه الرِّئاسة في الفتوى والاجتهاد، توفِّي سنة (1373هـ ـ 1954م).

■■■

ومن أهمِّ الحركات الَّتي تبنَّت هذه الفكرة هي «حركة الإخوان المسلمين».

وهذه الدَّعوة الَّتي عملوا على إنجاحها كانت تدار رحاها في جانب واحد في ديار أهل السُّنَّة، ولم يكن لها أيُّ أثر في المعاهد الإيرانيَّة العلميَّة، ممَّا يوضِّح لك خبث نيَّات أصحابها، المتمثِّل في نشر المذهب الشِّيعي في أوساط أهل السُّنَّة، وهو حقيقة ما أسفرت عليه نتائج هذه الدَّعوة بعد مدَّة من الزَّمن.

■■■

ثمَّ اعلم أنَّه قد تمَّ عدَّة محاولات للتَّقريب، لكنَّها باءت بالفشل، وذلك بسبب بُعد الهوَّة بين المذهبين، إذ كيف بك وأنت تريد أن تجمع بين الحقِّ والباطل!! فإنَّ ذلك دونه خرط القتاد؛ ومن هذه المحاولات:

■ مؤتمر النَّجف: الَّذي انعقد يوم الخميس (25 شوَّال 1156هـ)[15]، برئاسة علاَّمة العراق السَّيِّد عبد الله السُّويدي؛ أحد علماء السُّنَّة في تلك الفترة، بمحضر علماء أهل السُّنَّة والجماعة في الأردلان والأفغان وبخارى وما حولها، وجماعة من مجتهدي الشِّيعة، وكان اجتماعهم بجوار الضَّريح المنسوب إلى عليٍّ رضي الله عنه، وكان المؤتمر تحت مراقبة «نادر شاه» أحد ملوك إيران في تلك الفترة.

أمَّا ما تمخَّض عنه المؤتمر فهو الاكتفاء برفع سبِّ الصَّحابة من الألسن، ولم يتعرَّض لطلب رفع ما تحويه كتب الشِّيعة من طعن وسبٍّ وتكفير؛ لأنَّها هي الَّتي يصدرون عنها في عقائدهم وأقوالهم، وما السَّبُّ بالألسن إلاَّ ثمرة عمليَّة للتَّلقِّي والتَّربية على هذه المصادر، وهي الَّتي تؤجِّج نيران الحقد والبغضاء، وتزرع الفرقة والخلاف، وتنأى بهم عن جماعة المسلمين.

ثمَّ إن المؤتمر لم يتعرَّض إلى الأثر العملي لترك سبِّ الصَّحابة

(12) انظر: المصدر السَّابق، الصَّفحات (101 إلى 107)، و«مسألة التَّقريب بين أهل السُّنَّة والشِّيعة» لـ: د. ناصر القفاري (2/193).

(13) انظر: «مسألة التَّقريب بين أهل السُّنَّة والشِّيعة» لـ: د. ناصر القفاري (2/193).

(14) انظر: «التَّقريب» لـ: د. أحمد سيِّد (115 إلى 121).

(15) انظر: «الخطوط العريضة» لمحبِّ الدِّين الخطيب (54.55).

والطَّعن فيهم، وهو الاحتجاج بمرويَّاتهم وقبول أحاديثهم.

ثمَّ إنَّ لعقيدة التَّقيَّة عند الرَّوافض دورًا كبيرًا في عدم الإفادة من النَّتيجة الَّتي انتهى إليها المؤتمر، واستثمار ذلك في جمع كلمة المسلمين[16].

■ وكذلك من آخر المؤتمرات التي جرت للتَّقريب «مؤتمرُ التَّقريب بين المذاهب الإسلاميَّة» في مملكة البحرين في الفترة من (23 ـ 25 رجب لعام 1424هـ)، والهدف المعلن للمؤتمر: نبذ أسباب الفرقة والخلاف بين المسلمين، واستكمال ما تبقَّى من بناء نهج «التَّقريب»، وتفعيل دور المؤسَّسات الدَّعويَّة والعلماء في إبراز نهج «التَّقريب» كما زعموا، إلاَّ أنَّه تبقى مجرَّد لقاءات جوفاء لا فائدة مرجوَّة من ورائها.

وممَّا يوضِّح لك هذا ما حدث من الرَّافضة في «عربستان» الَّتي استولوا عليها وغيَّروا اسمها إلى: «خوزستان»، بعدها في العراق إبَّان الغزو الأمريكي من مجازر جماعيَّة في أهل السُّنَّة، وشتمهم للصَّحابة علنًا في القنوات الفضائيَّة، ومن آخرها طعنهم في الطَّاهرة الصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق عائشة رضي الله عنها وعن أبيها، بما برَّأها الله منه من فوق سبع سموات، وكذلك ما جرى مؤخَّرًا في «البحرين» في مظاهرات التَّغيير كما زعموا، هذا ما علمناه وما أخفوه عن الإعلام أشدُّ وأنكى، والله المستعان.

وإن أردت أكثر من ذلك فتتبَّع تاريخ الرَّوافض مع أهل السُّنَّة تجدْه حافلاً بالغدر والخيانة، وممالأة أعداء الإسلام والمسلمين، ونصرتهم ضدَّ أهل السُّنَّة.

فها هو ذا النُّصير الطُّوسي ـ الشِّيعي ـ، بعد أن كان ينظِّم الشِّعر في التَّزلُّف للخليفة العبَّاسي المعتصم ما لبث أن انقلب في سنة (655هـ) محرِّضًا عليه، ومتعجِّلاً نكبة الإسلام في بغداد، وجاء في طليعة موكب السَّفَّاح هولاكو، وأشرف معه على إباحة الذَّبح العامِّ في رقاب المسلمين والمسلمات، أطفالاً وشيوخًا، ورضي بتغريق كتب العلم الإسلاميَّة في دجلة حتَّى بقيت مياهها تجري سوداء أيَّامًا وليالي من مداد الكتب المخطوطة الَّتي ذهب بها نفائس التُّراث الإسلاميِّ من تأريخ وأدب ولغة وشعر، فضلاً عن العلوم الشَّرعيَّة ومصنَّفات أئمَّة السَّلف من الرَّعيل الأوَّل الَّتي كانت لا تزال موجودة بكثرة إلى ذلك الحين، وقد تلفت مع ما تلف من أمثالها في تلك المصيبة الَّتي لم يسبق لها نظير.

وقد اشترك معه في الغدر والخيانة محمَّد بن أحمد العلقمي، وعبد الحميد بن أبي الحديد؛ اليد اليمنى لابن العلقمي.

وهذا «التَّقريب» لا يرتضيه كثير من علماء الشِّيعة فضلاً عن علماء أهل السُّنَّة، بل أهل التَّشيُّع يقصدون إلى مخالفة أهل السُّنَّة في كلِّ شيء، ويقرِّرون أنَّنا لا نتَّفق معهم لا على إله، ولا على نبيٍّ، ولا على إمام، يقول نعمة الله الجزائري: «وحاصله أنَّا لم نجتمع معهم على إله ولا على نبيٍّ ولا على إمام، وذلك أنَّهم يقولون: إنَّ ربَّهم هو الَّذي كان محمَّد ﷺ نبيَّه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرَّبِّ، ولا بذلك النَّبيِّ، بل نقول: إنَّ الرَّبَّ الَّذي خليفةُ نبيِّه أبو بكر، ليس ربَّنا ولا ذلك النَّبيُّ نبيَّنا»[17].

فإذا كان هذا كلام كبار مُعَمَّمِيهم، فماذا تنتظر من رَخَمِهم وحميرهم؟!!

ومن تأكيدهم على مخالفة أهل السُّنَّة والتَّقصُّد فيه، ما يروونه عن جعفر بن محمَّد ـ كذبًا وزورًا ـ أنَّ سائلاً سأله: جُعلت فداك، أرأيت إن كان فقيهان عرفا حكمًا من الكتاب والسُّنَّة ووجدنا أحدَ الخبرين موافقًا للعامَّة ـ أهل السُّنَّة ـ، والآخر مخالفًا لهم، بأيِّ الخبرين يؤخذ؟ قال: «ما خالف العامَّة ففيه الرَّشاد»؛ فقلت:جعلت فداك، فإن وافقهما الخبران جميعًا؟ قال: «ينظر إلى ما هم إليه أميل، حكَّامهم وقضاتهم، فيترك ويؤخذ بالآخر»[18].

وعن الإمام المعصوم أنَّه قال: «ما أنتم على شيء ممَّا هم فيه، ولا هم على شيء ممَّا أنتم فيه، فخالفوهم فما هم من الحنيفيَّة على شيء»[19].

■■■

أمَّا كلام علماء أهل السُّنَّة في حكم هذا «التَّقريب» أنَّه غير ممكن، لما علموه من مخالفة القوم لأصول الإسلام الواضحة الجليَّة الَّتي لا مجال للمساومة عليها.

يقول محبُّ الدِّين الخطيب، الَّذي عايش فترةَ حمي فيها

(16) «مسألة التَّقريب» للقفَّاري (2/169ـ170).

(17) «الأنوار النُّعمانيَّة» (2/278).

(18) «الكافي في الأصول» للكليني (1/68)، نقلاً عن كتاب: «بين الشِّيعة وأهل السُّنَّة» لإحسان (36).

(19) «رسالة التَّعادل والتَّرجيح» للخميني (83)، نقلاً عن نفس المصدر (37).

وطيس هذه الفكرة في بلاد مصر، قال: «نحن أيقنَّا من اليوم الأوَّل أنَّ هذا «التَّقريب» بين مذهبي «السُّنَّة» و«الشِّيعة» غير ممكن ولا معقول! ثمَّ هو يؤدِّي إلى فساد؛ لأنَّ لكلٍّ من المذهبين أساسًا يقوم عليه يختلف اختلافًا جوهريًّا عن الأساس الَّذي يقوم عليه المذهب الآخر.

والطَّريقة الَّتي يمكن بها «التَّقريب» هي أن يتنازل أحد أتباع المذهبين عن مذهبه، ويلحق بالمذهب الآخر، ولم نأنس من داعية هذا «التَّقريب» أنَّه وجماعته مستعدُّون لهذا التَّنازل!! فلم يبق إلاَّ أن يطمع في تنازل أهل السُّنَّة عن مذهبهم، أو تكوين مذهب ثالث جديد مؤلَّفًا من بعض ما عند هؤلاء وبعض ما عند هؤلاء. ولا ينتظر بعد ذلك أن يرضى به أهل السُّنَّة ولا الشِّيعة، فيكون فسادًا جديدًا في الإسلام»[20].

وسئل الشَّيخ ابن باز رحمه الله فقيل له: من خلال معرفة سماحتكم بتاريخ الرَّافضة، ما هو موقفكم من مبدأ «التَّقريب» بين أهل السُّنَّة وبينهم؟

فأجاب رحمه الله: «التَّقريب بين الرَّافضة وبين أهل السُّنَّة غير ممكن؛ لأنَّ العقيدة مختلفة، فعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة توحيد الله وإخلاص العبادة لله سبحانه وتعالى، وأنَّه لا يدعى معه أحد، لا ملك مقرَّب ولا نبيٌّ مرسل، وأنَّ الله سبحانه وتعالى هو الَّذي يعلم الغيب.

ومن عقيدة أهل السُّنَّة محبَّة الصَّحابة رضي الله عنهم جميعًا والتَّرضِّي عنهم، والإيمان بأنَّهم أفضل خلق الله بعد الأنبياء، وأنَّ أفضلهم أبو بكر الصِّدِّيق، ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان، ثمَّ عليٌّ ـ رضي الله عن الجميع ـ، والرَّافضة خلاف ذلك، فلا يمكن الجمع بينهما، كما أنَّه لا يمكن الجمع بين اليهود والنَّصارى والوثنيِّين وأهل السُّنَّة، فكذلك لا يمكن التَّقريب بين الرَّافضة وبين أهل السُّنَّة لاختلاف العقيدة الَّتي أوضحناها»[21].

أمَّا الشَّيخ ابن عثيمين رحمه الله فقد اعتبر ذلك مداهنة في دين الله حيث قال: «علينا أن نجتمع من الآن على طريق الحقِّ الَّذي في كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، وألاَّ نداهن كما يدعو إليه بعض النَّاس اليوم، من محاولة «التَّقريب» بين الرَّافضة وبين أهل السُّنَّة؛ لأنَّ محاولة التَّقريب بين المذهب الحقِّ والمذهب الباطل ليس إلاَّ مداهنة في دين الله، وإنَّ من الواجب على الجميع الرُّجوع إلى الكتاب والسُّنَّة وهَدْي السَّلف الصَّالح»[22].

■■■

وفي ختام هذه الوريقات نخلص إلى أمور منها:

◇ أنَّ المناظرة بين أهل السُّنَّة ومخالفيهم تكون وفق أسس وأصول يتَّفق عليها الطَّرفان، وهما كتاب الله تعالى وسنَّة نبيِّه ﷺ وإجماع السَّلف، فإذا نظرنا إلى هذه الأصول، نجدهم لا يُقرُّون بها، فالقرآن عندهم محرَّف ـ زيد فيه ونقص منه ـ، والسُّنَّة النَّبويَّة لا يعتبرون بها لكفر نقلتها، والإجماع لا يعترفون به ما دام في الأمَّة قائم لله بالحقِّ وهو مهديُّهم ـ المعدوم ـ.

◇ أنَّ النَّظر في العقيدتين بتأمُّل يصدق عليها قول إمامهم الشِّيعي الهندي «إمداد إمام» قال: «...أنَّ مذهب الإماميَّة ومذهب أهل السُّنَّة عينان تجريان إلى مختلف الجهات، وإلى يوم القيامة تجريان هكذا متباعدتين لا يمكن اجتماعهما أبدًا»[23].

◇ أنَّه لا يمكن التَّقريب بين هاتين العقيدتين، إلاَّ بالتَّنازل لأحد الطَّرفين، وهذا لايكون إلاَّ بتركهم عقيدتهم.

◇ أنَّه يجب على الأمَّة الإسلاميَّة أن لا تنجرَّ وراء كلِّ صائح، وأن لا تشغل نفسها بمثل هذه المسائل، وخاصَّة مع هذه الطَّائفة؛ فإنَّ القوم قد مُلئت قلوبهم غلاًّ وحقدًا على من أطفأ نارهم، بل عليها التَّصدِّي لهم وبيان فضائحهم ومخازيهم وما يكيدونه للإسلام والمسلمين.

■■■

هذا ما وسعني جمعه، والله الهادي إلى سواء السَّبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وأزواجه الطَّاهرين، وأصحابه الغرِّ الميامين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

■■■

(20) في مقدِّمته على مؤتمر النَّجف (54)، مطبوع مع الخطوط العريضة.
(21) «مجموع الفتاوى» (156/5).
(22) «شرح العقيدة السَّفارينيَّة» (636).
(23) «مصبح الظَّلام» (41 و42)، نقلاً عن «الشِّيعة والسُّنَّة» لإحسان إلهي (143).



كلمة لا بد منها

محمد بوسلامة

إنَّ الحديث عن الفرق والمقالات لم يكن يومًا مقصودًا لذاته، وإنَّما يؤتى به لأجل صيانة الحقِّ، وعلى هذا الميزان يقوى الحديث عن طائفة دون أخرى بحسب حومها حول الحمى، فليس الباطل الَّذي يتراءى خلف الأسوار كالباطل الَّذي يتوارى خلف الجبال، وليست البدعة الَّتي قتلها الدَّهر ورَمَسَتْهَا الأيَّام كالبدعة الَّتي تغدو وتروح بقرن طالع وحكم ضالع.

ولقد ذكر النَّبيُّ ﷺ لأصحابه ﭫ أنَّه ستظهر في أمَّته الفرق، غير أنَّه لم يخض بهم في تفاصيل المقالات الَّتي حصل بها الافتراق؛ لأنَّ ذلك ليس مقصودًا لنفسه، وإنَّما المقصود معرفة الحقِّ والثَّبات عليه، ولهذا اعتنى ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ ببيانه كلَّ الاعتناء، وفصَّله أيّما تفصيل لتعرض عليه الأقاويل؛ إذ ما من نحلة باطلة ولو ألبسها أصحابها لَبوس الحقِّ إلاَّ كان في نصوص الشَّرع وقواعده ما يدلُّ على بطلانها، فلم يكن في تفصيل مقالات أهل الزَّيغ أيُّ فائدة لأهل عصر النُّبوَّة، بل قد يكون في ذلك فتنة للنَّاس فكانت صيانة الحقِّ حينئذ في السُّكوت عن ذلك.

ثمَّ لـمَّا ظهرت المقالات انبرى لها أئمَّة السَّلف والخلف بما هو مسطور، ولقد مكث أهل الإسلام دهرًا لا يعرفون من الدِّين إلاَّ ما عرفه الصَّحابة الكرام، وكذلك أهل المغرب مكثوا بعد الفتح المبارك أزمنةً لا يعرفون إلاَّ ذلك.

وإنَّما سرت إليهم الأقاويل من قوم زاغت قلوبهم في المشرق، ثمَّ كبت بهم الأفراس فلم تقم لهم دولة في أوطانهم الأصليَّة، فراموا لما انتحلوه أرض المغرب ليقيموا بها دولة تنصر نحلتهم.

ولقد كنت يومًا في محاورة بعض النُّبلاء من أصحابنا، فكان من محاسن كلامه أنَّ الشَّمس تطلع علينا من الجهة الَّتي جاءنا منها الهدى، وهذه موافقة عجيبة، فقلت له: وكذلك اللَّيل يأتينا من الجهة الَّتي جاء منها الزَّيغ، وهي موافقة عجيبة، فاستحسن ذلك.

فالمقصود أنَّ الأهواء وافدة على أهل المغرب، وكانوا قبل ذلك لا يعرفون إلاَّ السُّنَّة، وإنَّ أقبح وافد من تلك النِّحل هي بدعة الشِّيعة، بَيْدَ أنَّ وافدها كان كوافد البراجم[1]؛ إذ حرَّقها أئمَّة المغرب بكلِّ شهابٍ راجم، وهي بدعة حاصلها ومآل أمرها نسخ الإسلام.

وكان أوَّل شأنها أنَّ نفرًا من «كتامة» خالطوا رهطًا من الشِّيعة الإسماعيليَّة، ثمَّ اجتمعوا برأسهم أبي عبد الله الدَّاعي في موسم الحجِّ فسرى إليهم الدَّاء فحملوه في عروقهم إلى أوطانهم من بلاد «كتامة» الجزائريَّة على حين غفلة وجورٍ من ولاة بني الأغلب، وما كانوا يدرون أنَّهم يمهِّدون لدولةٍ يُلعن على منابرها خيار الأمَّة، وتهدم بمعاولها أركان الملَّة، وتجري بها على علماء بلادهم أئمَّة المالكيَّة شيوخ السُّنَّة محنة عظيمة، وما كانوا يدرون أنَّهم يحملون إلى أوطانهم شرًّا مستطيرًا، وأمرًا خطيرًا، بل إلى «كتامة» نفسها الَّتي قلبت لها الشِّيعة ظهر المجنِّ وقذفتها

(1) وافد البراجم رجل أحرقه عمرو بن هند في قصَّة مشهورة عند العرب.

بصنهاجة ـ أعظم قبائل البربر في المغرب الأوسط ـ، وما ضرَّ الشِّيعة أن يقتتل أبناء الوطن الواحد من بلاد السُّنَّة ما دامت دولة العبيديِّين الإسماعيليَّة قائمةً على كواهل أولئك المقتتلين.

وما ضرَّهم بعد ذلك أن يقذفوا صنهاجة وغيرها من أهل الأوطان المغربيَّة بالهلاليِّين وغيرهم من قبائل العرب لتقرَّ أعينهم بخراب بلاد السُّنَّة؛ إنَّ العرب كانوا هداةً لبلاد المغرب، فهم خير وافد على هذه البلاد، وما كانت فتنة الهلاليِّين إلاَّ من كيد العبيديِّين على أنَّ الله تعالى جعل بعد ذلك خيرًا.

إنَّني كلَّما نظرت في عقائد الشِّيعة وتاريخهم أحسب نفسي أنظر في أخبار أهل دين آخر، وليس في فرقة من الفرق الإسلاميَّة لشدَّة التَّنافي بين الإسلام وما يذهبون إليه، فكنت بعد ذلك لا أعجب ممَّا كان يفتي به أحمد الدَّاودي المسيلي الجزائري (402هـ) من بطلان صلاة من صلَّى خلف خطبائهم، وأنَّه يعيدها ظهرًا، وأنَّ مناكحتهم حرام، وأنَّهم لا يدفنون في مقابر المسلمين؛ لأنَّه إذا علم السَّبب زال العجب.

وهو في ذلك مقتدٍ بإمامه إمام دار الهجرة؛ فإنَّه كان يغلظ فيهم القول، فكان حلولهم في أرض المغرب أعظم محنة على المغاربة، ثمَّ عظُم الخطب واشتدَّ البلاء وطلع قرن البدعة، فلبس لها أئمَّة المالكيَّة الدُّروع والمغافر، وكلٌّ إمام إلى حربها نافر، ولم تنهكهم محنة الأغالبة قبل ذلك بمقالة خلق القرآن الَّتي حمل الولاة النَّاس عليها تبعًا لخليفة الوقت الَّذي حمل أهل المشرق عليها، وقارعها أسود السُّنَّة في المشرق والمغرب، وإن كان الإمام أحمد وغيره امتحنوا بمقالة الاعتزال؛ فإنَّ مشيخة المالكيَّة جرت عليهم محنة ذات قرنين؛ الاعتزال والتَّشيُّع، فإن العبيديِّين ضمُّوا إلى كفريَّات الإسماعيليَّة ضلالات المعتزلة فكانت الملحمة حامية الوطيس، وضربت الإسماعيليَّة الحصار على مدارس السُّنَّة، ونهوا الفقهاء عن الإفتاء بما يخالف أهواءهم، وأمروا الخطباء بلعن الصَّحب الكرام وأبي بكر وعمر، وألزموا المؤذِّنين زيادة «حيَّ على خير العمل»، وضرب علماء المالكيَّة وسجنوا وعذِّبوا وطيف بهم في الأسواق فكان عصرًا كما سمَّاه المؤرِّخ البارع الشَّيخ موسى لقبال الجزائري: «عصر شهداء المالكيَّة وسيادة البدعة»، واشتهرت في ذلك الوقت دار يقال لها «دار النَّحر» لإراقة دم العلماء، فقد كانوا يغيظونهم بالثَّبات على السُّنَّة ولو في أضيق الأحوال، و«مدارك» عياض حافل بذلك.

وقد كان العلاَّمة محمَّد بن العبَّاس شديد البغض لبني عبيد، وقد أصرَّ على الإفتاء بمذهب مالك فضربه قاضي الشِّيعة في المسجد وصفعوه على قفاه حتَّى جرى منه الدَّم ثمَّ طيف به على حمار في الأسواق عريانًا، وحين ترك المؤذِّن عبدوس «حيَّ على خير العمل» قطعوا لسانه ثمَّ ضربوا عنقه.

وقد أفتى بعض الشُّيوخ بأن يزيد المؤذِّنون ذلك لما في تركه من الضَّرر العظيم، واشتدَّ مقت العبيديِّين لمذهب مالك، وسعوا في نسف أركانه ومحوِه من قلوب النَّاس، ولا شكَّ أنَّ إخراج مذاهب السُّنَّة من البلاد هو إخراج للسُّنَّة وتمكين لمذاهب الشِّيعة، وهذا الَّذي فهمه مشيخة المالكيَّة في ذلك العهد، وليس هو التَّعصُّب لمالك، وإنَّما الأمر هو أبعد من ذلك، ومن نظر في تاريخ الدُّول المنابذة للسُّنَّة فهِم المقصود.

وإنَّه لمَّا طلع ابن تومرت على أهل المغرب بالجوهر والعرض وطرائق المتكلِّمين الَّتي خلطها بمهديَّة مزعومة أمر النَّاس بنبذ مذهب إمام دار الهجرة لمحو آثار دولة السُّنَّة، وعلى ذلك جرى خلفاؤه وأمراؤه من بعده

وإنَّه لمَّا طلع ابن تومرت على أهل المغرب بالجوهر والعرض وطرائق المتكلِّمين الَّتي خلطها بمهديَّة مزعومة أمر النَّاس بنبذ مذهب إمام دار الهجرة لمحو آثار دولة السُّنَّة، وعلى ذلك جرى خلفاؤه وأمراؤه من بعده، فقد كانوا يأتون بكتب المالكيَّة من كلِّ صُقع فيجمعونها حتَّى تكون على هيئة الجبال ثمَّ يحرِّقونها، وقد عاين المؤرِّخ عبد الواحد المرَّاكشي بعض ذلك ورواه في كتابه «المعجب»، وفي ذلك قطع للطَّريق على الأجيال فينشئون نشأةً عبيديَّة أو تومرتيَّة، فما أحوج الأجيال إلى كتب شيوخ السُّنَّة، ولهذا فزع الشَّيخ المربِّي الشَّهير أبو محفوظ محرز التُّونسي إلى إمام السُّنَّة في زمانه: ابن أبي زيد القيرواني في تأليف كتابٍ يربِّي عليه ولدان المسلمين، يجري فيه على مهيع أهل السُّنَّة في الأصول والفروع، فألَّف له كتابه العظيم الَّذي اشتهر عند النَّاس بـ: «الرِّسالة»، بيَّن فيه عقائد أهل السُّنَّة المنابذة لعقائد الشِّيعة، ولكلِّ مقالة بشيعة، ثمَّ أردف ذلك بأبواب الفقه على مذهب من مذاهب أهل السُّنَّة والجماعة، فكان منجنيقًا سلَّطه الله على قلاع الشِّيعة وأباطيل الواصليَّة، فما من كلمة في مقدِّمته الغرَّاء إلاَّ اشتملت على قولٍ سديد وغرض حميد، وإنِّي كنت ـ في أول

الأمر ـ أودُّ أنَّ الإمام أبا محمَّد لم يزد لفظة «بذاته» عند قوله: «وأنَّه فوق عرشه المجيد» فربَّما كان فيها من الإيهام ما ليس في نصوص الشَّرع، فكنت أتنكَّب هذه العبارة وأستحسن الاعتراض عليها، وأستروح لمن قال إنَّها مدسوسة على الشَّيخ، وإن كانت النُّسخ لا تساعد على هذا الزَّعم، ثمَّ فطِنتُ لغرض هذا الإمام الكبير، وإيضاحُه:

أنَّه ألَّف كتابه في زمن قام فيه داعية الاعتزال في بلاد المغرب تؤيِّده دولة الشِّيعة، وكان من عقائدهم أنَّ الله تعالى لم يستو على عرشه على الحقيقة، وإنَّما هو استواء قهر وغلبة، فيفسِّرون الاستواء بالاستيلاء، فحينئذ كان إتيانه بهذه اللَّفظة غاية في الحسن والصَّواب؛ لأنَّها مقابلةٌ لقولهم: ليس بذاته، ولو لم يظهر في الإسلام من فسَّر الاستواء بالاستيلاء لما كان للنَّاس حاجة إلى قول الإمام: بذاته، ولقد مكث أهل الإسلام دهرًا لا يقولون في القرآن سوى أنَّه كلام الله، فلمَّا ظهر من قال: القرآن مخلوق، قال الأئمَّة: القرآن غير مخلوق.

وهذا استطراد، وليس القصد هنا سردَ تاريخ العبيديِّين وغيرهم، وإنَّما القصد أنَّ مقارعة الشِّيعة وأباطيلهم شيء عريق في مغربنا المبارك، وهو إرث أسلافنا رضي الله عنهم أجمعين.

واعلم أنَّ زيغ الشِّيعة بدأ بحبِّ آل البيت وانتهى بلعن أبي بكر وعمر والصَّحب الكرام والأزواج الطَّاهرات، فانظر كم بين المبدإ والمنتهى، وهل حبُّ أهل البيت يؤدِّي إلى ذلك؟ وما بال أهل السُّنَّة لم يحملهم حبُّهم لأهل البيت ذلك المحمل؟ وحبُّهم عند أهل السُّنَّة هو من أعظم القربات، وهم يصلُّون عليهم في كلِّ صلاة، ولكنَّ هؤلاء القوم لم يتصوَّروا حبَّ الآل دون بغض غيرهم، ثمَّ تشعَّبت أقوالهم في ذمِّ الصَّحب الكرام حتَّى رمت بهم إلى المساس بجناب النُّبوَّة والتَّلاعب بالكتاب العزيز، ثمَّ شغلهم ذلك حتَّى صار كأنَّه هو المقصود، وأنَّ إظهار موالاة أهل البيت وسيلةٌ إلى ذلك المقصود.

إنَّ حبَّ أهل بيت رسول الله ﷺ حقٌّ، ولكنَّ الحقَّ إذا لم تُحكمه ضوابط الحقِّ انتهى أمر صاحبه إلى الباطل.

إنَّ الواجب علينا أن نصون الأجيال من كلِّ شرٍّ، ومن كلِّ مقالة زائغة، ومن طرق النَّظر الموصلة إليها، فربَّما نأتي على مذاهب الخوارج والشِّيعة وغيرهم بالإبطال، ونطهِّر منها الأذهان، ولكنَّنا قد نغفُل عن مسالك الزَّيغ الخفيَّة الَّتي تلد لنا الدَّاء على ألوان مختلفة في كلِّ حين، وهذا باب واسع المجال، ولعلَّ أقلام المصلحين تخدي في فلواته يومًا، وإصلاح النَّظر الموصل إلى الزَّلل له أصل في الشَّرع، ولقد ألفيت له شواهد من السُّنَّة، ومنه ما كان من ذلك الرَّجل الَّذي جاءت امرأته بغلام أسود فخالطته من ذلك ظنون فسأل النَّبيَّ ﷺ عن ذلك فقال له عليه الصَّلاة والسَّلام: «**هَلْ لَكَ مِنْ إِبلٍ؟**» قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حُمْرٌ، قال: «**هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟**» قال: إنَّ فيها لوُرْقًا، قال: «**فأنَّى ترى ذلك جاءها**» قال: يا رسول الله! عرق نزعها، قال: «**وَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ**».

وكان يمكن أن ينيط له النَّبيُّ ﷺ ذلك بالقدر والقضاء والتَّسليم لله تعالى وينهاه عن سوء الظَّنِّ، وليس ذلك بخاف على الرَّجل، ولا شكَّ أنَّ فيه شفاءً لصدره، ولكنَّه ليس فيه قطعٌ لمعاودة الدَّاء له ولغيره، فعقيدته الصَّحيحة كانت تحتاج إلى فهوم صحيحة.

إنَّ حماية الأجيال فرضٌ على كلِّ من استأمنه الله على خلقه، وهو أمر ينوء به المصلحون من رجال الدَّولة وأهل العلم.

إنَّ حماية الأجيال فرضٌ على كلِّ من استأمنه الله على خلقه، وهو أمر ينوء به المصلحون من رجال الدَّولة وأهل العلم

والكلام ذو شعب، وما قرأته شعبة منها، وإنِّي كنت قد طوَّلت المقال بفوائد واستطرادات حسان ثمَّ اختصرته على وجه محصِّل للمقصود، ولم يكن الغرض سردَ تاريخ دولة الشِّيعة في المغرب، وذكرَ عقائدها وبيانَ مراحلها وآخرَ أمرها، وإنَّما المقصود الاستفادة من التَّاريخ على الوجه الَّذي ذكره تعالى في قوله: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف: 111]، ومن تدبَّر هذا الرَّقيم لاحت له العبر من أخبار من قد غبر فيأخذ من أمسه ليومه، ومن يومه لغده، وإنَّ الحديث عن هذه الطَّائفة الزَّائغة لا تزدحم فيه الأقلام فمجاله واسعة فجاجه، وبحره مترامية أمواجه، والكتابة فيه لا يغني فيها قلم عن قلم، وفيافيه لا يغني فيها عَلَم عن عَلَم، ولكلِّ قلم كلمةٌ لابدَّ منها.

وصلِّ اللَّهمَّ على خاتم الأنبياء والمرسلين محمَّد وعلى آله وأزواجه وصحبه أجمعين، وارض اللَّهمَّ عن أبي بكر وعمر وعثمان وعليٍّ وباقي العشرة وسائر الصَّحابة أجمعين.



أ. د. محمد علي فركوس
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

حكم مشاهدة القنوات الشِّيعيَّة

■ السُّؤال:

ما حكم مشاهدة القنوات الشيعيَّة بحجَّة الفضول والاطِّلاع على ما يُبثُّ فيها من شرورٍ، من باب معرفة الشَّرِّ لا للشرِّ لكنْ لتوقِّيه؟

■ الجواب:

اعلم أنَّ أساس دين الشِّيعة مبنيٌّ على الكذب والخداع، والتَّقيَّة يعدُّونها أصلاً من أصول دينهم، وهي ـ في حقيقتها ـ لُبُّ النِّفاق والكذب، وجملةُ ما يعتقدونه ليس لهم فيه أدلَّةٌ نقليَّةٌ، بل عمدتُهم في كثير من المنقولات على اختلاق المعروفين بالوضع، فهُم أكثر أهل الأهواء والبدع تدليسًا وتلبيسًا ومراوغةً، «إذ ليس في المظهرين للإسلام أقربُ إلى النِّفاق والرِّدَّة منهم، ولا يوجد المرتدُّون والمنافقون في طائفة أكثر ممَّا يوجد فيهم»[1].

قال ابن تيميَّة رحمه الله: «فإنَّ الرَّافضة ـ في الأصل ـ ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النَّظر والمناظرة، ومعرفة الأدلَّة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنَّهم من أجهل النَّاس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار، والتَّمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنَّما عمدتهم في المنقولات على تواريخَ منقطعةِ الإسناد، وكثيرٌ منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد، وعلماؤهم يعتمدون على نقلِ مثلِ أبي مِخْنَف لوطِ بن يحيى[2]، وهشام بنِ محمَّدِ بن السَّائب[3]، وأمثالهما من المعروفين بالكذب عندَ أهل العلم، مع أنَّ أمثال هؤلاء هم من أجلِّ من يعتمدون عليه في النَّقل، إذ كانوا يعتمدون على مَن هو في غاية الجهل والافتراء، ممَّن لا يُذكر في الكتب ولا يعرفه أهلُ العلم بالرِّجال»[4].

لذلك ينبغي الاحترازُ من أكاذيبهم وسُفَسْطَائهم ومراوغاتهم، فمن لم يكن على علم بها، ولا دراية بنفاقهم ومخادعتهم، ولا على بيِّنة من تحريفهم الكلمَ عن مواضعه؛ فلا يجوز له النَّظر إلى مُلاليهم ورجال دينهم، سواء في القنوات والمواقع أو غيرها، ولا المشاركةُ في منتدياتهم خشيةَ تعلُّق الشُّبهات بضعيف القلب والنَّظر، فتَخْطَفُه الشُّبَهُ وقد تؤثِّر في

(1) «منهاج السنَّة النبويَّة» لابن تيميَّة (1/69).

(2) هو: لوط بن يحيى أبو مخنف، كوفي صاحب تصانيفَ وتواريخَ، لا يوثق بأخباره، هو من أخفِّ رواة الشِّيعة وطأةً، مع ذلك قال فيه ابن عديٍّ: «شيعيٌّ محترقٌ صاحب أخبارهم».
وقال عنه ابن الجوزي: «قال يحيى: ليس بثقة، وقال مرَّةً: ليس بشيء، وقال أبو حاتم الرَّازي: متروك الحديث، وقال الدَّارقطنيُّ: ضعيف». وقال عنه الذَّهبيِّ: «إخباريٌّ تالفٌ لا يوثق به».
له عدَّة تصانيف منها: «الرِّدَّة» و«الجمل» و«صفِّين» وغيرها، تُوفِّي سنة (157هـ).
انظر ترجمته في: «الكامل في ضعفاء الرِّجال» لابن عدي (7/241)، و«ميزان الاعتدال» (3/419، 420) للذَّهبي.

(3) هو: هشام بن محمَّد بن السَّائب الكلبي، كان صاحب أخبار وأسمار ونسبة، قال أحمد ابن حنبل: «ما ظننت أحدًا يحدِّث عنه»، وقال الدَّارقطنيُّ وغيره: «متروكٌ وفيه رفضٌ»، وقال ابن عساكر: «رافضيٌّ ليس بثقة»، توفِّي سنة (204هـ).
انظر ترجمته في: «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم (7/270)، «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (16/68)، «ميزان الاعتدال» (4/304) للذَّهبي.

(4) «منهاج السُّنَّة» لابن تيميَّة (1/58).

فتاوى شرعية

حكم مناظرة رؤوس الشِّيعة

■ السُّؤال:

ما حكمُ عقد المناظرات ـ علانيةً ـ مع رؤوس الشِّيعة؟ وما حكمُ متابعتها والمشاركة فيها؟

■ الجواب:

عقدُ المناظرات والجلسات عبر القنوات الفضائيَّة مع رؤوس الشِّيعة وغيرهم من أهل البدع والأهواء:

ـ إمَّا أن تكون مبنيَّةً على دعوة المناداة بالتَّقريب بين السُّنَّة والشِّيعة الَّتي يتبنَّاها العقلانيُّون والعصرانيُّون والعلمانيُّون ومَن على شاكلتهم، فلا يخفى على كلِّ صاحب عقلٍ لبيبٍ استحالةُ الجمع بين النَّقيضين، نظرًا لتمسُّك الشِّيعة بأصولٍ وقواعدَ غاية في البعد عن منهج السَّلف الصَّالح، ومن أجلى موضوعات الخلاف الَّتي فيها مساسٌ بجناب التَّوحيد: مغالاةُ الشِّيعة في مراقد الأولياء من الاستغاثة والاستعانة والدُّعاء والسُّجود والرُّكوع وغيرها من أعمال الجاهليَّة؛ لاعتقادهم بأنَّ الأولياء أفضلُ من الأنبياء، وأنَّهم يتلقَّون العلم اللَّدنِّي والوحيَ مباشرةً.

وهذه المسألة هي من أعظم مواضع الخلاف بين دعاة التَّوحيد ودعاة الشِّرك، قال ابن تيميَّة رحمه الله عن دولة العُبَيديِّين: «وهم ملاحدةٌ في الباطن، أخذوا من مذاهب الفلاسفة والمجوس ما خلطوا به أقوال الرَّافضة، فصار خيارُ ما يظهرونه من الإسلام دينَ الرَّافضة، وأمَّا في الباطن فملاحدةٌ شرٌّ من اليهود والنَّصارى، وإلاَّ مَن لم يَصِل منهم إلى منتهى دعوتهم فإنَّه يبقى رافضيًّا داخل الإسلام، ولهذا قال فيهم العلماء: «ظاهرُ مذهبهم الرَّفض، وباطنُه الكفر المحض»، وهُم من أشدِّ النَّاس تعظيمًا للمشاهد ودعوةِ الكواكب ونحو ذلك من دين المشركين، وأبعدِ النَّاس عن تعظيم المساجد الَّتي أَذِن الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمُه، وآثارُهم في القاهرة تدلُّ على ذلك»[7].

والتَّوحيد ـ عند الشِّيعة ـ هو الحلول، حيث يعتقدون حلولَ جزءٍ من النُّور الإلهيِّ في عليٍّ رضي الله عنه، فضلاً عن تأويلهم لصفات الله تعالى وتعطيلها[8]، وادِّعائهم تحريفَ القرآن ونقصانَه فلا يُعتمد

(7) «الاستغاثة في الرَّد على البكري» لابن تيميَّة (2/494ـ495).
(8) انظر: «التَّوحيد» لابن بابويه القمِّي (57).

سلامة معتقَده وطيب سريرته؛ لأنَّ «الشُّبَهَ خَطَّافَةٌ» و«الحَيَّ لاَ تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الفِتْنَةُ»، ولهذا أمر النَّبيُّ ﷺ بالابتعاد عن الدَّجَّال وعدم إتيانه دفعًا للشُّبهات ودرءًا للفتنة به، قال ﷺ: «**مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ عَنْهُ، فَوَاللهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَيَتَّبِعُهُ، مِمَّا يَبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ**» أو «**لِمَا يَبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ**»[5].

أمَّا مَن كان عليمًا بأصولهم الضَّالَّة وعقيدتهم الفاسدة، مُدركًا للوازمها الباطلة، وله من القدرات العلميَّة والأدلَّة الشَّرعيَّة والعقليَّة وجملة المعارف والحقائق التَّاريخيَّة ما يكفيه لإبطال شُبَهِهم ودحضِ لوازمها؛ فله أن يشارك في منتدياتهم ـ إن وجد إلى ذلك سبيلاً ـ لبيان الحقِّ وإنقاذ أهل الغفلة منهم ليكونوا على بيِّنة من أمرهم؛ لقوله تعالى: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42]، ولقوله تعالى: ﴿مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ١٦٤﴾ [الأعراف: 164]، ولقوله ﷺ: «**فَوَاللهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلاً وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ**»[6].

كما له أن يشاهدَ ما يُبَثُّ على القنوات الشِّيعيَّة ليطَّلع على وجوه تلاعُبهم بالدِّين ومكرهم بالمسلمين، فيحذِّرَ من طرق غزوهم الفكريِّ والعقديِّ، ويردَّ على ضلالاتهم وشُبَهِهم الَّتي يثيرونها لغواية النَّاس، ويفنِّدَها بالحجَّة والبرهان.

والعلم عند الله تعالى.

❊ ❊ ❊

(5) أخرجه أبو داود (4319)، وأحمد (19875، 19968) من حديث عمرانَ بن حصينٍ الخزاعيِّ رضي الله عنه، وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (6301).
(6) متَّفق عليه: أخرجه البخاري (3009)، ومسلم (2406)، من حديث سهل بن سعد السَّاعدي رضي الله عنهما.



عليه، ولا عصمةَ للسُّنَّة إلاَّ ما جاء عن الأئمَّة منهم، والقولِ بعقيدة الرَّجعة وبالبداء على الله تعالى وغير ذلك، فهذا غيضٌ من فيض من أصول الشِّيعة السَّقيمة الَّتي تزرعها زورًا وبهتانًا، فأنَّى تتوافق الأصولُ أو تتقارب المبادئ أو تتعانق المعتقدات؟!

ـ وإمَّا أن تكون المناظرات والجلسات معقودةً لتمكين الشِّيعة من بثِّ ضلالاتهم وشُبَهِهم مستهدفين السُّنَّةَ وأهلَها ومصادرَها وأئمَّتَها بالطَّعن والتَّشويه والتَّنقيص، مع سوء الأدب في المحاورة والجدل، فإنَّ المناظرات معهم ـ بهذا المعنى ـ لا تجوز ولو مع محاولة إظهار الحقِّ؛ لأنَّها ـ في الغالب ـ قليلةُ النَّفع، عديمةُ الأثر، موغرةُ الصَّدر، جارحةٌ لمشاعر أهل السُّنَّة، لما فيها من الامتهان لمصادرهم، والسُّخريَةِ بأئمَّتهم، والحطِّ من منزلتهم، والمعلومُ أنَّ العدوَّ الأوَّل للشِّيعة هم أهلُ السُّنَّة ولا يجتمعون معهم على شيء، فيصفونهم بشتَّى النُّعوت والأوصاف، وكُتُبُ الشِّيعة القديمةُ والحديثةُ طافحةٌ بغليانِ مراجلِ قلوبهم بحقدٍ لا مثيلَ له، وتنفث ألسنتُهم السُّمَّ الزُّعاف عليهم، فتراهم يجيزون الكذبَ على أهل السُّنَّة، ويُلصقون بهم التُّهم الكاذبة، ويصفونهم بالفضائح، بل يقرنون السُّنِّيَّ بالكافر والمشرك والخنزير، وهم لا يريدون بهذه المناظرات إلاَّ كسْبَ القلوب والمواقع بالتَّلبيس والتَّدليس والمراوغة في نشر معتقداتهم الباطلة وضلالاتهم الفاسدة.

هذا، ـ وإن كنتُ لا أرى جدوى من عقد المناظرات مع رؤوس الشِّيعة ومُلاليهم لما تقدَّم بيانُه ـ إلاَّ أنَّ الرَّدَّ على شُبَهِهم الفاسدة وأصولهم الكاسدة خارجَ ميدان المناظرات والجلسات أمرٌ آكدٌ لكلِّ قادر على دحض ضلالاتهم بالحجَّة والبرهان؛ تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف: 108].

والعلم عند الله تعالى.

في حكم الزَّواج من شيعيٍّ رافضي

السُّؤال:

أنا أختٌ جزائريَّة سُنِّيَّة المذهب والحمد لله، أبلغ من العمر 40 سنة، لم يسبق لي الزَّواج، وفي هذه الأيَّام تقدَّم لخطبتي رجل متزوِّج، ويبحث عن زوجة ثانية، ولكنَّ المشكلة أنَّه صرَّح لي مؤخَّرًا أنَّه شيعيُّ المذهب، رافضيُّ المشرَب، وأنا اليومَ في أشدِّ الحَيرة من أمري، ولا أخفيكم بأنِّي لا أعرف ديني بصفة كافية، وقد يستغلُّ جهلي للتَّشكيك في معتقداتي، فأسألكم المساعدة والنَّصيحة؟ وجزاكم الله عنِّي كلَّ خير.

الجواب:

يَحْرُمُ على المرأةِ السُّنِّيةِ الموحِّدة أن تنكحَ رجلاً رافضيًّا مشركًا مُضرًّا بالدِّين والتَّوحيد؛ ويحرم ـ أيضًا ـ العكس فلا يجوز للسُّنِّيِّ أن يتزوَّج رافضيَّةً مشركةً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: 10]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: 221]، ذلك لأنَّ عقيدةَ الرَّافضة تتضمَّن تكفيرَ عامَّة المهاجرين والأنصار، وكلِّ مَن ترضَّى عنهم، واستغفرَ لهم، مع استحلال دمائهم وتحريم ذبائحهم، وادِّعاءَ العصمة في الأئمَّة المزعومين، ووصفهم بالصِّفات الإلهيَّة، واستعمالَهم التَّقيَّة، ويقصدون بها الكذب كدين يرضونه، ولهم تفسيراتٌ باطنيَّةٌ للقرآن الكريم، وادِّعاءَهم أنَّ أهلَ البيت قد خُصُّوا بالعلوم والأسرارِ الَّتي لم يطَّلع عليها غيرُهم، وتعطيلَهم للمساجد، وبناءَ ما يسمُّونه بالمشاهد والقبور، وتعظيمَها أكثرَ من المساجد، وتمجيدَهم مهديَّهُم المنتظر، وجَعْلَ الإيمان به ركنًا في الإيمان، وتعليقَ الحلال والحرام به، ولو كانت تخالف الكتاب والسُّنَّة، هذا غَيْضٌ من فَيْضِ عقيدةِ الرَّافضة.

والواجب على المرأة أن تقيَ نفسها من النَّار، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: 6]، والوقاية من النَّار هو الابتعاد عن كلِّ ما يقرِّب منها ويبعد عن الله تعالى.

نسألُ اللهَ تعالى أن يَرْزُقَكِ زوجًا سُنِّيًّا صاحبَ خُلُقٍ ودين، ويُبْعِدَ عنكِ الرَّذائلَ والخبائثَ ما ظهر منها وما بطنَ.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصَلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وإخوانِه إلى يوم الدِّين، وسَلَّم تسليمًا.

العلاّمة المجاهد محبّ الدّين الخطيب وجهوده في فضح الشيعة الرافضة

سمير سمراد
إمام خطيب ـ الجزائر

هذه سطورٌ تُبرزُ جهودَ علم من أعلام الجهاد العلميّ الدَّعويّ في العصر الأخير، في فضحِ طائفة من طوائف الضَّلال. وهذا العلَمُ هو: العلاَّمة محبُّ الدِّين الخطيب (1303هـ ـ 1389هـ)، (1886م-1969م) الَّذي ذاعت شهرته في الأقطار الإسلاميَّة، ومنها القطر الجزائريُّ الَّذي عَرَفَ جهاده، ولا زال أهلُ الإصلاح منهم يُنوِّهون بعلمه ودعوته ومواقفه العظيمة في نصرة الحقِّ وتأييده ودَحْرِ الباطل وتزييفه

من جلائل أعماله

ومن جلائل الأعمال الَّتي اضطلع بها محبُّ الدِّين[1]:

□ تأسيسُ المكتبة السَّلفيَّة الكبرى ومطبعتها، وقد جعلها كبرى وسائله في جهاده الطَّويل المدى وكفاحه الطَّويل النَّفَس، وجعل ينشر فيها من كنوز التُّراث الإسلاميِّ عشرات الكتب، ويطبع فيها رسائل من تأليفه وتأليف كبار العلماء من إخوانه، ثمَّ أصدر منها:

□ مجلَّته «الزَّهراء»، الَّتي استمرَّت عدَّة سنوات، ثمَّ أصدر:

□ مجلَّته الأسبوعيَّة «الفتح»، وقد أسَّسها في (29ذي القعدة 1344هـ / مايو 1926) إلى آخر سنة (1362) (نوفمبر 1948)[2].

من تقاريظ المصلحين الجزائريّين لمجلّة «الفتح» وثنائهم على صاحبها

ـ قال الشَّيخ ابن باديس تحت عنوان: «الأستاذ محبُّ الدِّين»: «يَعرِفُ قرَّاء العربيَّة كلُّهم أنَّه بطلُ الدِّفاع عن دين الإسلام ومدنيَّته، وعن تاريخ العرب وآدابهم ومدنيَّتهم، وأنَّه قد جاهد ولا يزال يجاهد في هذا السَّبيل بمجلَّتَيْه «الفتح» ومجلَّة «الزَّهراء» جهادًا كبيرًا...»[3].

وبعد جهادِ تلكمُ السِّنين اضطرَّ محبُّ الدِّين إلى إيقاف «الفتح»، ثمَّ:

□ تولَّى رئاسة تحرير مجلّة «الأزهر» لمدَّة ستِّ سنوات من (1952) إلى (1958م).

□ إلى جانب التَّحقيق والتَّعليق وكتابة الرَّسائل والإشراف على ما يُطبع في مطبعته الكبيرة[4].

الخَطيبُ يُعْلِنُها:

...التّشيُّع واحدٌ من جملةِ الأَخطار المُحْدِقة بالأمَّة

ـ يقول محبُّ الدِّين الخطيب في التَّصريح الَّذي خَصَّ به الدُّكتور صالح الخرفي الجزائري بعد سنينَ من جهاده المستمرِّ واختبارِه حالَ الأُمَّة الإسلاميَّة[5]: «إنَّ الاستعمار على اختلاف دُوَله حاول أن يحارب الإسلام **بالطُّرق** الصُّوفيَّة بشمال إفريقيا، وبالقاديانيَّة والبهائيَّة في

(1) منقولٌ ـ بزيادة وتصرّف ـ من مقال: «محبّ الدّين الخطيب: لمحاتٌ من حياته وقبساتٌ من أفكاره» بقلم الشَّيخ: ممدوح فخري، المدرِّس بكلّيّة الدَّعوة وأصول الدّين، نُشر في: مجلّة الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة النّبويَّة، العدد (7).

(2) مجلّة الثّقافة، العدد (16): «مذكرات محبّ الدّين الخطيب (الحلقة9)»، (86).

(3) «الشّهاب»، عدد (176)، 31ديسمبر1928م، (في سبيل الدِّفاع عن الدّين الحنيف).

(4) من مقال: «محبُّ الدّين الخطيب: لمحاتٌ من حياته وقبساتٌ من أفكاره» بقلم الشَّيخ: ممدوح فخري.

(5) لقاءٌ خاصٌّ في منزلِ محبّ الدّين الخطيب بالقاهرة (1969/8/9م)، دام ثلاث ساعات، وقد أثبته الدُّكتور صالح الخرفي الجزائري في كتابه: «صفحات من الجزائر: شخصيَّات ومواقف».

الهند، وأقطار كثيرة أخرى، فكان من وسائل الدِّفاع عن الإسلام التَّنبيه على أضرار الطُّرق المنحرفة...، وأنَّ مجلَّة «الفتح» قامت بنصيب كبير من الجهود في مقاومة الطُّرق ومقاومة القاديانيَّة، وحتَّى بعد احتجاب الفتح كنتُ أنتهزُ الفرص في مجلَّة «الأزهر» لمواصلة هذا الجهاد الَّذي أرجو الله أن يؤدِّي ثمرات طيِّبةً في الجزائر وفي جميع البلاد الإسلاميَّة الَّتي زال عن آفاقها شَبَحُ الاستعمار...»[6]، ثمَّ يقولُ: «وكما كنتُ أرى ضرر الطُّرق الصُّوفيَّة فيما مضى، فقد اتَّسَعَ في هذه السَّنوات مجالُ الدَّعوة الشِّيعيَّة بكُتُبٍ تصدرُ عن النَّجف في العراق ومن جبل عامل في لبنان ومن إيران والهند، وفيها الطَّعنُ على الصَّحابة من الصِّدِّيق الأكبر إلى مَنْ هو دونه من أصحاب الرَّسول ﷺ، فرأيتُ من أكبر الجهاد في الدِّفاع عن مذهب السُّنَّة وأهلها أن أنبِّه على مواطن الباطل من هذه الكتب الشِّيعيَّة، فنشرتُ تعليقًا على كتاب «العواصم من القواصم» للقاضي ابن العربي الَّذي سبق الشَّيخ ابن باديس رحمه الله إلى نشره ولكن بغير تعليق، وكذلك نشرتُ تعليقًا على مختصر «الحافظ الذَّهبي» لكتاب «منهاج السُّنَّة» للشَّيخ ابن تيميَّة، وتعليقًا على مختصر «التُّحفة الإثني عشريَّة» لابن شاه وليِّ الله الدَّهلوي، ورسالة «الخطوط العريضة» في حقيقة الشِّيعة إلخ..»[7].

دعوته إلى تصحيح تاريخ الصَّحابة وتطهيره من التَّشويه ليتمّ بهم الاقتداء

دعا محبُّ الدِّين إلى التَّأسِّي بأصحاب رسول الله ﷺ، ورأى لزامًا أن يُنفَى عنهم وعن سيرتهم وتاريخهم تلكم الدَّسائس، فقال في مقالته «الجيل المثالي»: «إنَّ المسلمين ـ بل الإنسانيَّة كلَّها ـ أشدُّ ما كانوا اليوم حاجةً إلى معرفة فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وكرم مَعْدنهم وأثر تربية رسول الله ﷺ فيهم، وما كانوا عليه من علوِّ المنزلة الَّتي صاروا بها الجيل المثالي الفذَّ في تاريخ البشر، وشباب الإسلام معذورٌ إذا لم يحسن التَّأسِّي بالجيل المثالي في الإسلام؛ لأنَّ أخبار أولئك الأخيار قد طَرَأَ عليها من التَّحريف والأغراض والبَتْر والزِّيادة وسُوء التَّأويل في قلوب شُحِنَتْ بالغلِّ على المؤمنين الأوَّلين فأنْكَرَتْ عليهم حتَّى نِعْمَةَ الإيمان! وقد أصبح من الفَرْضِ الدِّيني... على كلِّ من يستطيع تصحيح تاريخ صدر الإسلام أن يَعتبر ذلك من أفضل العبادات، وأن يبادر له ويجتهد فيه ما استطاع، إلى أن يكون أمامَ شباب المسلمين مثال صالح من سلفهم يقتدون به، ويجدِّدون عهده، ويصلحون سيرتهم بصلاح سيرته»[8].

وقال في موضع آخر: «في المنتسبين إلى الإسلام حتى يومنا هذا طوائف امتلأت قلوبهم بالضَّغن حتَّى على أبي بكر وعمر، فضلاً عمَّن استعان بهم أبو بكر وعمر من أهل الفضل والإحسان، فصنعوا لهم من الأخبار الكاذبة شخصيَّات أخرى غير شخصيَّاتهم الَّتي كانوا عليها في نفس الأمر، ليقنعوا أنفسهم بأنَّهم إنَّما أبغضوا أُناسًا يستحقُّون منهم هذه البغضاء، ولهذا امتلأ التَّاريخ الإسلاميُّ بالأكاذيب، ولن تتجدَّد للمسلمين نهضة إلاَّ إذا عرفوا سلفهم على حقيقته واتَّخذوا منه قدوةً لهم، ولن يعرفوا سلفهم على حقيقته إلاَّ بتطهير التَّاريخ الإسلاميِّ ممَّا أُلصق به»[9].

> **أوَّلُ موانع التَّجاوب الصَّادق بيننا وبينهم ما يسمُّونه «التَّقيَّة»، فإنَّها: عقيدة دينيَّة تُبيح لهم التَّظاهر لنا بغير ما يُبطنون، فينخدع سليمُ القلب منَّا بما يتظاهرون له به من رغبتهم في التَّفاهم والتَّقارب، وهم لا يُريدون ذلك**

كشفُهُ لحقيقة «التّقيّة» عند الشِّيعة

بعد أن عرض محبُّ الدِّين لإبطال فكرة التَّقريب بين أهل السُّنَّة والشِّيعة، وعدَّها مؤامرةً، الغرضُ منها نشرُ دين الشِّيعة في بلاد السُّنَّة، قالَ في سياق ذكْرِ موانع التَّقريب المزعوم!: «وأوَّلُ موانع التَّجاوب الصَّادق بيننا وبينهم ما يسمُّونه «التَّقيَّة»، فإنَّها: عقيدة دينيَّة تُبيح لهم التَّظاهر لنا بغير ما يُبطنون، فينخدع سليمُ القلب منَّا بما يتظاهرون له به من رغبتهم في التَّفاهم والتَّقارب، وهم لا يُريدون ذلك، ولا يرضون به، ولا يعملون له، إلاَّ على أن يبقى من الطَّرف الواحد، مع بقاء الطَّرف الآخر في

(6) «صفحات من الجزائر: شخصيَّات ومواقف» للدُّكتور صالح خرفي (221 ـ 321).
(7) «صفحات من الجزائر» (521).
(8) «الجيل المثالي»، في خاتمة «المنتقى من منهاج الاعتدال» (706).
(9) التَّعليق على «العواصم من القواصم» (25).

عُزلته لا يتزحزح عنها قيد شعرة، ولو توصَّل ممثِّلو دَوْرِ التَّقيَّة منهم إلى إقناعنا بأنَّهم خَطَوْا نحونا بعض الخطوات، فإنَّ جمهور الشِّيعة كلِّهم من خاصَّة وعامَّة يبقى منفصلاً عن ممثِّلي هذه المهزلة، ولا يُسَلِّمُ للَّذين يتكلَّمون باسمه بأنَّ لهم حقَّ التَّكلُّم باسمه»[10].

كَشْفُهُ عن طعن الشِّيعة في القرآن الكريم

ـ يقول: «وقد ألَّف أحد طواغيتهم واسمه النُّوري الطَّبرسي كتابًا في ذلك سمَّاه «فصل الخطاب»، وفيه مئات النُّصوص والنُّقول عن كبار طواغيتهم بدعوى أنَّ القرآن محرَّف... وإنَّ المنافقين منهم يتظاهرون بالبراءة من هذا الكتاب تقيَّةً، ولكن هذه البراءة لا تنفعهم لأنَّهم يحملون منذ ألف سنة إلى الآن أوزار النُّصوص والنُّقول الموجودة في كتبهم بهذا المعنى وقد جُمعت كلُّها في هذا الكتاب»[11].

كشفُهُ عن تحريف الشِّيعة لمقاصد القرآن

وبعد أن كشف محبُّ الدِّين عن دعوى الشِّيعة في تحريف نَظْم القرآن، تعرَّض لتحريفاتهم لمقاصده ومعانيه فقال: «وحتَّى القرآن الَّذي كان ينبغي أن يكون المرجع الجامع لنا ولهم على التَّقارب نحو الوحدة، فإنَّ أصول الدِّين عندهم قائمة من جذورها على تأويل آياته، وصرف معانيها إلى غير ما فهمه منها الصَّحابة عن النَّبيِّ ﷺ، وإلى غير ما فهِمَه منها أئمَّة الإسلام عن الجيل الَّذي نزل عليه القرآن...»[12].

وقال: «أمَّا تحريفهم لمقاصده ومعانيه فمذهبُهُم كلُّهُ مبنيٌّ على هذا التَّحريف، ولو رجعوا عن ذلك إلى فهم القرآن كما يفهمه عليٌّ كرَّم الله وجهه[13] لَزَالَ التَّشيُّعُ واضمحلَّ»[14].

---

(10) «الخطوط العريضة» (15 ـ 16).

(11) مقدِّمة الخطيب لكتاب «التُّحفة الاثني عشريَّة» (هامش ص: 33) ـ بتصرُّف..

(12) «الخطوط العريضة» (16 ـ 17).

(13) درجَ محبُّ الدِّين ـ كعامَّة الكتَّاب والمؤلِّفين والنُّسَّاخ! ـ على إثبات هذه العبارة عند ذكر عليٍّ رضي الله عنه خاصَّةً، ومعناها صحيح، ولكن! كما قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (6/479): «ينبغي أن يُسَاوى بين الصَّحابة في ذلك؛ فإنَّ هذا من باب التَّعظيم والتَّكريم، فالشَّيخان وأمير المؤمنين عثمان ـ بن عفَّان ـ أولى بذلك منه، رضي الله عنهم أجمعين»اهـ.

(14) التَّعليق على «مختصر التُّحفة» (328).

إبطالُهُ أكذوبة تراجع الشِّيعة عن تلكم العقائد!

يقول: «ومن عقائدهم الأساسيَّة أنَّه عندما يقوم المهدي ـ وهو إمامهم الثَّاني عشر ـ الَّذي هو حيٌّ الآن، وينتظرون خروجه ـ أي ثورته ليثوروا معه ـ وإذا ذكروه في كتبهم يكتبون في جانب اسمه أو لقبه أو كنيته حرفي: (عج) أي: عجَّل الله فرجه، عندما يقوم هذا المهديُّ من نومته الطَّويلة الَّتي زادت على ألف ومائة سنة، وسيُحيي الله له ولآبائه جميع حكَّام المسلمين السَّابقين مع الحكَّام المعاصرين لقيامه ـ وعلى رأس الجميع الجبت والطَّاغوت أبو بكر وعمر فمن بعدهما ـ فيحاكمهم على اغتصاب الحُكم منه، ومن آبائه الأحد عشر إمامًا؛ لأنَّ الحكم في الإسلام حقٌّ لهم وحدهم من الله منذ توفِّي رسول الله ﷺ إلى أن تقوم السَّاعة... ثمَّ بعد موت من يموت وإعدام من يُعدم يكون البعث الأكبر للمحشر، ثمَّ إلى الجنَّة أو النَّار، الجنَّة لآل البيت والَّذين يعتقدون فيهم هذه العقائد، والنَّار لكلِّ مَن ليس بشيعيٍّ، والشِّيعة يُسمُّون هذا الإحياء والمحاكمة والقصاص باسم: الرَّجعة، وهي من عقائدهم الأساسيَّة الَّتي لا يرتاب فيها شيعيٌّ واحد، وقد رأيتُ من طيِّبي القلب من يزعم أنَّ أمثال هذه العقيدة قد عَدَلَ عنها الشِّيعة في العصور الأخيرة، وهذا خطأٌ كبيرٌ مخالفٌ للواقع»، ليقول: «والشِّيعة من أيَّام الدَّولة الصَّفَويَّة إلى الآن متمسِّكون بهذه العقائد أكثر ممَّا كانوا قبل ذلك... إلاَّ من يتظاهر بالتَّقيَّة لمآرب مذهبيَّة، أو دبلوماسيَّة، أو حزبيَّة، أو شخصيَّة، ويُضمِرُ غير الَّذي يتظاهر به»[15].

ـ ويقول تحت عنوان: «تفكيرُهم لم يتغيَّر»: «إنَّ أعلام الشِّيعة وأحبارهم في جميع العصور واقفون هذا الموقف المخزي من صاحبَيْ رسول الله ووَزيرَيْه أبي بكر وعمر، ومن سائر أعلام الإسلام وخلفائه، وحكَّامه، وقادته، ومجاهديه، وحفظته، وقد سمعنا داعيتَهُم الَّذي كان قائمًا على دار التَّقريب، ويُنفق عليها، يزعمُ لمن لم يتَّسع وقتُهُ لدراسة هذه الأمور أنَّ هذه العقائد كانت في الأزمان السَّالفة، وأنَّ الحالة تغيَّرت الآن، وهذا الزَّعم كذبٌ وغشٌّ، فالكتب الَّتي تُدرس في جميع معاهدهم العلمية تُدَرِّسُ هذا كلَّه، وتعتبرُهُ من ضروريَّات المذهب، وعناصره الأولى، والكتب الَّتي ينشرها علماء النَّجف وإيران وجبل عامل في زماننا هذا شرٌّ من مؤلَّفاتهم القديمة، وأكثرُها هدمًا لأمنيَّة التَّقريب والتَّفاهم»[16].

---

(15) «الخطوط العريضة» (32 ـ 34).

(16) «الخطوط العريضة» (40 ـ 41).

تأكيده على أنّ الشّيعة اليوم على عقيدة الغلوّ

يقول: «نبَّه المامقاني في غير موضع من كتابه «تنقيح المقال في أحوال الرِّجال» وهو أعظم كتب الشِّيعة في الجرح والتَّعديل على أنَّ الَّذين كان قدماء الشِّيعة ينعتونهم بأنَّهم من غلاة الشِّيعة ويجرحون رواياتهم بسبب ذلك صاروا يعدُّون الآن عند الشِّيعة المتأخِّرين بأنَّهم غير غلاة؛ لأنَّ ما كان يسمِّيه قدماء الشِّيعة غلوًّا في التَّشيُّع هو الآن من أصول العقيدة الإماميَّة، والشِّيعة في العصور المتأخِّرة كلُّهم على عقيدة الغلوِّ، وليس لهم عقيدة غيرها.

لذلك ذهب المامقاني إلى ضرورة العدول عن جرح روايات الَّذين كانوا يعدُّون غلاة، وأفتى بوجوب تعديلهم؛ لأنَّ التَّشيُّع نفسه تطوَّر وصار أهله الآن كلُّهم على مذهب الغلاة القدماء»[17].

الشّيعة بين تأليه وتقديس أئمّتهم والطّعن في دين وعرض أئمّة المسلمين

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد تقدَّم... ما قاله النَّجفي مؤلِّف كتاب «الزَّهراء» عن عمر بن الخطَّاب. وهو قولُهُ: «إنَّه كان مبتلًى بداءٍ لا يشفيه منه إلاَّ ماء الرِّجال(!) وقد رأى ذلك الأستاذ البشير الإبراهيمي شيخ علماء الجزائر، عند زيارته الأولى للعراق».

... فأيُّ أملٍ يرجوه أمثالنا في التَّفاهم والتَّجاوب للتَّقريب بين المذاهب، وهل هؤلاء كلُّهم إلاَّ طابور خامس في قلعة المسلمين؟

- والطَّابور الخامس: تعبير يدلُّ على الجواسيس الَّذين يعملون لحساب الأعداء - وحينما ينزلون بأصحاب رسول الله ﷺ والتَّابعين لهم بإحسان، وجميع حكَّام المسلمين بعدهم، إلى هذه الدَّركة المخزية، مع أنَّ هؤلاء هم الَّذين أقاموا صرح الإسلام وأوجدوا هذا العالم الإسلامي؛ فإنَّهم يزعمون لأئمَّتهم ما يتبرَّأ منه أولئك الأئمَّة، وقد سجَّل الكليني في كتاب «الكافي»... نعوتًا وأوصافًا للأئمَّة الاثني عشر، ترفعُهم من منزلة البشر إلى منازل معبودات اليونان في العصور الوثنيَّة، ولو شئنا أن ننقل ذلك عن «الكافي» وكتبهم الأخرى المعتبَرة عندهم في الدَّرجة الأولى لملأ ذلك مجلَّدًا ضخمًا، لذلك نكتفي بنقل عناوين الأبواب فقط بنصِّها وبالحرف عن كتاب «الكافي» منها:

- «باب أنَّ الأئمَّة يعلمون جميع العلوم الَّتي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرُّسل».
- وباب «أنَّ الأئمَّة يعلمون متى يموتون؟! وأنَّهم لا يموتون إلاَّ باختيارهم».
- وباب «أنَّ الأئمَّة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنَّه لا يخفى عليهم شيء».
- باب «أنَّ الأئمَّة عندهم جميع الكتب يعرفونها على اختلاف ألسنتها».
- باب «أنَّه لم يجمع القرآن كلَّه إلاَّ الأئمَّة، وأنَّهم يعلمون علمه كلَّه»... إلخ[18].

وأعظمُ البغض لأهل البيت الكذبُ عليهم، واختراعُ مذهبٍ في الدِّين يُخالف رسالة جدِّهم ﷺ، ثمَّ القذف الظَّالم الفاجر في خيار أمَّة محمَّد ﷺ وصفوة أصحابه الَّذين كانوا إخوانًا لعليٍّ ومحلَّ الحرمة والإجلال من بنيه، وهذا النَّوع من البغض الأثيم لأهل البيت هو ما عليه الرَّوافض من أقدم الزَّمان، وكلَّما امتدَّ بهم الزَّمان ازدادوا ضلالاً كما رأيت وسترى

الشِّيعةُ وَصْمَةُ عَارٍ على آل البيت

فيما يتَّهم الشِّيعةُ المسلمين بـ «النَّصب»، «أي: بغض أهل البيت ومعاداتهم»، ويطلقون عليهم بأنَّهم «ناصبة»، تمويهًا وتضليلاً! عمد محبُّ الدِّين إلى تبيين حقيقة البُغض لآل البيت، وأنَّ الشِّيعة أولى بذلك الوصف وأحقُّ به، فقال: «وأعظمُ البغض لأهل البيت الكذبُ عليهم، واختراعُ مذهبٍ في الدِّين يُخالف رسالة جدِّهم ﷺ، ثمَّ القذف الظَّالم الفاجر في خيار أمَّة محمَّد ﷺ وصفوة أصحابه الَّذين كانوا إخوانًا لعليٍّ ومحلَّ الحرمة والإجلال من بنيه، وهذا النَّوع من البغض الأثيم لأهل

(17) تعليق الخطيب على «مختصر التُّحفة الاثني عشريَّة» (210)، التَّعليق على «المنتقى» (419).

(18) «الخطوط العريضة» (42-45).

البيت هو ما عليه الرَّوافض من أقدم الزَّمان، وكلَّما امتدَّ بهم الزَّمان ازدادوا ضلالاً كما رأيت وسترى»[19].

نموذجٌ من تزوير مُؤرِّخي الشِّيعة ومن يفتخرون به من أدبائهم!

يقول رَحِمَهُ اللهُ في مقالته «حملة رسالة الإسلام الأوَّلون وما كانوا عليه من المحبَّة والتَّعاون على الحقِّ والخير وكيف شوَّه المغرضون جمال سيرتهم»: «ومن أحطِّ أكاذيب التَّاريخ زعم الزَّاعمين أنَّ أصحاب رسول الله ﷺ كان يُضمرُ العداوةَ بعضُهم لبعض، بل هم كما قال الله سبحانه عنهم في سورة الفتح: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح :29]، وكما خاطبهم ربُّنا في سورة الحديد: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد : 10]، ولا يُخلف الله وعده، وهل بعد قول الله ـ عزَّ وجلَّ ـ في سورة آل عمران: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران : 110] يبقى مسلمًا من يُكذِّب ربَّهُ في هذا، ثمَّ يُكذِّب رسوله في قوله: «**خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...**»؟!»[20].

ويقول في موضع آخر: «ومن غربة الإسلام بعد البطون الثَّلاثة الأولى ظهورُ مؤلِّفين شوَّهوا التَّاريخ تقرُّبًا للشَّيطان أو الحكَّام؛ فزعموا أنَّ أصحاب رسول الله ﷺ لم يكونوا إخوانًا في الله، ولم يكونوا رحماء بينهم، وإنَّما كانوا أعداءً يلعن بعضهم بعضًا، ويمكُرُ بعضهم ببعض، ويُنافق بعضهم لبعض، ويتآمر بعضهم على بعض، بغيًا وعدوانًا، لقد كذبوا، وكان أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ أسمى من ذلك وأنبل»، ليقول: «حدَّثني بعضُ الَّذين لقيتهم في ثغر البصرة لمَّا كنت معتقَلاً في سجن الإنكليز سنة (1332هـ) أنَّ رجلاً من العرب يعرفونه كان يتنقَّل بين بعض قرى إيران فقتلَهُ القَرَويُّون لمَّا علموا أنَّ اسمه عمر، قلتُ: وأيُّ بأس يرونه باسم عمر؟ قالوا: حبًّا بأمير المؤمنين عليٍّ، قلتُ: وكيف يكونون من شيعة عليٍّ وهم يجهلون أنَّ عليًّا سمَّى أبناءه بعد الحسن والحسين ومحمَّد بن الحنفيَّة بأسماء أصدقائه وإخوانه في الله أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم جميعًا، وأمُّ كلثوم الكبرى بنت عليٍّ بن أبي طالب كانت زوجةً لعمر بن الخطَّاب ولدت له زيدًا ورقيَّة...»، وساق أمثلةً كثيرةً (32 إلى 36)، ثمَّ قال: «فهل يُعقل أنَّ هؤلاء الأقارب المتلاحمين المتراحمين الَّذين يتخيَّرون مثل هذه الأمَّهات لأَنْسَالهم، ومثل هذه الأسماء لفلذات أكبادهم، كانوا على غير ما أراده الله لهم من الأُخوَّة في الإسلام، والمحبَّة في الله، والتَّعاون على البرِّ والتَّقوى؟!»[21].

ما الَّذي تُريدُهُ الشِّيعة؟!

يقول ـ وهو معرض إقامة الدَّليل على أحقِّيَّة خلافة أبي بكر وشرعيَّتها بإقرار عليٍّ نفسه ـ: «لو كان الشِّيعةُ طلاَّب حقٍّ وغيرَ مشاغبين بقصد الفتنة لاكْتَفَوْا بهذا الدَّليل ومئات غيره من الأدلَّة، ولكنَّهم قومٌ يرون مهمَّتهم في المجتمع الإسلاميِّ الشَّغَب على المسلمين، وبلبلة أفكارهم بالأباطيل، وتشويه سمعة الكيان الإسلامي، وتغيير دينه من أُسُسه، واختراع مراجعَ في تشريعه غير مرجعه، ومن ثَمَّ كانت مصيبةُ الإنسانيَّة فيهم فادحة لولا أنَّ باطلهم داحض، وكلُّ ما قام على الكذب والافتراء فهو هُرَاء»[22].

يستحيل هذا التَّفاهم مع الشِّيعة الإماميَّة؛ لأنَّها تخالف جميع المسلمين في أصولهم، ولا ترضى من المسلمين إلاَّ بأن يلعنوا الجبت والطَّاغوت؛ أبا بكر وعمر فمَن دونهم إلى اليوم

إبطالُهُ مقولة أنّ الشّيعة تُخالفنا في الفروع وليست في الأصول

يقول رَحِمَهُ اللهُ تحت عنوان: «الشِّيعة تخالف المسلمين في الأصول وليس فقط في الفروع»: «يستحيل هذا التَّفاهم مع الشِّيعة الإماميَّة؛ لأنَّها تخالف جميع المسلمين في أصولهم، ولا ترضى من المسلمين إلاَّ بأن يلعنوا الجبت والطَّاغوت؛ أبا بكر وعمر فمَن دونهم إلى اليوم، وبأن يتبرَّؤوا من كلِّ مَن ليس شيعيًّا، حتَّى آل البيت الَّذين لم يَنْضَوُوا تحت لواء الرَّافضة في عقائدهم الملتوية الَّتي منها ادِّعاء أنَّ القرآن محرَّف، وقد زعموا ذلك في جميع عصورهم وطبقاتهم، على ما نقله عنهم وسجَّله لهم نابغتهم

(19) التَّعليق على «المنتقى» (122).

(20) «حملة الرِّسالة الأوَّلون»، في خاتمة تحقيق «مختصر التُّحفة الاثني عشريَّة» (339).

(21) «حملة رسالة الإسلام الأوَّلون» (29 ـ 36/ط. السُّلمي) (339 ـ 341/ خاتمة تحقيق «مختصر التُّحفة».

(22) التَّعليق على «المنتقى» (224).

العزيز عليهم، الحبيب إلى قلوبهم: النُّوري الطَّبرسي»[23].

وذكر محبُّ الدِّين ما نقله الخونساري مؤرِّخ أعلام الشِّيعة في كتاب «روضات الجنَّات» الطَّبعة الثَّانية بطهران سنة (1367هـ)، عن نعمة الله الموسوي في تحرير عبارة النُّصير الطُّوسي، وهي: «هذه الفرقة الإماميَّة، فهم مجمعون على أنَّ النَّجاة لا تكون إلاَّ بولاية أهل البيت إلى الإمام الثَّاني عشر، والبراءة من أعدائهم - أي من أبي بكر وعمر، إلى آخر من ينتمي إلى الإسلام من غير الشِّيعة -»، ثمَّ يقول محبُّ الدِّين معلِّقًا: «إنَّ الولاية والبراءة الَّتي قام على أساسها الدِّين الشِّيعيُّ على ما قرَّره النُّصير الطُّوسي... لا معنى لها إلاَّ تغيير دين الإسلام، وإلاَّ العداوة لمن قام على أكتافهم بنيان الإسلام»[24].

وقال: «ومن شروط ولايتهم عند الشِّيعة تسمية أبي بكر وعمر (الجبت والطَّاغوت)، وتكفير من لا يَكْفُرُ بإمامتهما»[25].

محبُّ الدِّين يبيِّن أهمَّ الفوارق بيننا وبين الشِّيعة

وهو بصدد التَّقديم لكتاب «منهاج السُّنَّة» لشيخ الإسلام والمسلمين ابن تيميَّة في ردِّه على كتاب «منهاج الكرامة» الَّذي ألَّفه «الجاهل الزِّنديق ابن المطهِّر»، يؤكِّد محبُّ الدِّين على أنَّه: «ليس الغرض منهما المناظرة في اختلافات مذهبيَّة يطمع منها ابن المطهِّر في أن يجعل المسلمين روافض، أو يطمع منها شيخ الإسلام ابن تيميَّة في أن يَرُدَّ الرَّوافضَ إلى الإسلام، فإنَّ هذا وهذا من المستحيلات؛ لأنَّ الأُسُس الَّتي يقوم عليها بنيان الدِّينَين مختلفة أصولها والعميق العميق من جذورها...»[26].

ثمَّ جعل يُعدِّد تلكم الفوارق ويذكر منها، فقال:

1. «فنحن نقول بمُشرِّع واحد ومعصوم واحد وهو النَّبيُّ محمَّد ﷺ، وأنَّه لا معصومَ بعده ولا مشرِّع غيره»[27].

«أمَّا الشِّيعة الإثنا عشريَّة فيدَّعون العصمة لأمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب وأحد عشر رجلاً من سلالته، وإن لم يدَّعها عليٌّ لنفسه، أو أحدٌ من بنيه له ولهم، ويرى الشِّيعة أنَّ هؤلاء الإثني عشر مصدر تشريع على خلاف ما كان يؤمن به هؤلاء الصَّالحون - رحمهم الله -»[28].

2. ويقول: «وأساسٌ آخر افترق فيه ديننا ودينهم: وهو أنَّ القرآن الَّذي في أيدي المسلمين منذ بضعة عشر قرنًا إنَّما قام بأمر جمعه في هذه المصاحف وأشرف على ذلك أبو بكر وعمر وعثمان ورجال آخرون من علماء الصَّحابة، وأنَّ الأحاديث الَّتي بني عليها التَّشريع في الإسلام إنَّما رواها هؤلاء الصَّحابة»[29].

«وقد نقله عنهم العدول الصَّادقون الحافظون من التَّابعين ومن جاء بعدهم، فالصَّحابة هم حملة أمانة التَّشريع عن النَّبيِّ ﷺ، وهم ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110]، كما قال الله - عزَّ وجلَّ فيهم... وكلُّ ما نحن فيه الآن من نعمة الإسلام وقيام الدُّول الإسلاميَّة، ووجود الأمم المحمَّديَّة هو من ثمرات جهاد الصَّحابة ونتائج أعمالهم»[30].

«لولاهم لكنَّا نحنُ وأهل أوطاننا جميعًا لا نزالُ كفرةً ضالِّين»[31].

وقال: «وأمَّا ابن المطهِّر وسائر الشِّيعة الإماميَّة الَّذين سمَّاهم الإمام زيد بن عليِّ بن الحسين رافضةً فإنَّ حكمهم على أصحاب رسول الله ﷺ يُخالف حكمنا عليهم»[32].

وفي موضع آخر قال: «أمَّا اعتقاد الشِّيعة بأنَّ الصَّحابة كَفَرُوا إلاَّ خمسة... فهو الكفرُ وهو الباطل، وأمَّا اعتقاد الشِّيعة بعصمة عليٍّ وأحدَ عشر شخصًا من بنيه، وأنَّ الشَّريعة هي الَّتي يرويها عنهم المتعصِّبون لهم، وإن عُرِفُوا بالكذب والفساد فهو الكذبُ على الله، وهو الفساد»[33].

3. ويقول: «ومن الأُسُس الَّتي يفترق فيها دينُنا عن دينهم وشرعُنا عن شرعهم أنَّ الأحاديث النَّبويَّة الَّتي هي - بعد كتاب الله - عماد التَّشريع في الإسلام نتحرَّى نحن أخذها عن العدول الأمناء الضَّابطين الَّذين راقب نُقَّاد هذا الفنَّ سيرتهم وأطوارهم ودقَّتهم في التَّلقِّي والتَّلقين... أمَّا الشِّيعة فلا يعبؤُون - في الحديث وروايته - بشيءٍ من أمر الأمانة والعدالة والحفظ، ويروُون - في الكافي وأمثاله من كتبهم المعتبرة عندهم - عن أكذب النَّاس؛ لأنَّ مدار التَّوثيق عندهم على العصبيَّة والتَّشيُّع والحبِّ والبغض»[34].

ووضَّح ذلك في موضعٍ آخر فقال: «فالَّذي يكون أكثر بغضًا

(23) «الخطوط العريضة» (54-55) - بتصرُّف -.
(24) «الخطوط العريضة» (46).
(25) التَّعليق على «المنتقى» (69).
(26) مقدِّمة «المنتقى من منهاج الاعتدال» (9).
(27) مقدِّمة «المنتقى من منهاج الاعتدال» (9).
(28) مقدِّمة كتاب «مؤتمر النَّجف» مطبوع مع «الخطوط العريضة» (89).
(29) مقدِّمة «المنتقى» (10).
(30) مقدِّمة كتاب «مؤتمر النَّجف» مطبوع مع «الخطوط العريضة» (89-90).
(31) «حملة رسالة الإسلام الأوَّلون» (84).
(32) مقدِّمة «المنتقى» (11).
(33) مقدِّمة كتاب «مؤتمر النَّجف» مطبوع مع «الخطوط العريضة» (91).
(34) مقدِّمة «المنتقى» (11).

لأصحاب رسول الله ﷺ، يكون في مرويَّاته أوثق من الَّذي يُتَّهَمُ عندهم بأنَّه يتهاود في أمر الصَّحابة، ولا يلعن أمَّ المؤمنين عائشة وسيِّدَنا معاويةَ وسائر الصَّحابة وأئمَّة التَّابعين وصفوة المسلمين»[35].

ليقول آخِرًا:

«وبعد وضوح هذه الفروق الأساسيَّة بين طريقة أهل السُّنَّة وطريقة الشِّيعة في النَّظر إلى الإسلام وتعيين الأُسُس الَّتي يقوم تشريعُهُ عليها ـ نُحبُّ أن يعلمَ القارئ أنَّ أهلَ السُّنَّة يجتمعون مع الشِّيعة عليها في اسم الإسلام، وفي الولاية له بالجُملة»[36].

دينُ الشِّيعة! ...أو دينُ أبي بكرٍ وعمر؟

قال تعليقًا على تسميتهم لأبي بكر وعمر بالجبت والطَّاغوت: «إنَّكم لا تَشْنَأُون أبا بكر وعمر، بل تَشْنَأُون الإسلام الَّذي يُمثِّله أبو بكر وعمر»[37].

وقال: «إنَّهم لا يَشْنَأُون أبا بكر وعمر، وإنَّما يَشْنَأُونَ الإسلام الَّذي قام على كاهليهما ولذلك اخترعوا إسلامًا آخر غير الَّذي كان يعرفه أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ والحسن والحسين وبنوهما»[38].

وقال: «إنَّ الَّذي يكره أبا بكر وعمر لا يجد فيهما ما يكرههما لأجله إلاَّ دينهما الَّذي رفعهما إلى منزلة الكمال الإنسانيِّ، فهو يكرههما كرهًا في الدِّين الَّذي اتَّبعاه وحملا أعباءه وأماناته، فكانا خيرَ أُمناء الله على الأرض، ومع ذلك فإنَّنا لا ندَّعي لهما العصمة، فالعصمة لا تكون إلاَّ لنبيٍّ، ولكن ندَّعي لهما أنَّهما أكمل خلق الله بعد رسول الله ﷺ»[39].

وقال: «الحقيقةُ الَّتي لم يبق مجالٌ للمكابرة فيها ومحاولةُ سترها هي أنَّ أبا بكرٍ وعمر وجميع الصَّحابة مرتدُّون عن دين الرَّافضة، والرَّافضة مرتدُّون ـ باعترافهم ـ عن دين أبي بكر وعمر وسائر الصَّحابة، ومن يُغَالطُ نفسه في هذه الحقيقة بحُجَّة توحيد الكلمة، فهو رجلٌ إمَّا جاهلٌ بما تَفْتَرِقُ به الرَّافضة عن دين أبي بكر وعمر، أو يتعاملُ مع الرَّافضة بسياسة التَّقيَّة الَّتي أفسدت على النَّاس أخلاقهم كما أفسدت عليهم دينَهم»[40].

(35) التَّعليق على «المنتقى» (21).
(36) مقدِّمة كتاب «مؤتمر النَّجف» مطبوع مع «الخطوط العريضة» (94).
(37) التَّعليق على «المنتقى» (76).
(38) التَّعليق على «المنتقى» (78).
(39) التَّعليق على «المنتقى» (197).
(40) التَّعليق على «المنتقى» (248).

فضحُهُ لمواقف الشِّيعة المُخزيَة من الخليفة الثَّانيَ عمر وتمجيدهم لقَاتِله المجوسيِّ!

يقول محبُّ الدِّين: «واختار أحمد بن إسحاق القمِّي وأتباعه أن يكونوا هم أيضًا إخوةً للمجوس واتَّخذوا أبا لؤلؤة أبًا لهم وسمُّوه بابا شجاع الدِّين»[41].

وهذا القمِّي! قد ابتدع لهم عيدَ مقتل عمر، أمَّا منزلتُهُ عند الشِّيعة فيقول محبُّ الدِّين: «أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد القمِّي الأحوص شيخ الشِّيعة القمِّيِّين ووافدهم، زعموا أنَّه لقي من الأئمَّة أبا جعفر الثَّاني وأبا الحسن وكان من خاصَّة أبي محمَّد، وزعموا أنَّه حصل على الشَّرف الأعظم برؤية صاحب الزَّمان الَّذي يدعون له بأن يعجِّل الله فرَجه، فهو موضع الثِّقة من الشِّيعة بل فوق ذلك»[42].

ويقول: «إنَّهم يُعَيِّدُون لمقتل عمر ويسمُّون قاتله وهو أبو لؤلؤة: بابا شجاع الدِّين... اللَّهمَّ احشرهم معه، واحشرنا مع عمر، فإنَّ المرء يُحشر مع من أحبَّ»[43].

الحقيقةُ الَّتي لم يبق مجالٌ للمكابرة فيها ومحاولةُ سترها هي أنَّ أبا بكر وعمر وجميع الصَّحابة مرتدُّون عن دين الرَّافضة، والرَّافضة مرتدُّون ـ باعترافهم ـ عن دين أبي بكر وعمر وسائر الصَّحابة، ومن يُغَالطُ نفسه في هذه الحقيقة بحُجَّة توحيد الكلمة، فهو رجلٌ إمَّا جاهلٌ بما تَفْتَرِقُ به الرَّافضة عن دين أبي بكر وعمر، أو يتعاملُ مع الرَّافضة بسياسة التَّقيَّة الَّتي أفسدت على النَّاس أخلاقهم كما أفسدت عليهم دينهم

(41) التَّعليق على «مختصر التُّحفة» (232).
(42) التَّعليق على «مختصر التُّحفة» (231).
(43) التَّعليق على «مختصر التُّحفة» (292).

ويقول معلِّقًا على ما ترويه الشِّيعة كذبًا على عليٍّ، أنَّه قال لعمر: إنَّك تحكم على عبدٍ جورًا فيقتلك فيدخل بذلك الجنان على رغم منك! «ولكن قاتلَ عمر مجوسيٌّ، فهل كان عمر أَعْرَق في الكفر من المجوس حتَّى يكافأ هذا المجوسيُّ بالجنَّة على إعدامه الحياة؟! الآن عَلِمَ النَّاس أنَّ رواة هذا الخبر كافرون بما آمن به عمر، ومؤمنون بما آمن به أبو لؤلؤة»[44].

ويقول: «إذا كان عمر بزعمهم كافرًا، وقاتلُه المجوسيُّ يدخل الجنَّة جزاءَ قتله، فمَن مِن المسلمين غيرُ كافرٍ بما كفر به عمر؟»[45].

ويقول: «ولكن عسكر الخليفة الثَّاني لهم ذنبٌ عظيم، وهو أنَّهم أطفؤوا نار المجوسيَّة وأدخلوا إيران في ملَّة الإسلام، وقد استحقَّ الخليفة الثَّاني القتل على ذلك في حياته، والسَّبَّ واللَّعن من ذلك اليوم إلى الآن، فكيف يعتبر عندهم جهاده في سبيل الله؟ إنَّ ذنبهم وذنب خليفتهم لا يغتفره بعض النَّاس، والله المنتقم الجبَّار سيحكم بينهم وبينه»[46].

عليٌّ بن أبي طالب بريءٌ من دين الشِّيعة ومُفتَرياتهم عليه

ـ يقول محبُّ الدِّين مبرِّئًا عليَّ بن أبي طالب من أن يكون في قلبه غلٌّ لأحد من إخوانه من الصَّحابة: «كانوا جميعًا إخوةً متحابِّين، وقد كان عليٌّ وإخوانه أبو بكر وعمر وعثمان وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقَّاص وطلحة والزُّبير أتقى لله من أن يكون في قلب أحد منهم غلٌّ لإخوانه، وكان في عُنُق عليٍّ بَيْعَةٌ لأخيه أبي بكر، ثمَّ لأخيه عمر، ثمَّ لأخيه عثمان، وكان من شديد محبَّته لهم أن سمَّى أبناءً له بأسمائهم، وكان من وثيق رابطته بهم أن صاهرهم وتعاون معهم وأَمَرَ ولديه وفلذتي كبده أن يكونا على باب عثمان لدفع الثُّوَّار الأشرار وبذل دمائهما فداءً لدمه، لولا أنَّ عثمان نفسه أمرهما وأَمَرَ الصَّحابة جميعًا ـ بصفته أمير المؤمنين ـ أن يكفُّوا عن الدِّفاع، حقنًا منه لدماء المسلمين، وتضييقًا لدائرة الفتنة، وإمعانًا منه في إقامة الحجَّة، ولأنَّ النَّبيَّ ﷺ بشَّره بالشَّهادة والجنَّة»[47].

(44) التَّعليق على «مختصر التُّحفة» (323).
(45) التَّعليق على «مختصر التُّحفة» (326).
(46) التَّعليق على «مختصر التُّحفة» (246).
(47) مقدِّمة كتاب «مؤتمر النَّجف» مطبوع مع «الخطوط العريضة» (90ـ91)، «حملة رسالة الإسلام الأوَّلون» (36ـ37 و40)، (341ـ343 / خاتمة تحقيق «مختصر التُّحفة»)، «الخطوط العريضة» (62ـ63).

ـ وبرَّأ محبُّ الدِّين عليًّا من أن يكون منافقًا لإخوانه، فقال: «كان عليٌّ محبًّا لجميع الصَّحابة ـ وفي مقدِّمتهم إخوانه الَّذين سبقوه في حمل أعباء الأمَّة ـ عارفًا عظيم منزلة أهل المنزلة منهم عند الله ورسوله، عاقدًا قلبه على بَيْعَة مَن بايعه منهم صدقًا لا نفاقًا، وهو أجلُّ من أن ينافق، فمن ادَّعى خلاف ذلك فقد ذمَّ عليًّا واستحقَّ منه البراءة والسُّخط، ومن الله اللَّعنة والنَّار»[48].

وقال معلِّقًا على ما ترويه الشِّيعة من أنَّ أبا بكر أرسل إلى عليٍّ ليُجيب إلى بيعته فأجابهم عليٌّ بقوله: «ما أسرع ما كذبتم على رسول الله ﷺ وارتددتم، والله ما استخلف رسول الله ﷺ غيري»: «إنَّ الشِّيعة الَّذين يروون هذه الأكذوبة يُكذِّبون بها أنفسهم مرَّتين: الأولى في رواياتهم السَّخيفة عن عليٍّ في زمن الخلفاء الثَّلاثة ممَّا يخالف عقائدهم أنَّه صدرَ عنهُ تقيَّةً، والَّذي يقول لأصحاب رسول الله ﷺ كذبتم على رسول الله ﷺ وارتددتم ولا يخشى أيَّ سوءٍ منهم عليه لا حاجة به إلى التَّقيَّة.

والثَّانية أنَّهم نسوا كيف يجمعون بين هذا الموقف لعليٍّ من أبي بكر والصَّحابة وبين بَيْعَتِه له ولعمر وعثمان»[49].

ويقول في موضع آخر: «هذا هو عليٌّ في صورته التَّاريخيَّة الثَّابتة عنه بأوثق ما ثبتت حقائقُ الماضي، وهو غيرُ عليٍّ في صورته الوهميَّة الكاذبة الَّتي يصوِّره بها الشِّيعة على أنَّه مُرَاءٍ جبانٌ يمدحُ إخوانَه الصَّحابة تقيَّةً ونفاقًا ويُضمر لهم البغضاءَ حسدًا وأنانية.

إنَّ عليًّا أسمى من ذلك وأكرم عند الله... والصُّورةُ الَّتي يصوِّره بها كذبًا مجوسُ هذه الأُمَّة وتلاميذُ اليهوديِّ عبد الله ابن سبأ صورةٌ متناقضة جمعت بين تأليهِ عليٍّ ونعتهِ بأحطِّ النُّعوت وأسواِها»[50].

ختامًا:

وأختمُ المقال بكلمات دعا بهنَّ محبُّ الدِّين رحمه الله، فقال: «اللَّهمَّ ثبِّت علينا ديننا وأَخلاقنا وعقولنا، وعافنَا ممَّا ابتليت به الرَّافضة في دينهم وعقولهم وأخلاقهم يا أرحمَ الرَّاحمين»[51].

رحمَ الله محبَّ الدِّين وجزاه خيرَ ما يُجازي به أنصارَ دينه المُجاهدين، آمين.

(48) مقدِّمة كتاب «مؤتمر النَّجف» مطبوع مع «الخطوط العريضة» (93).
(49) التَّعليق على «مختصر التُّحفة» (322).
(50) مقدِّمة تحقيق «مختصر التُّحفة» (و).
(51) التَّعليق على «المنتقى» (511).

من أقوال الشيخ البشير الإبراهيمي رحمه الله في الشيعة

حسن أيت علجت

إنَّ الحَبْرَ الجزائريَّ[1] الشَّيخَ محمَّدَ البشيرَ الإبراهيميَّ رحمه الله (1306 - 1383هـ) من العُلَمَاءِ المُصْلحين الَّذين جَرَّدُوا أَقْلاَمَهُم وأَلْسِنَتَهُم لمُقَارَعَةِ أَهْلِ البَاطل، وبَيَانِ ما هُمْ عَلَيْه مِنَ الزَّيْغ والضَّلال.

وَأَمْثَالُ هَؤُلاءِ العُلَمَاءِ هُمُ المَقْصُودُونَ بالحَديث المَرويِّ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم مَرفُوعًا: «**يَرِثُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ؛ يَنْفُونَ عَنْهُ: تَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَحْرِيفَ الغَالِينَ**»[2].

ولا غَرْوَ أَنْ يَكُونَ هذا نَوْعًا من أَنْوَاعِ الجِهَاد، كما قال الشَّيْخُ البشير الإبراهيمي رحمه الله عَنْ نَفْسِه: «إِنَّنِي لَمْ أَكُنْ مُجَاهِدًا، وإِذَا كُنْتُهُ؛ ففي شَيْءٍ وَاحِدٍ هُوَ: مُحَارَبَةُ البِدَعِ والضَّلالات، ومَحْوُ الأُمِّيَّة، وتَعْلِيمُ الأُمَّة»[3].

بَلْ قَالَ قَبْلَهُ يَحْيَى بنُ يَحْيى التَّمِيمي (142 - 226 هـ): «الذَّبُّ عَنِ السُّنَّة أَفْضَلُ مِنَ الجِهَاد في سَبِيلِ الله»[4].

وإِنْ كان الشَّيْخُ الإبراهيميُّ رحمه الله يَرَى هذا الأَمْرَ مِن الوَاجِبَاتِ المُتَحَتِّمَة على كُلِّ مَنْ شَرَّفَه الله عز وجل بالعِلْم، حَيْثُ يَقُولُ: «وَاجِبُ العَالِمِ الدِّينيِّ أَنْ يَنْشَطَ إلى الهِدَايَةِ كُلَّمَا نَشطَ الضَّلالُ، وأَنْ يُسَارِعَ إلى نُصْرَةِ الحَقِّ كُلَّمَا رَأَى البَاطِلَ يُصَارِعُهُ، وأَنْ يُحَارِبَ البِدْعَةَ والشَّرَّ والفَسَادَ قَبْلَ أَنْ تَمُدَّ مَدَّهَا، وتَبْلُغَ أَشُدَّهَا، وقَبْلَ أَنْ يَتَعَوَّدَهَا النَّاسُ، فَتَرْسَخَ جُذُورُهَا في النُّفُوسِ، ويَعْسُرَ اقْتِلاَعُهَا»[5].

---

(1) كما سمَّته مجلَّة «الأُخُوَّة الإسلاميَّة» العراقية، انظر: «آثار الشيخ البشير الإبراهيمي» (282/4) ط: دار الغرب الإسلامي.

(2) حديثٌ مَشهُورٌ على اختلاف في ثُبُوته، كما قال العَلاَّمة الألبانيُّ في «تَحرِيم آلات الطَّرَب» (69)، فقد أَعَلَّهُ جَمْعٌ منَ العلماء بالاضطراب والانقطاع، ومع هذا فقد صحَّحه الإمام أحمد كما في «شَرَف أصحَاب الحَديث» للخطيب البغدادي (67)، وصحَّحه - أيضًا - الحافظ العلائي في «بغية الملتمس» (34)، وأشار إلى ثُبوته الحافظ عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (342/1).

(3) «آثاره» (124/4)

(4) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (13/4)،و«سير أعلام النُّبلاء» للإمام الذهبي (518/10).

(5) «آثاره» (117/4)

ومنَ الطَّوائف المنْحرِفَة الَّتي تَعرَّضَ لها الشَّيْخُ الإبراهيمي بالنَّقد، ولأَقْوَالهَا بالنَّقض: «الشِّيعَة» القَائلُون بإمَامَة اثنَيْ عَشَرَ إمامًا مَعصُومًا، ولأَجْل هذا يُلَقِّبُون أنفُسَهُم بـ«الإمَامِيَّة الاثنَيْ عَشْريَّة»، ويَنْتَسبُون زُورًا إلى الإمام جعفر الصَّادق رحمه الله، ولهذا يُلَقِّبُون أَنفُسَهُم بـ«الجعفريَّة».

■■■

أمَّا العُلَماءُ المُصَنِّفُون في الفِرَق والمَقَالات فيُلَقِّبُونَهُم بالرَّافضَة لرَفْضهم إمَامَةَ الشَّيخَيْن: أبي بَكْر الصِّدِّيق وعُمَرَ بْنِ الخطَّاب رضي الله عنهما [6].

■■■

وممَّا يَجْدُرُ التَّنبيهُ إليه، أنَّ كلامَ الشَّيخ الإبراهيميِّ رحمه الله في هذه الفِرْقَة قَليلٌ بالنِّسْبَة لكَلامه في غَيْرِها من الطَّوائف الأخرى المنْحَرِفَة، وذلك ـ والله أعلم ـ لعَدَمِ وُجُود الشِّيعَة في بَلَدِه الجزائر يَوْمَئذ، وغيَابِ الدَّعْوَة إلى عَقَائدِها وفِكْرِها في أَقْطَار المَغْرب عُمُومًا في تلك الفَتْرَة.

■■■

فإلى اسْتعْرَاض بَعْض أَقْوَالِ الشَّيخ الإبراهيمي رحمه الله في الشِّيعَة، وتَحْليلِ مَعَانيهَا:

وَصْفُه للمَذْهَبِ الشيعي بالغُمُوض والتَّنَاقُض

يَصِفُ الشَّيخُ البشيرُ الإبراهيميُّ رحمه الله المَذْهَبَ الشيعيَّ بالغُمُوض والتَّنَاقُض، حيْثُ قال:

«لو أنَّ صلاحَ الدِّين بْنَ يُوسُفَ بْنِ أَيُّوب كان مُصْلحًا اجتماعيًّا أو دينيًّا ـ مع ما تَهَيَّأَ له من القيمَة الحَرْبيَّة ـ: لَمَا نَقَلَ حَالَةَ «الأزهر» مِنْ مَذْهَبٍ وَاحدٍ إلى مَذَاهبَ أَرْبَعَة؛ بَلْ كان يَنْقُلُهُ من ذلك المَذْهَبِ الوَاحدِ الفَرعيِّ، إلى أَصْلِ الأُصُولِ وهو: الكِتَابُ والسُّنَّةُ، ولَوْ فَعَلَ؛ لأَرَاحَ المسلمينَ مِنْ شُرُورِ الخلافَات المذْهَبِيَّة، ولَوَجَدَ جَميعَ مُلاَبَسَاته أَعْوَانًا لَهُ على ذلك؛ لأَنَّ مصْرَ كانَتْ ـ بمَكَانِ صَلاح الدِّين فيهَا ـ هِيَ كُلُّ شَيْء، وقَدْ سَئِمَتْ مِنَ المَذْهَبِ الشيعيِّ لغُمُوضِه وتَنَاقُضِه...» [7].

وهذا الوَصْفُ من الشَّيخ الإبراهيمي لمَذْهَب الشِّيعَة الرَّوَافض يَتَّسِمُ بالدِّقَّة والشُّموليَّة، فهو جَامعٌ مَانعٌ على وَجَازَته، ويَتَجَلَّى هذا مَليًّا فيما يَلي:

أوَّلا: الغُمُوض: والسَّبَبُ الرَّئيسُ لكَوْنِ مَذْهَب الشِّيعَة يَكْتَنفُهُ الغُمُوضُ هو تَدَيُّنُهُم بالتَّقيَّة، وهي إظْهَارُ خلاَفَ ما يُبْطِنُونَ، وقَدْ ذَكَرَ أَحَدُ عُلَمَائهم وهو ابن بابويه القمِّي مَنْزِلَتَها عنْدَهُم، فقَالَ في كتابه «الاعتقادات» (114): «اعتقادُنا في التَّقيَّة أنَّها واجبَةٌ؛ مَنْ تَرَكَهَا بمَنْزلَة مَنْ تَرَكَ الصَّلاَة».

وممَّا يَنْسبُونَهُ كَذبًا وزُورًا إلى جعفر الصادق رحمه الله أنَّه قال: «إنَّكُم على دينٍ مَنْ كَتَمَهُ أَعَزَّهُ الله، ومن أَذَاعَهُ أَذَلَّهُ الله»، كما روى ذلك أبو جعفر الكُلَيْني في كتابه «أصول الكافي» (222/1).

وهذه التَّقيَّةُ ـ التي لَيْسَتْ في الحَقيقَة إلاَّ الكَذبَ والنِّفَاقَ ـ جَعَلَت الاطِّلاعَ على حَقيقَة مَذْهَبهم من الصُّعُوبَة بمَكَان، وقَد اعْتَرَفَ بعضُ عُلَمَائهم بأنَّه لَمْ يُعْلَمْ منْ أَحْكَام دينهم إلاَّ القَليلُ بسَبَبِ التَّقيَّة، فهذا يوسف البَحْرَاني يقول في كتابه «الحدائق الناضرة» (5/1): «فَلَمْ يُعْلَمْ منْ أَحْكَام الدِّين ـ على اليَقين ـ إلاَّ القَليلُ، لامْتزَاج أَخْبَاره بأَخْبَار التَّقيَّة» [8].

ثانيا: التَّنَاقُض: وهو السِّمَةُ البارزَةُ في المَذْهَب الشِّيعيِّ، وهَذَا أَمْرٌ وَاقع مَا له منْ دَافع، سيَّمَا في أَصْلِ الأُصُول عندَهُم وهو: قَضيَّةُ الإمَامَة، التي يقولُ فيها أَحَدُ مَرَاجعهم في هذا العَصْر وهو هادي الطَّهْرَاني في كتابه «وَدَائعُ النُّبُوَّة» (ص115): «إنَّ أَعْظَمَ ما بَعَثَ الله تعالى نَبيَّهُ منَ الدِّين، إنَّما هو أَمْرُ الإمَامَة» [9]، لهذا فإنَّ مَنْ جَحَدَ إمامَةَ أَحَد منْ أَئمَّتهم الاثنَيْ عشر، فهو كافرٌ عندهم، كما قال ابن بابَوَيْه القُمِّي في «الاعتقادات» (111): «واعتقَادُنا فيمَنْ جَحَدَ إمامَةَ أَمير المُؤْمنين والأئمَّة منْ بَعْدِه؛ أنَّه

(6) انظر لذلك مثلا: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (89)، «المِلَل والنِّحَل» للشَّهْرِسْتَاني (155/1)، «التَّبصير في الدِّين» للإسفراييني (34)، وانظر ـ أيضا ـ: «منهاج السُّنَّة» لابن تيمية (34/1 ـ 35، ط: جامعة الإمام) مُهم.

(7) «آثاره» (115/4).

(8) هذه النُّقولُ عن كُتُب الشِّيعة هي بواسطة كتاب «أُصُولُ مَذْهَب الشِّيعَة الإمَاميَّة الاثْنَيْ عَشْريَّة: عَرْضٌ ونَقْدٌ» رسالة دكتوراه لناصر بن عبد الله القفاري (807/2 ـ 815).

(9) المصدر السابق (657/2).

بِمَنْزِلَةِ مَنْ جَحَدَ نُبُوَّةَ الأَنْبِيَاءِ»[10].

وَوَجْهُ التَّنَاقُض في هذه المسألة أنَّهم يقولون: إنَّ الإمامَ وَجَبَ نَصْبُه؛ لأنَّه لُطْفٌ ومَصْلَحَةٌ للعِبَاد، ثُمَّ يَذْكُرون من أَحْوَالِ أئمَّتهم أنَّهم كانوا ـ في واقع الأَمْرِ ـ عاجزين مَقهُورين خائفين لا يُمكِنُهُم أنْ يُظْهِرُوا دينَهُم، فَضْلا أَنْ يكونوا أئمَّةً مُتَوَلِّين بالفعْل، حتَّى إنَّ شيخَ الطَّائفة المفيد قال في «رسائل في الغَيْبَة» (8/4): «إنَّ الأئمَّةَ مِنْ أهل البَيْت عليهم السلام كانوا دائمًا مُطَارَدين مِنْ قِبَلِ السُّلطان، يَعيشُون الخَوْفَ والفَزَعَ، لاحْتمَال الظَّالمين أنَّهم يَرَوْنَ الخروجَ بالسَّيْف، وأنَّهم ممَّنْ يَعْتَقدُ جَمَاعَةٌ فيهم الإمامةَ، وأنَّهُم مَرَاجِعُ لإقَامَة الأحكام، وتَنْفيذ الحُدُود، وهذا أَمْرٌ واضحٌ لا يَشُكُّ فيه أحَدٌ».

أمَّا الغائبُ المُنْتَظَرُ المزعُوم ـ الذي هو في الحَقيقَة مَعْدُومٌ ـ وهو الإمامُ الثَّاني عشر عندهم، فإنَّهم يقولون إنَّه دخل سِرْدَابًا بِسَامُرَّاء بالعراق مُنْذُ أكثرَ من عَشرَة قُرُون، وعمُره ثلاثٌ أو أربعُ سنوات، ولا يَزَالُ مُخْتَفِيًا فيه إلى يَوْم النَّاس هذا، فأيْن المَصْلَحَةُ واللُّطْفُ اللَّذَان يَزْعُمُون؟!

لِهَذَا قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «منهاج السُّنَّة» (121/1)؛ مُخَاطِبًا الشِّيعَةَ: «فَقَوْلُكُم في الإمَامَة مِنْ أَبْعَد الأَقْوَالِ عَنِ الصَّوَاب، ولَوْ لَمْ يَكُنْ فيه إلاَّ أنَّكُم أَوْجَبْتُم الإمَامَةَ لِمَا فيها مِنْ مَصْلَحَة الخَلْق في دينهم ودُنْيَاهُم، وإمَامُكُم صَاحِبُ الوَقْتِ لَمْ يَحْصُلْ لَكُمْ مِنْ جِهَته مَصْلَحَةٌ لا في الدِّين ولا في الدُّنْيَا...».

وقال ـ أيضا ـ في مَعْرِض كَلامه على مُنْتَظَرهم المزعُوم في المصدر السَّابق (241/8 ـ 242): «هُوَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِإمَامَته إمَّا خَائِفٌ عَاجِزٌ، وإمَّا هَارِبٌ مُخْتَفٍ مِنْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعمِائَة سَنَة، وهو لَمْ يَهْدِ ضَالاًّ، ولا أَمَرَ بِمَعْرُوف، وَلاَ نَهَى عَنْ مُنْكَر، ولا نَصَرَ مَظْلُومًا، وَلاَ أَفْتَى أَحَدًا في مَسْأَلة، ولا حَكَمَ في قَضِيَّة، ولا يُعْرَفُ لَهُ وُجُودٌ، فَأَيُّ فَائدَة حَصَلَتْ مِنْ هَذَا لَوْ كان مَوْجُودًا، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ الإسْلاَمُ بِه عَزِيزًا؟!».

(10) نفس المصدر (2/ 714)

إنكارُهُ لِمَا أَحْدَثَهُ الشيعةُ في عَاشُورَاءَ

لقد تَسَنَّى للشَّيْخ البشير الإبراهيمي رحمه الله الاطِّلاعُ على جُمْلَة من مَخَازِي الشِّيعَة الرَّوَافض بِحُضُوره لاحْتفَالهم بِيَوْم عاشوراءَ ذِكْرَى اسْتشْهَاد الحُسَيْن رضي الله عنه، وهو عنْدَهُم يَوْمُ نَدْب وعَويل، وشَقِّ جُيُوب، ولَطْم خُدود، ودُعَاء بدَعْوَى الجاهليَّة، وممَّا زادَ الأَمْرَ شناعَةً ما يُظْهِرونَهُ فيه مِنْ سَبِّ الصَّحابَة الأَبْرَار من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم.

وصَنَّفَ لَهُمُ المَدْعُو عبْدُ الحُسَيْن(!) الموسوي كتَابًا في طُقُوس ومَرَاسيم الاحتفال بعَاشُورَاءَ سَمَّاهُ «المَجَالس الفَاخرة في مَآتم العتْرَة الطَّاهرَة»، وقد ذَكَرَهُ آغا بزرك الطَّهراني في كتابه «الذَّريعة إلى تصانيف الشِّيعة» (364/19)، فقال: «وفي مُقَدِّمَة «المجالس» ذِكْرُ فَضْلِ البُكَاء، وأَسْرَارِ شَهَادَته [أي: الحُسَيْن رضي الله عنه] وفَلْسَفَتهَا».

قال الشَّيخُ البشير الإبراهيمي رحمه الله؛ مُحَذِّرًا المسلمين من بِدْعَة الاحْتفَال بالمَوَالِد والذِّكْرَيَات المُخْتَرَعة:

«...ولا ذلكَ النَّوعُ الشَّائعُ في الأَوْسَاط الشِّيعيَّة من احْتفَالهم يَوْمَ عاشوراءَ بذكْرَى مَقْتَل الحُسَيْن عليه السلام، فإنَّه ـ فَضْلاً عمَّا يَقَعُ فيه مِنَ المُنْكَرَات المُخْجلَة ـ لاَ يُثيرُ إلاَّ الحَفَائظَ والإحَنَ، ولا يُثمرُ إلاَّ تَوْسيعَ شُقَّة الخلاَف.

ولقد حَضَرْتُ احْتفَالَهُم مرَّةً واحدةً بدمشقَ في تُرْبَة تُعْرَفُ بأَرْسَلان، فَعَجِبْتُ كَيْفَ تَصْدُرُ تلْكَ الشَّنَاعَاتُ من مُسْلم، وعَلمْتُ ـ لأَوَّلِ مَرَّة ـ إلى أيِّ حَدٍّ يَنْتَهي التَّعَصُّبُ والغُلُوُّ»[11].

وهذا الأَمْرُ الذي قَرَّره الشَّيْخُ الإبراهيميُّ رحمه الله مِنْ أنَّ احْتفَالات الشِّيعَة بعاشوراءَ مَظنَّةُ إثَارَة نَقْع الفتْنَة، وتَوْسيع شُقَّة الخلاَف، قَدْ وَافَقَ فيه شَيخَ الإسلام ابْنَ تيمية رحمه الله، القَائلَ في «منهاج السُّنَّة» (554/4): «وصَارَ الشَّيْطَانُ بِسَبَب قَتْل الحُسَيْن رضي الله عنه يُحْدِثُ للنَّاس بدْعَتَيْن: بدْعَةَ الحُزْن والنَّوْح يَوْمَ عَاشُورَاءَ مِنَ اللَّطْم والصُّرَاخ والبُكَاء والعَطَش، وإنْشَاد المَرَاثي، وما يُفْضي إلَيْه ذَلكَ مِنْ سَبِّ السَّلَف، ولَعْنهم، وإدْخَال مَنْ لا ذَنْبَ

(11) «آثاره» (332/1).

لَهُ مَعَ ذَوِي الذُّنُوب، حَتَّى يُسَبَّ السَّابِقُون الأَوَّلُون، وتُقْرَأُ أَخْبَارُ مَصْرَعِه، الَّتِي كَثِيرٌ مِنْهَا كَذِبٌ، وكَانَ قَصْدُ مَنْ سَنَّ ذلك فَتْحَ بَابِ الفِتْنَة والفُرْقَة بَيْنَ الأُمَّة، فَإِنَّ هذا لَيْسَ وَاجِبًا ولا مُسْتَحَبًّا بِاتِّفَاقِ المسْلِمين؛ بَلْ إِحْدَاثُ الجَزَعِ والنِّيَاحَة لِلْمَصَائِبِ القَدِيمَة مِنْ أَعْظَمِ ما حَرَّمَهُ اللهُ ورَسُولُهُ...».

■■■

تَبَرُّؤُهُ مِن بَعْضِ عَقَائِدِ الشيعَةِ الشَّنِيعَة

قال الشَّيْخُ البشير الإبراهيمي في ثَنَايَا أُرْجُوزَتِه المَوْسُومَة بـ«تَعْلِيم البِنْت»[12]:

وَمَــذْهَبِي حُبُّ عَلِيٍّ وعُمَرْ
والخُلَفَاء الصَّالِحِينَ فِي الزُّمَـرْ
هَذَا وَلاَ أَحْصُرُهُمْ فِي اثْنَيْ عَشَرْ
لاَ وَلاَ أَرْفَعُهُمْ فَوْقَ الـبَـشَـرْ
وَلا أَنَـالُ وَاحِـدًا مِنْـهُـمْ بِشَرْ

وقد تَضَمَّنَتْ هذه الأَبْيَاتُ اللَّطِيفَةُ جُمْلَةً مِنَ الفَوَائِد والرُّدُود على الشِّيعَة الرَّافِضَة:

أوَّلاً: مَذْهَبُ الشَّيْخ الإبراهيمي رحمه الله مَحَبَّةُ جَمِيع الصَّحَابَة رضي الله عنهم ومُوَالاتُهم، وعَدَمُ ذِكْرِ أَحَدٍ مِنْهُم بِسُوءٍ، كما هو مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّة وَالجَمَاعَة الَّذِينَ مِنْ أُصُولِهم: سَلامَةُ قُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ لأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ[13]، فَهُمْ في باب الصَّحَابَة بَيْنَ الغُلاةِ والجُفَاة: فَلاَ يَغْلُونَ فِي عَلِيٍّ غُلُوَّ الرَّافِضَة، ولا يُكَفِّرُونَهُ تَكْفِيرَ الخَوَارِج، ولا يُكَفِّرُونَ أبا بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ كَمَا تُكَفِّرُهُم الرَّوَافِضُ[14].

ثانيا: لَعَلَّ تَخْصِيصَ الشَّيْخ البشير الإبراهيمي رحمه الله لِعُمَرَ ابْنِ الخَطَّاب رضي الله عنه بالذِّكْرِ دون سَائِرِ الصَّحَابة رضي الله عنهم هو اطِّلاعُهُ شَخْصِيًّا على شِدَّة عَدَاوَة الشِّيعَة الرَّوافض لِعُمَرَ رضي الله عنه، ورُؤْيَتُهُ ذلك بِأُمِّ عَيْنَيْهِ، فقد وَقَفَ الشَّيْخُ الإبراهيميُّ على كَلِمَة خَبِيثَة في أَحَدِ الكُتُبِ الشِّيعيَّةِ فيها طَعْنٌ آثِمٌ في هذا الصَّحابيِّ الجليل رضي الله عنه.

وما أَحْسَنَ وَصْفَ الإِمَام مالك رحمه الله لِمَنْزِلَة عُمَرَ رضي الله عنه من النبيِّ ﷺ، وذلك يَوْمَ أَنْ سَأَلَه الخَلِيفَةُ هارونُ الرَّشِيدُ قَائِلاً: أَخْبِرْنِي عَنْ مَنْزِلَة أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فقال الإمامُ مالكٌ: «مَنْزِلَتُهُمَا مِنْهُ فِي حَيَاته، كَمَنْزِلَتِهِمَا بَعْدَ وَفَاته»، فَقَالَ الرَّشِيدُ: شَفَيْتَنِي يَا مَالِكُ[15].

ووُقُوفُ الشَّيْخِ البَشير الإبراهيمي رحمه الله على هذا الأَمْرِ الفَظِيع، نَقَلَهُ الشَّيْخُ مُحِبُّ الدِّين الخطيب رحمه الله (1303 ـ 1389)، حَيْثُ قال في كتابه «الخُطُوطُ العَرِيضَةُ لِلأُسُسِ الَّتِي قَامَ عَلَيْهَا دِينُ الشِّيعَةِ الإِمَامِيَّة الاثْنَيْ عَشْرِيَّة» (ص7): «وإِنَّ مراكزَ النَّشْرِ هذه للدِّعَايَة الشِّيعيَّة صَدَرَ عَنْها في السِّنِين الأَخِيرَة من الكُتُب الَّتي تَهْدِمُ فِكْرَةَ التَّفَاهُم والتَّقْرِيب ما تَقْشَعِرُّ منه الأَبْدَانُ، ومن ذلك: كِتَابٌ اسْمُهُ «الزَّهْراء»[16] في ثلاثة أجزاء، نَشَرَهُ عُلَمَاءُ النَّجَف وقَالُوا فيه عن أمير المؤمنين عُمَرَ بْنِ الخَطَّاب: إِنَّه كان مُبْتَلًى بِدَاءٍ لا يَشْفِيه مِنْهُ إلاَّ مَاءُ الرِّجَال!

وقد رأى ذلك الأستاذُ البشيرُ الإبراهيمي شَيْخُ عُلَمَاءِ الجزائر عند زيارته الأُولى للعِرَاق».

ثالثا: تَبَرُّؤُ الشَّيْخِ البشير الإبراهيمي رحمه الله مِنْ عَقِيدَة الشِّيعَة القَائِلِين بِحَصْرِ الأَئِمَّة في اثْنَيْ عشرَ إمامًا، وهي عقيدةٌ يُكَذِّبُهَا الشَّرْعُ والوَاقِعُ:

فأَمَّا الشَّرْعُ: فلا يُوجَدُ نَصٌّ صَحِيحٌ صَرِيحٌ في أَنَّه لا يَتولَّى إِمَامَةَ المسلمين إلاَّ هؤلاء الاثْنَا عَشَرَ الَّذِين تَدَّعِيهِم الرَّافضة.

وأَمَّا الوَاقِعُ: فإِنَّه لَمْ يَتَوَلَّ أَحَدٌ من أئمتِّهم الاثْنَيْ عشر الخلافَةَ سِوَى عَلِيِّ بْنِ أبي طالب رضي الله عنه.

فهذه العَقِيدَةُ بَاطِلَةٌ كَيْفَمَا قَلَّبْتَهَا.

رابعا: تَبَرُّؤُ الشَّيْخِ البشير الإبراهيمي رحمه الله مِنْ غُلُوِّ الشِّيعَة في أئمَّتهم الاثْنَيْ عَشَر، ورفْعهمْ فَوْقَ البَشَر، وهذا أَمْرٌ يَشْتَرِكُ فيه عُلَمَاؤُهم المتقدِّمون والمتَأَخِّرون، ففي المتقدِّمين نَجِدُ ـ مَثَلاً

(12) «آثاره» (132/4).
(13) انظر: «العقيدة الواسطيَّة» لابن تيمية ضمن «مجموع فتاواه» (152/3).
(14) عن «منهاج السنة» لابن تيمية (469/3، ط: جامعة الإمام).
(15) انظر: «فتاوى ابن تيمية» (457/4).
(16) كتاب «الزَّهراء في السنَّة والتَّاريخ والأدب» لمحمد كاظم الكفائي، وقد ذكره آغا بزرك الطَّهراني في «الذَّريعة إلى تصانيف الشيعة» (60/25 ـ ط: دار الأضواء ـ بيروت).

ـ أبا جعفر الكُلَيْني الذي يُلقِّبُه الشِّيعةُ بثقة الإسلام، يَذْكُرُ في كتابه «أُصُول الكَافي» ـ وهو أَحَدُ أُصُولهم الأربعة المُعْتَمَدَة ـ عِدَّةَ أَبْوابٍ هِيَ بِمَثَابَةِ العَنَاوين لموضوع الأحاديث المُدْرَجَة تَحْتَهَا، ومن هذه الأَبْوَاب:[17]

في (227/1): «بَابٌ أَنَّ الأَئمَّةَ عليهم السلام عِنْدَهُم جميعُ الكُتُبِ الَّتي نَزَلَت مِنْ عنْدِ الله عز وجل، وأنَّهُم يَعْرِفُونَهَا على اختلاف أَلْسِنَتِهَا».

في (255/1): «بابٌ أَنَّ الأئمَّةَ عليهم السلام يَعْلَمُون جَميعَ العُلُوم التي خَرَجَتْ إلى الملائكة والأنبياء والرُّسل عليهم السلام».

في (258/1): «بابٌ أَنَّ الأئمَّةَ عليهم السلام يَعْلَمُونَ مَتَى يَمُوتُون، وأنَّهم لا يَمُوتُونَ إلاَّ باخْتِيَارٍ مِنْهُم».

في (260/1): «بابٌ أَنَّ الأئمَّةَ عليهم السلام يَعْلَمُون عِلْمَ ما كان وما يَكُونُ، وأنَّه لا يَخْفَى عَلَيْهِم الشَّيْءُ».

هذا في المتقدِّمين، أَمَّا في المتأخِّرين فنَجِدُ الخُمَيْنيَّ قَائدَ الثَّوْرَةِ الشِّيعيَّة الإيرانيَّة يقولُ في كتابه «الحكومة الإسلامية» (ص52/ط: بيروت): «إنَّ للإِمَام مَقَامًا مَحْمُودًا ودَرَجَةً سَامِيَةً وخلافَةً تَكْوينيَّةً تَخْضَعُ لولاَيَتِهَا وسَيْطَرَتِهَا جَميعُ ذَرَّات الكَوْن، وإنَّ مِنْ ضَرُورَات مَذْهَبِنَا أَنَّ لأَئمَّتنَا مَقَامًا لا يَبْلُغُهُ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نَبيٌّ مُرْسَلٌ».

وللشَّيْخ البشير الإبراهيمي رحمه الله كلمَةٌ طيِّبَةٌ في ذَمِّ مثْلِ هَذَا الغُلُوِّ، وبَيانِ بعض آثاره المُهْلكَة، حَيْثُ قال: «وإنَّ المسْلمينَ غَلَوْا في تَعْظيم بَعْضِ الأَسْمَاء غُلُوًّا مُنْكَرًا، فأدَّاهُمْ ذلك الغُلُوُّ إلى نَوْعٍ غريبٍ منْ عبَادَة الأَسْمَاء، نَعَاهُ القرآنُ على مَنْ قَبْلَنَا ليَعظَنَا، ويُحَذِّرَنَا ما صَنَعُوا، وقد عَزَلَ عُمَرُ خَالدَ بْنَ الوليد، وقال: «خشيتُ أَنْ يَفْتَتنَ به النَّاسُ»، ونَحْنُ حينَ نحْكُمُ على الأَشْيَاء؛ نَحْكُمُ عليها بآثَارها، وآثَارُ هذا الغُلُوِّ في المسلمين كانَت الشَّرَّ المُسْتَطيرَ والتفرُّقَ المَاحقَ».[18]

■■■

فَائدَةٌ في أنَّ البِدَعَ بَريدُ الكُفر والإلْحَاد.

من الكَلمَات المأثُورَة عن السَّلَف قَوْلُهُم: «الْبِدَعُ بَرِيدُ الكُفْر»[19]، وقد قرَّرَ هذا المَعْنَى الشَّيخُ الإبراهيمي رحمه الله، فقال:

«إنَّ شُيُوعَ ضَلالاَت العَقَائد وبِدَع العبَادَات والخِلاف في الدِّين، هو الَّذي جَرَّ على المسلمين هَذَا التَّحَلُّلَ من الدِّين، وهذا البُعْدَ عنْ أَصْلَيْه الأَصْليَّيْن، وهو الذي جَرَّدَهُمْ منْ مَزَايَاهُ وأخْلاَقه حتَّى وصَلُوا إلى ما نَرَاهُ، وتلْكَ الخلاَلُ منْ إقْرَار البدَع والضَّلالاَت هيَ الَّتي مَهَّدَت السَّبيلَ لدُخُول الإلْحَاد على النُّفُوس، وهَيَّأَت النُّفُوسَ لقَبُول الإلْحَاد.

ومُحَالٌ أَنْ يَنْفُذَ الإلْحَادُ إلى النُّفُوس المؤْمنَة؛ فإنَّ الإيمَانَ حصْنٌ حَصينٌ للنُّفُوس الَّتي تَحْملُه، ولكنَّ الضَّلالات والبدَعَ تَرْمي الجدَّ بالهُوَيْنَا، وتَرْمي الحَصَانَةَ بالوَهْن، وتَرْمي الحَقيقَةَ بالوَهْم، فإذَا هذه النُّفُوسُ كالثُّغُور المفْتُوحَة لكُلِّ مُهَاجم»[20].

وأكَّدَ هذه النَّظْرَةَ الثَّاقبَةَ والفكْرَةَ الصَّائبَةَ الشَّيْخُ مُحبُّ الدِّين الخطيب رحمه الله؛ إذْ قال في «الخُطُوط العَريضَة» (ص 44): «إنَّ الشُّيُوعيَّةَ الَّتي تَفَاقَمَتْ في العرَاق وبحزب تودة في إيران. أكْثَر ممَّا كان لَهَا منْ أثَر في سَائر العَالَم الإسلاَميِّ. هيَ وَليدَةُ التَّشَيُّع، فالشُّيُوعيُّون في ذَيْنكَ القُطْرَيْن منْ صَميم أَبْنَاء الشِّيعَة، وَقَدْ وَجَدُوا المذهَبَ الشِّيعيَّ عَريقاً في الخُرَافَات والأَوْهَام والأكَاذيب الَّتي لا تُعْقَلُ؛ فَكَفَرُوا به، وَوَجَدُوا أَمَامَهُمْ مُنَظَّمَات شُيُوعيَّةً ذَات دُعَاة، ولَهَا كُتُبٌ بمُخْتَلف اللُّغَات، وهيَ تَسيرُ عَلَى أَسَاليبَ علْميَّة اقْتصَاديَّة وغَيْرهَا في الدَّعْوَة، فَوَقَعُوا في أَحَابيلهَا، وَلَوْ أَنَّهُمْ عَرَفُوا الدِّينَ الإسلاَميَّ بفطْرَته، وَتَعَلَّمُوهُ سَليمًا منْ غَيْر طَريق التَّشَيُّع؛ لَعَصَمَهُمْ ذَلكَ عَن السُّقُوط في هذه الهُوَّة».

■■■

هذا؛ والله عز وجل نَسْأَلُ أَنْ يُثَبِّتَنَا على السُّنَّة إلى أنْ نَلْقَاه، إنَّه وَليُّ ذلك والقَادرُ عليه، والحمد لله ربِّ العالمين.

■■■

(17) عن كتاب: «أَغُلُوٌّ في بَعْض القَرَابَة، وجَفَاءٌ في الأَنْبِيَاء والصَّحَابَة؟!» للشيخ عبد المحسن العبَّاد (ص: 10) ط: دار المغني.

(18) «آثاره» (173/1 ـ 174).

(19) انظر: «فتاوى ابن تيمية» (552/5).

(20) «آثاره» (202/4).

الانحراف الفكري عند الشيعة

وأثره في بناء الشخصية

فريد عزوق
طالب في مرحلة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية
بالمدينة النبوية

والرَّافضة ينطلقون في فكرهم المنحرف من مصادر اخترعوها من عندهم، يعطونها صفة القداسة والعصمة بزعم أنَّها من الله تعالى، معرضين عن الأصول الَّتي يرجع إليها المسلمون من الكتاب والسُّنَّة، بدعوى أنَّها أصول دخلها التَّحريف والتَّبديل، فلا يرجع إليها إلاَّ تأوُّلاً أو تقيَّة أو مصلحة. وبالمقابل جعلوا أئمَّتهم في رتبة من القداسة والعصمة بحيث لا يبلغها ملك مقرَّب ولا نبيٌّ مرسل

ليس خافيًا على ذي عقل أنَّ أيَّ انحراف ـ مهما كان نوعه ـ يرجع في الأساس إلى طبيعة أصوله المرجعيَّة وكذا إلى مصادر التَّلقِّي وطرائق الاستدلال.

وقد بيَّن الله تعالى في كتابه أنَّ انحراف الأمم السَّابقة ـ كاليهود مثلاً ـ كان في تحريفهم التَّوراة والإنجيل، والاعتماد على التّلمود الَّذي وضعوه، وإلى الغلوِّ في أحبارهم وتقديسهم وتقديمهم على أنبيائهم ورسلهم؛ ممَّا أورث شخصيَّة يهوديَّة تتَّسم بالعدوانيَّة والاستعلاء والشُّعور بأفضليَّتها على جميع الأمم كونه شعب الله المختار.

وقد وجد في أمَّتنا مَن انحرف عن صراط الله المستقيم واتَّبع سنن من ضلَّ مِنْ قبل، فصدقت نبوَّة نبيِّنا ﷺ في تفرُّق الأمَّة واختلافها.

ومن الفرق الضَّالة الَّتي أشبهت اليهود في مسلكهم الانحراف فرقة الشِّيعة الإماميَّة الاثني عشريَّة الَّتي ظهر خطرها وفسادها للنَّاس.

والرَّافضة ينطلقون في فكرهم المنحرف من مصادر اخترعوها من عندهم، يعطونها صفة القداسة والعصمة بزعم أنَّها من الله تعالى، معرضين عن الأصول الَّتي يرجع إليها المسلمون من الكتاب والسُّنَّة، بدعوى أنَّها أصول دخلها التَّحريف والتَّبديل[1]، فلا يرجع إليها إلاَّ تأوُّلاً أو تقيَّة أو مصلحة.

وبالمقابل جعلوا أئمَّتهم في رتبة من القداسة والعصمة بحيث لا يبلغها ملك مقرَّب ولا نبيٌّ مرسل[2].

وفي مجال الاستنباط والاستدلال جعلوا مخالفة أهل السُّنَّة والجماعة أصلاً معتبرًا ودليلاً مرجّحًا في حالة التَّعارض وتعدُّد الأقوال، هكذا دونَمَا إعمالٍ للقواعد الأصوليَّة، إذ مجرَّد مخالفة أهل السُّنَّة كاف في ترجيح المسائل والآراء[3]، وفي ظلِّ هذا الانحراف الفكري يتربَّى الشِّيعي مستسلمًا لآراء أئمَّته وتنمو شخصيَّته بناء على هذا الانحراف.

وللعاقل أن يحكم على شخصيَّتين؛ إحداهما تربَّت على هدي الكتاب والسُّنَّة وشخصيَّة نمت في ظلِّ الخرافة والحقد لكلِّ ما

(1) يقول الكاشاني ـ أحد علماء الرَّافضة ـ في «تفسير الصَّافي» (1/49): «المستفاد من الرِّوايات من طريق أهل البيت عليهم السَّلام؛ أنَّ القرآن الَّذي بين أظهرنا ليس بتمامه، كما أنزل على محمَّد ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغيَّر محرَّف، وأنَّه قد حذف منه أشياء كثيرة، منها اسم عليٍّ عليه السلام في كثير من المواضع، ومنها غير ذلك، وأنَّه ليس أيضًا على التَّرتيب المرضي عند الله وعند رسوله صلَّى الله عليه وآله وسلم».

(2) يؤكِّد ذلك أحدُ شيوخهم المعتمدين محمَّد رضا المظفر في كتابه «عقائد الإماميَّة» (ص70): «بل نعتقد أنَّ أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليَّهم وليُّه، وعدوَّهم عدوُّه، ولا يجوز الرَّدّ عليهم، والرَّادُّ عليهم كالرَّادِّ على الرَّسول والرَّادُّ على الرَّسول كالرَّادِّ على الله تعالى، فيجب التَّسليم لهم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم، ولهذا نعتقد أنَّ الأحكام الشَّرعيَّة الإلهيَّة لا تستقى إلاَّ من نمير مائهم ولا يصحُّ أخذها إلاَّ منهم».

(3) من ذلك ما رواه ابن بابويه القُمِّي في كتابه «علل الشرائع» (ص531) عن عليّ ابن أسباط، قال: «قلت للرِّضا عليه السلام: يحدث الأمر لا أجد بدًّا من معرفته، وليس في البلد الَّذي أنا فيه أحد أستفتيه من مواليك؟ قال: ائت فقيه البلد فاستفته من أمرك، فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فإنَّ الحقَّ فيه» [«رسالة التَّعادل والتَّرجيح» للسَّيِّد الخميني (ص82)]، ولمزيد التَّفصيل يُنظر دراسة بعنوان «أصول مذهب الشِّيعة الإماميَّة الاثني عشريَّة عرض ونقد» لصاحبها الدُّكتور ناصر بن عبد الله ابن علي القفاري.

هو سنيٌّ، واستسلام يشبه الخنوع لدعاتهم ولو كان ذلك يقتضي تضييع الطَّاعات والشِّرك في العبادات.

لقد أثَّر المنهج الرَّافضي سلبًا في بناء نفوسهم ممَّا أوجد عندهم شخصيَّة موغلة في الغلوِّ، قابلة للانحراف، تتَّسم بسمات من أهمِّها:

ـ الاضطراب وعدم التَّوازن: يظهر ذلك جليًّا في مبادئهم الفاسدة الَّتي لا يحيدون عنها ويعدُّونها أساس بقائهم وظهورهم، وعلى رأسها التَّقيَّة الَّتي هي دينٌ يلتزم به كلُّ رافضيٍّ في تعامله مع أهل السُّنَّة خصوصًا وغيرهم عمومًا[4]، ومفهومها لديهم: «**كتمان الحقِّ وستر الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررًا في الدُّنيا والدِّين**»[5]، وحقيقتها كما قال الغزالي رحمه الله: «**كلُّ زنديق مستتر بالكفر يرى التَّقيَّة دينًا، ويعتقد النِّفاق وإظهار خلاف المعتقد عند استشعار الخوف حقًّا**»[6].

وهذا يدلُّ على أنَّ معاملة النَّاس من غير الرَّافضة تقوم على أساس المخادعة وإساءة الظَّنِّ واعتبارهم أعداء يجب الحذر منهم.

والتَّقيَّة عندهم هي الكذب بعينه حتَّى وإن ألبسوه لبوس الدِّين.

والعاقل يرى أنَّ شخصيَّة بهذه السِّمة تعيش نوعًا من الانفصام والاختلال والاضطراب، ولا يمكن أن تثبت على حال، وهي أشبه ما تكون بشخصيَّة المنافق في تلوُّنه ومكره.

ـ الحقد والبغض لكلِّ سنيٍّ: بدءًا بالصَّحابة وانتهاءً با**لمسلمين** عمومًا، يظهر ذلك جليًّا في لعنهم الخلفاء الرَّاشدين **أبا بكر** وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وأمَّهات المؤمنين رضوان الله **عليهنَّ**، وتكفيرهم لكلِّ من لا يؤمن بعقيدتهم المنحرفة، وبلغ بهم **البغض** لسادتنا الخلفاء أن أسَّسوا مبدأ وهميًّا وعقيدة ضالَّة **أسموها** «الرَّجعة»[7]، وهي تقوم على إرجاع الله تعالى للخلفاء **الرَّاشدين** أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم إلى الدُّنيا للاقتصاص **منهم** لاغتصابهم الخلافة من آل البيت زعموا! ثمَّ إماتتهم بعد أن يأخذ الأئمَّة حقَّهم منهم تعذيبًا وتنكيلاً وذلك قبل خروج المهدي، وكذا رجعة الرَّافضة جميعًا في مقابل غيرهم ليتمحَّض أهل الإيمان من أهل الكفر في نظرهم، وهذا الاعتقاد المنحرف لا يشكُّ عاقل في بطلانه وأنَّه بُنِيَ على أساس إشباع حاجتهم النَّفسيَّة للبغض والحقد، وهذا مرض نفسيٌّ يعيق بناء الشَّخصيَّة المعتدلة السَّويَّة ويصدُّها عن سماع كلِّ ناصح أمين.

ـ السَّبُّ والطَّعن في عرض النَّبيِّ ﷺ من خلال اتِّهام الصِّدِّيقة المبرَّأة من فوق سبع سموات أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالفاحشة ـ لعنة الله على الكاذبين ـ؛ فأشبهوا بذلك المنافقين في هذه الأمَّة واليهود في الأمم السَّابقة الَّذين رموا مريم ـ عليها السَّلام ـ بالفاحشة وأنَّها حملت من يوسف النَّجَّار، وتغافل الرَّافضة قصدًا عن الآيات الَّتي أنزلها الله تعالى تبرئةً لها من إفك المنافقين، وراحوا يمارسون هوايات الكذب والدَّجل بتأويل آيات أنزلها الله في بني إسرائيل ليجعلوها في حقِّ الطَّاهرة المطهَّرة أمِّنا عائشة رضي الله عنها في استنباط خرافيٍّ يستخفُّ بعقول أتباعهم[8]، وينمُّ عن شخصيَّة عدوانيَّة غير متَّزنة.

ومن عجب أنَّ كلَّ ما رمى الرَّافضة أهل السُّنَّة به من باطل؛ فإنَّ الله تعالى عاملهم بنقيض قصدهم، فادِّعاؤهم أنَّهم الأطهار

(4) روى الكليني في «أصول الكافي» (217/2) أنَّ جعفر بن محمَّد قال: «**إنَّ تسعة** أعشار الدِّين في التَّقيَّة، ولا دين لمن لا تقيَّة له».

(5) المفيد، تصحيح الاعتقاد: (ص137).

(6) «فضائح الباطنيَّة» (ص160).

(7) قال ابن بابوية في «الاعتقادات» (ص90): «واعتقادنا في الرَّجعة أنَّها حقٌّ».

(8) حيث فسَّروا البقرة بأمِّنا عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: 67].

لانتسابهم لآل البيت ـ زعموا ـ يكذِّبه واقع الحال بتحليلهم لزواج المتعة وهو زنا مبطَّن، رغم أنَّه يشترط فيه عقد القبول والإيجاب لكنَّه يأخذ صورة الزِّنا[9] في عدم التَّوارث والتَّحلُّل من تبعات السُّكنى والنَّفقة وربَّما انتساب الولد في حالة حملها منه[10]، كما أنَّهم يجمعون بين المرأة وعمَّتها، وبين المرأة وخالتها ولا يشترطون إلاَّ إذنها، وادِّعاؤهم أنَّهم آل البيت ومحبُّوه يكذِّبه خذلانهم و تخلُّفهم عن نصر أئمَّتهم كما خذلوا عليًّا وحسينًا وزيدًا وغيرهم ، وصدق من قال:

إذا ساءَ فِعْلُ المَرْءِ ساءَتْ ظُنُونُهُ
وَصَدَّقَ مَا يَعتَـادُهُ مِـن تَوَهُّـمِ

ـ تقديس الـذَّات: لقد بلغ الأمـر بالرَّافضة إلى تضخيم شخصيَّتهم لإشباع حاجة الغرور لديهم واحتقار الغير من أهل السُّنَّة أن عدُّوا أنفسهم المحبوبين عنده المقرَّبين لديه، فهم آل البيت الأطهار ـ كذبوا ـ، ومن ثمَّ فَهُمْ أهل الجنَّة وأنَّ من عداهم من الأمَّة لا يدخلون الجنَّة بل يخلدون في النار[11]، بل بلغ الغلوُّ ببعض شيعتهم أن اعتقدوا أنَّ الله خلقهم من طين الجنَّة وأنَّ أهل السُّنَّة وغيرهم خلقوا من طينة النَّار والعياذ بالله[12]، وإمعانًا في احتقار غيرهم وبخاصَّة أهل السُّنَّة فقد عدُّوهم أنجاسًا لا يجوز ملامستهم والتَّطهُّر منهم واجب[13]، ومن إفراطهم في تقديس ذاتهم أن عدُّوا الأنبياء تبعًا لهم؛ لأنَّهم الأصل وغيرهم يفضلون بقدر مناصرتهم ومشايعتهم[14].

والحاصل أنَّ شخصيَّة الرَّافضة شخصيَّة منحرفة لفساد أصولها المكوِّنة لها.

وقد يتساءل بعض العقلاء: كيف لهذا المذهب الباطل أن يقدر على ترسيخ فكره في أتباعه؟!

والجواب أنَّ أئمَّتهم وآياتهم يُربُّون الأتباع منذ الصِّغر على العاطفة وتجميد عقولهم وشحن نفوسهم بوسائل متعدِّدة؛ منها لطم الخدود وجرح الرُّؤوس والنِّياحة والبكاء وجلد الذَّات وسبِّ الصَّحابة حتَّى يمتلأ النَّاشئة غيظًا يعميهم عن تبصُّر الحقِّ، وقد قيل: التَّعصُّب أعمى.

وقد يتساءل آخرون:

كيف لهذا المذهب أن يروج بين أهل السُّنَّة على الرّغم من فساده؟!

والجواب أنَّ تسويق مذهب الرَّفض بين أهل السُّنَّة يتمُّ بطرق منها:

ـ استغلال العاطفة الدِّينيَّة بإظهار الرَّافضي مناصرًا لقضايا المسلمين، ومنها قضيَّة فلسطين.

ـ حشد القنوات الدِّعائيَّة واستعمال الإغراءات والشُّبهات للتَّأثير في جهلة المسلمين وعامَّتهم.

□□□

وعليه ننصح هؤلاء بالرُّجوع إلى مذهب الحقِّ دين الفطرة الَّذي يبني نفوسًا مطمئنَّة ومتَّزنة، تعرف حقَّ ربِّها وحقَّ غيره من غير إفراط ولا تفريط.

❀❀❀

(9) بل نصَّ علماؤهم ومنهم الخميني في كتابه «تحرير الوسيلة» (288/2) على جواز التَّمتُّع حتَّى بالزَّانية العاهرة المحترفة للزِّنى، قال: «يجوز التَّمتُّع بالزَّانية على كراهية، خصوصًا لو كانت من العواهر والمشهورات بالزِّنى»، ولمزيد التَّوسع ينظر كتاب «الفاضح لمذهب الشِّيعة الإماميَّة» لصاحبه حامد الإدريسي.

(10) ذكرت مجلَّة الشِّراع الشِّيعيَّة ـ العدد (684) ـ السَّنة الرَّابعة، الصَّفحة (4): أنَّ الرَّئيس رفسنجاني أشار في حديث له، إلى وجود ربع مليون لقيط في إيران بسبب زواج المتعة، وقد وصفت الصَّحيفة مدينة مشهد المقدَّسة عندهم: بأنَّها تكثر فيها المتعة، وأنَّها المدينة الأكثر انحلالاً على الصَّعيد الأخلاقي في آسيا. [ينظر المرجع السَّابق (ص71)].

(11) روى البرقي في «المحاسن» (ص147) عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال: «ما أحد على ملَّة إبراهيم إلاَّ نحن وشيعتنا وسائر النَّاس منها براء» وروى الكليني في «روضة الكافي» (145/8) عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال لبعض أتباعه: «أمَّا والله إنَّكم لعلى الحقِّ وإنَّ من خالفكم لعلى غير الحقِّ».

(12) كما ورد ذلك عن المجلسي في «بحار الأنوار» (9/25) عن أبي عبد الله أنَّه قال: «إنَّ الله خلق المؤمن من طينة الجنَّة وخلق النَّاصب من طينة النَّار».

(13) فقد صرَّح مرشدهم الخميني بذلك قائلاً في «تحرير الوسيلة» (107/1): «وأمَّا النَّواصب والخوارج ـ لعنهما الله ـ فهما نجسان من غير توقُّف» [«تحرير الوسيلة» (107/1)].

(14) كما جاء في تفسير قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ ٨٣﴾ [الصافات]، قالوا: أي إنَّ إبراهيم من شيعة علي [البحراني/«تفسير البرهان» (20/4)، وانظر: «تفسير القُمِّي» (323/2)، المجلسي/«بحار الأنوار» (12/68 ـ 13)، عبَّاس القُمِّي/ «سفينة البحار» (732/1)، البحراني/ «المعالم الزلفى» (ص304)، الطريحي/ «مجمع البحرين» (356/2).

أمينة حدّاد
ليسانس في الشريعة الإسلامية

هذه هي المتعة

من دلائل صدقه ﷺ في قوله: «شَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا» واقع الشِّيعة، فمن يطالع كتبهم ويتابع أحوالهم يجدهم قومًا شيَّع الهوى جموعهم، كما سيَّع[1] الباطل عقولهم فصارت كالصَّخر الأصمِّ لا ينفذ إليها هدى ولا يخرج منها حقٌّ. وإنَّك لا تطأ على أرض ضلالتهم موطئًا إلاَّ برز لك من يرميك صريحًا بالمِعراض أو يتَّقيك بالمعاريض، كلَّما عجزوا عن العِراك نصبوا الشِّبَاك فهم بين شقاقٍ ونفاق. فحريٌّ بك أن تُبَصَّر بباطلهم، ولا تحسبنَّه واقعًا فقط في تلويثهم للأذهان أو تحريفهم القرآن، بل قد جاوزوا إلى انتهاك حرمة الأعراض والأبدان وذلك تحت مسمَّى «زواج المتعة»، وإليك البيان والبرهان.

(1) سيَّع الحائط ونحوه: طلاه بالطِّين.



تعريف المتعة

نكاح المتعة هو قول الرَّجل للمرأة: أعطيك كذا على أن أتمتَّع بك يومًا أو شهرًا سواء قدَّر المتعة بمدَّة معلومة كما سبق، أو قدَّرها بمدَّة مجهولة كقوله: أعطيك كذا على أن أتمتَّع بك حتَّى يقدم زيد، مثلاً[1].

وكان مباحًا في أوَّل الإسلام ثمَّ حرِّم، وقد ورد في ذلك أحاديث منها:

. خبر عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه **أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن متعة النِّساء**[2].

ومنها: ما أخبر به الرَّبيع بن سبرة الجهني أنَّ أباه حدَّثه أنَّه كان مع رسول الله ﷺ فقال: «**يا أيُّها النَّاس إنِّي قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النِّساء، وإنَّ الله قد حرَّم ذلك إلى يوم القيامة**»[3]، فأمنًا بقوله ﷺ: «**إلى يوم القيامة**» نسخ التَّحريم.

قال القرطبيُّ: «الرِّوايات كلُّها متَّفقة على أنَّ زمن إباحة المتعة لم يطل، وأنَّه حرِّم، ثمَّ أجمع السَّلف والخلف على تحريمها، إلاَّ من لا يلتفت إليه من الرَّوافض»[4].

بل إنَّ مسألة المتعة حيثما ذكرت عُلم أنَّ المُعنين بها هم الشِّيعة، لذلك عدَّها العلماء من المسائل الَّتي تميَّز بها الشِّيعة عن غيرهم[5].

وللشِّيعة مع المتعة تناقضات وعجائب ومخالفات وغرائب بعضها يدركه الطَّالب المبتدئ فضلاً عن المتضلِّع المنتهي، وأخرى قد استخرجها الفضلاء من صفحات مطويَّة وفتاوى مرويَّة في مراجع القوم ومصادرهم.

(1) «الموسوعة الفقهيَّة الكويتيَّة» (333/41).
(2) رواه البخاري (4216)، مسلم (1407).
(3) رواه مسلم (1406).
(4) «الفتح» (217/9).
(5) انظر: «مسائل الفروع الواردة في مصنَّفات العقيدة» (21ـ22).

أوجه مخالفة المتعة للنكاح الشرعي

ـ أوّلاً: إنَّ النِّكاح شُرِع للتَّناسل على القصد الأوَّل، ويليه طلب السَّكن والازدواج والتَّعاون على المصالح الدُّنيويَّة والأخرويَّة[6]، قال الطَّاهر بن عاشور: «الدُّخول في عقدة النِّكاح على التَّوقيت والتَّأجيل يقرِّبه من عقود الإجارات، ويخلع له ذلك المعنى المقدَّس الَّذي ينبعث في نفس الزَّوجين من نيَّة كليهما أن يكون قرينًا للآخر ما صلح الحال بينهما؛ فإنَّ الشَّيء المؤقَّت المؤجَّل يهجس في النَّفس انتظار محلِّ أجله، ويبعث فيها التَّدبير إلى تهيئة ما يخلفه به عند إبَّان انتهائه، وفي ذلك حدوث تبلبلات واضطرابات فكريَّة، وانصراف كلٍّ من الزَّوجين عن إخلاص الودِّ للآخر»[7].

ولهذا المعنى قال الإمام الشَّافعي: «الفرج لا يحلُّ إلاَّ بأن يحلَّ على الأبد»[8].

ـ ثانيًا: نكاح المتعة باطل لانتفاء شروط الصِّحَّة فيه من وليٍّ وإشهاد، كما يجوز للمرأة فيه تزويجها نفسها مع الكتمان، وكلُّ هذا مخالف لشرط النِّكاح الشَّرعي كما جاء مبيَّنًا في خبر عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «**لاَ نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ**»[9]، وإذ لم يلتزم الشِّيعة بذلك صَدَقَ فيهم قول النَّبيِّ ﷺ: «**لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الحِرَ وَالحَرِيرَ**»[10]، والحِرُ: ارتكاب الفرج بغير حلِّه.

ـ ثالثًا: لا يلزم في المتعة ما يلزم في النِّكاح المشروع من نفقة ومبيت وسكن، ولا يلحق بها نسب ولا يحصل بها إحصان، بل لا يترتَّب عليها إلاَّ ما يترتَّب على السِّفاح من بذل الفرج مقابل ثمنٍ بخس، فلو أرادت المرأة أن تنتقل من رجل لآخر لساغ لها ذلك بالمتعة، ولو أراد رجل أن يجمع بين عددٍ غير محصور من النِّساء ولو في ليلة لوجد إلى ذلك سبيلاً، بل كان مغفورًا له؛ جاء في كتاب «مستدرك الوسيلة» لهم: عن صالح بن عقبة عن أبيه عن الباقر عليه السلام قال: قلت: للمتمتِّع ثواب؟ قال: «إن كان يريد بذلك الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وخلافًا لفلان[11] لم يكلِّمها كلمةً إلاَّ كتب الله له حسنة، وإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنبًا، فإذا اغتسل غفر الله له بعدد مرِّ الماء على شعره» قال: قلت: بعدد الشَّعر؟! قال: «نعم»[12].

فليتأمَّل الشِّيعة ـ وهم يسلِّمون صحَّة هذا الخبر ـ كيف أثار هذا الثَّواب عند الشِّيعي نفسه الدَّهشة والاستغراب حينما استفهم قائلاً: بعدد الشَّعر؟! ولعلَّ ذلك حصل في لحظة استيقظت فيها الفطرة، ونازع المنطق السَّليم فردَّهما السَّائل بالإذعان والتَّسليم.

وبعد هذا تأمَّلْ بعض ما جاء به الشِّيعة من قبائح في المتعة وهي تنضمُّ إلى فضائحهم الَّتي لا يغطِّيها اللَّيل ولا يسترها الذَّيل:

1. وضعوا في المتعة أحاديث مكذوبة على النَّبيِّ ﷺ، منها ما رووه عن الباقر قال: قال رسول الله ﷺ: «لمَّا أسري بي إلى السَّماء لحقني جبريل فقال: يا محمَّد إنَّ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ يقول: إنِّي غفرت للمتمتِّعين من النِّساء»[13].

وأيُّ اتِّصال في هذه الرِّواية بين الباقر والنَّبيِّ ﷺ سوى حبل الخرافة الممدود بين الرَّسول والإمام المعصوم؟!

وهم في المقابل تركوا خبر التَّحريم الصَّحيح، وهو مرويٌّ عن عليٍّ رضي الله عنه فأيُّ تناقض أبلغ من هذا؟!

2. يرون جواز التَّمتُّع بالمجوسيَّة، فإن كانت لا تحلُّ بالنِّكاح المعروف، فلقد وجد إليها الشِّيعة بالمتعة سبيلاً إلى التَّحليل من غير حاجة إلى أدنى دليل سوى ما يروونه عن معصومهم من الأباطيل، كما جاء في كتابهم «تهذيب الأحكام»[14] عن منصور الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالرَّجل أن يتمتَّع بالمجوسيَّة».

3. تجويزهم متعة الزَّانية، ولا يستغرب هذا من المغتلم المسعور الَّذي يسعى لإطفاء حرقته وتسكين لوعته فإنَّه بكلِّ باطل

(6) «الموافقات» (3/139).
(7) «مقاصد الشَّريعة» (160 ـ 161) بتصرُّف.
(8) «الأم» (5/11).
(9) رواه ابن حبَّان (4075)، «الإرواء» (1858).
(10) البخاري (5590).

(11) قد يكون المقصود بـ: فلان، خصيم لهم من أهل السُّنَّة؛ لأنَّهم يتقرَّبون إلى الله بمخالفتهم!
(12) «مستدرك الوسائل» (452) بواسطة: «علماء الشِّيعة يقولون...!!» (210).
(13) «مستدرك الوسائل» للطَّبرسي (452) بواسطة: «علماء الشِّيعة يقولون...!!» (210).
(14) «تهذيب الأحكام» (7/256) بواسطة: «علماء الشِّيعة يقولون...!!» (211).

ينطق وينعق.

وتجد هذا صريحًا في كتبهم مثل ما رووه عن الحسن ابن ظريف قال: كتبت إلى أبي محمَّد ـ الحسن بن عليٍّ العسكري ـ عليه السلام: قد تركت التَّمتُّع ثلاثين سنة ثمَّ نشطت لذلك، وكان في الحيِّ امرأةٌ وصفت لي بالجمال فمال قلبي إليها، وكانت عاهرًا لا تمنع يد لامس فكرهتها، ثمَّ قلت: قد قال الأئمَّة عليهم السلام: «تمتَّع بالفاجرة فإنَّك تخرجها من حرام إلى حلال»! فكتبت إلى أبي محمَّد أشاوره في المتعة فكتب: «إنَّما تحيي سنَّة وتميت بدعةً فلا بأس»[15].

ولعلَّهم يقصدون بذلك إحياء سنَّة أهل الجاهليَّة كما جاء في خبر عائشة رضي الله عنها أنَّ النِّكاح في الجاهليَّة كان على أربعة أنحاء، ذكرت منها نكاح البغايا[16].

ولا مانع عقلاً من التَّمتُّع بالزَّانية؛ لأنَّ المتعة في نفسها وحقيقتها سفاح، وبذلك أفتى السَّلف؛ سئل عنها ابن عمر رضي الله عنهما فقال: «لا نعلمها إلاَّ السِّفاح»[17]، وسئل جعفر بن محمَّد عن المتعة فقال: «ذاك الزِّنا»[18].

ألا يا صاح أخبرني

بما قد قيل في المتعة

كذبتم لا يحبُّ الله

شيئًا يشبه الخدعة

لها زوجان في طهر

وفي طهر لها سبعة

إذا فارقها هذا

أخذها ذاك بالشُّفعة

4. تجويزهم إعارة الفرج من أجل الاستمتاع كما يعار المتاع! كما جاء في بعض الأخبار عندهم عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن يتمتَّع بأمة المرأة بغير إذنها، فأمَّا أمة الرَّجل فلا يتمتَّع بها إلاَّ بأمره»[19].

وجاء في كتابهم «بحار الأنوار» ـ وهو ظلمات بعضها فوق بعض ـ عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في الرَّجل يحلُّ فرج جاريته لأخيه؟ قال: «لا بأس في ذلك»، قلت: فإن أولدها؟ قال: «يضمُّ إليه ولده ويردُّ الجارية إلى مولاها»[20].

فلا تدري بعد هذا أتعجب من أمانتهم في العارية، أم من استمتاعهم بالأمة والجارية؟!

5. جسد المتمتَّع بها ـ أو بالأحرى: المزني بها ـ مؤجَّر مقابل الدَّقائق والسَّاعات الَّتي يحصل بها الاستمتاع، ولهم في ذلك آثار كثيرة، منها ما رووه عن إسحاق بن عمَّار قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: يتزوَّج المرأة متعة ويشترط أيَّامًا معلومةً تأتيه، فتغدر به فلا تأتيه على ما شرطه عليها، فهل يصلح له أن يحاسبها على ما لم تأته من الأيَّام فيحبس عنها بحساب ذلك؟ قال: «نعم، ينظر إلى ما قطعت من الشَّرط فيحبس عنها من مهرها مقدار ما لم تفِ!»[21].

6. المتعة عندهم فضيحة!! جاء في فروع «الكافي» أيضًا عن أبي عبد الله عليه السلام سئل عن الرَّجل يريد المرأة بالمتعة فشرطت عليه أن يفعل ما شاء غير أن لا يطأها؛ لأنَّها تخاف من الفضيحة!! فأجاز ذلك[22].

ويظهر بهذا أنَّ تسمية المتعة مجرَّد اصطلاح وأنَّ المراد بها الزِّنا.

وكونها فضيحة عندهم هو الواقع؛ لأنَّ كبراءهم وذوي الهيئات منهم يأنفون ويستنكفون عن تزويج بناتهم أو أخواتهم زواج متعة، بل لهم نواح ومدن لا يكاد يذكر فيها اسم المتعة لما فيها عندهم من العار والشَّنار[23].

قال موسى الموسوي: «إنَّهم يرون فيها أمرًا مهينًا مشينًا يتنافى وكرامة العائلة وشرف الأسرة، وقد تسيل الدِّماء في بعض المناطق الشِّيعيَّة إذا ما سأل المرء شيئًا كهذا من فقيه هو سيِّد قومه، وحتَّى في إيران حيث تكون العمليَّة جاريةً في بعض مدنها، توجد مناطق لا يستطيع المرء أن ينبس بكلمة حول المتعة»[24].

(15) «وسائل الشيعة» (14/455)، «كشف الغمَّة» (307) بواسطة: «الشِّيعة والمتعة» (106).
(16) رواه البخاري (5127).
(17) رواه ابن أبي شيبة (17071).
(18) «السُّنن الكبرى» للبيهقي (14567).
(19) «الشِّيعة والمتعة» (106).
(20) «بحار الأنوار» (1/326) بواسطة: «المتعة والشِّيعة» (108).
(21) «فروع الكافي» (2/46) بواسطة: «الشِّيعة والمتعة» (98).
(22) «فروع الكافي» (2/48) بواسطة: «الشِّيعة والمتعة» (109).
(23) «مسمَّيات الزَّواج المعاصرة» (145).
(24) «الشِّيعة والتَّصحيح» (126).

زواج المتعة شاذّة يتيمة لا نظير لها

قد يشبِّه ويدلِّس بعض المنحرفين على أهل السُّنَّة بأنَّه قد ثبت عندهم ما يشبه نكاح المتعة، وهو زواج المسيار، والنِّكاح بنيَّة الطَّلاق، ومن عرف حقيقتهما وأقوال العلماء فيهما اهتدى إلى تحقيق الفرق بين هذه الأنواع من الأنكحة، وأنَّ زواج المتعة شاذَّة يتيمة وأنَّه لا مثيل لها في القياس.

■■■

. أوَّلاً: زواج المسيار والفرق بينه وبين نكاح المتعة:

المسيار مصطلح جديد يختلف تعريفه باختلاف صورته، ويمكن إجمال القول فيه بأنَّه عقد زواج يتمُّ مستوفيًا لأركانه على أن تتنازل فيه المرأة عن حقوقها من مهر أو نفقة أو مبيت أو سكنى.

وهذا التَّنازل هو سرُّ تحامل البعض على أهل السُّنَّة ومن أفتى به من فقهائهم إذ يجيزون للرَّجل أن يتزوَّج مع التَّخلِّي عن تبعات النِّكاح وحقوق الزَّوجة، وهذا مشابه لنكاح المتعة!

والجواب أنَّه ليس ثمَّة وجه لإلحاق المسيار بالمتعة؛ لأنَّ هذا الأخير مستوف لشروطه وأركانه بخلاف المتعة الَّتي يتخلَّف فيها الوليُّ والأشهاد.

كما أنَّ المسيار تترتَّب عليه آثاره من توارث وعدَّة وإلحاق نسب، وهذه كلُّها في المتعة منتفية، والمسيار قد تدعو إليه الحاجة لدى بعض النِّساء إذا تأخَّر بها سنُّ الزَّواج وخشيت على نفسها الفتنة، فلها به مندوحة عن الحرام، كما قد تدعو إليه الحاجة عند بعض الرِّجال لكونه مثلاً يعمل بعيدًا عن أهله ورغب في النِّكاح، هذا مع أنَّ المسألة لا تزال محلاًّ لاختلاف الأنظار[25].

■■■

. ثانيًا: الزَّواج بنيَّة الطَّلاق:

ذهب جمهور العلماء إلى أنَّه يجوز للرَّجل أن يتزوَّج امرأةً ناويًا تطليقها بعد مدَّة؛ لأنَّه عقد اكتملت فيه شروطه بخلاف المتعة.

والنِّيَّة المستقبلة للتَّطليق لا تضرُّ؛ لأنَّه قد ينوي ما لا يفعل فيبقي زوجته إذا رأى منها ما يحبُّه، كما أنَّه قد يفعل ما لا ينوي، وتغيُّر النِّيَّة في هذا لا يضرُّ، فيصحُّ أن يستديم النِّكاح وإن كان قد أضمر في نفسه أوَّلاً تطليقها، وأمَّا في المتعة فإنَّ العقد ينفسخ بمجرَّد انتهاء المدَّة المتَّفق عليها.

مع أنَّ الحنابلة قد ذهبوا إلى تحريم هذا النَّوع من الزَّواج في الصَّحيح من مذهبهم، وهو قول الأوزاعي، وهذا أقرب إلى الصِّحَّة؛ فإنَّ كتمان الرَّجل لنيَّته يعدُّ غشًّا وخداعًا لا يرتضيه وليٌّ لموليته[26].

فإذا كنت قد عرفت بعد هذا العرض الموجز حقيقة المتعة فلا تستنكف أن تقول لأهلها مثلما يقال للمكذِّبين. وبينهما قدر مشترك في التَّكذيب بالتَّنزيل. ﴿كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجۡرِمُونَ ﴿٤٦﴾ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [سُورَةُ المُرسَلَاتِ].

واعلم . أخيرًا . أنَّه يقع صيدًا في حبائل القوم صنفان من النَّاس: صنف غلبت عليه شقوته وآخر طغت عليه شهوته، فادرأ عن نفسك بطلب العلم والإخلاص فيه، والصَّبر عن الحرام وتلافيه لعلَّك تنال بها الإمامة ولا تدري، وتكون من شيعة النَّبيِّ المهدي، ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [سُورَةُ السَّجۡدَةِ].

---

(25) «مستجدَّات فقهيَّة في قضايا الزَّواج والطَّلاق»، و«مسمَّيات الزَّواج المعاصرة».

(26) ينظر: ««الموسوعة الفقهيَّة المعاصرة» (41/343. 344)، «مستجدَّات فقهيَّة في قضايا الزَّواج والطَّلاق».

التقية

عند الشيعة الإمامية

■ عمر الحاج مسعود

تعريف التقية:

■ لغة:

اتَّقى الشَّيء تَقيَّة حذره، واتَّخذ ساترًا يحفظه من ضرره.

والتَّقيَّة والتُّقاة والاتِّقاء بمعنى واحد، وهي أن يتَّقي النَّاس بعضهم بعضًا ويُظهرون الصُّلح والاتِّفاق، وباطنُهم بخلاف ذلك[1].

■ أمَّا في اصطلاح أهل السُّنَّة:

فقد عرَّفها ابن القيِّم رحمه الله بقوله:

«التَّقيَّة أن يقول العبد خلاف ما يعتقده لاتِّقاء مكروه يقع به لو لم يتكلَّم بالتَّقيَّة»[2].

وقال ابن حجر رحمه الله:

«التَّقيَّة الحذر من إظهار ما في النَّفس من معتقد وغيره»[3].

والأصل في هذا قول الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: 28].

قال ابن كثير رحمه الله:

«أي: إلاَّ من خاف في بعض البلدان أو الأوقات من شرِّهم ـ أي الكافرين ـ، فله أن يتَّقيهم بظاهره لا بباطنه ونيَّته»[4].

فالتَّقيَّة تتعلَّق بالقول فقط، قال ابن عبَّاس رضي الله عنهما: «ليس التَّقيَّة بالعمل، إنَّما التَّقيَّة باللِّسان»[5].

والأصل في المسلم الصِّدق والبيان وإظهار الحقِّ والعمل به والدَّعوة إليه، والمحبَّة والبغض في الله، والموالاة والمعاداة فيه، لكن لا بأس بالتَّقيَّة بالمعنى المذكور عند أهل السُّنَّة والجماعة في حالة الضَّرورة حفاظًا على الدِّين والمال والنَّفس.

قال الجصَّاص رحمه الله:

«وإعطاء التَّقيَّة في مثل ذلك إنَّما هو رخصة من الله تعالى وليس بواجب بل ترك التَّقيَّة أفضل»[6].

التقية عند الشيعة:

التَّقيَّة عند الشِّيعة هي: «كتمان الحقِّ وستر الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررًا في الدِّين أو الدُّنيا»[7].

وهذا التَّعريف ـ مع شهرته عندهم ـ لا يتقيَّدون به، إذ أنَّهم يعملون بها في جميع الأحوال، بل يعيشون بها إلى الممات.

والمقصود بالمخالفين في التَّعريف هم أهل السُّنَّة، فالشِّيعة يجعلونهم أعداء.

التقية أصل من أصول دين الشيعة

إنَّ التَّقيَّة أصلٌ من الأصول الَّتي يقوم عليها المذهب الشِّيعي، وأساسٌ من الأسس الَّتي يرتكز عليها، وهي من أحبِّ الأعمال إلى الله تعالى عندهم الَّتي تزيد في قدر الشِّيعي وترفع من منزلته، يذكرون عن أبي عبد الله أنَّه قال: سمعت أبي يقول: «لا والله ما على وجه الأرض شيء أحبَّ إليَّ من التَّقيَّة»[8]، وعن عليِّ ابن موسى الرِّضا أنَّه قال: «إنَّ أكرمكم عند الله أعملكم بالتَّقيَّة»[9].

ويعتقدون أنَّ الإيمان لا يتمُّ إلاَّ بها، وأنَّها واجبة لا يجوز تركها إلى يوم القيامة، وأنَّ تركها بمنزلة ترك الصَّلاة، وأنَّها تسعة

(1) انظر «لسان العرب» (401/15) و«الموسوعة الفقهية» (185/13).
(2) «أحكام أهل الذمة» (1038).
(3) «فتح الباري» (314/12).
(4) «تفسير القرآن العظيم» (30/2).
(5) «تفسير ابن كثير» (30/2).
(6) «أحكام القرآن (290/2).
(7) هذا التعريف من أشهر التعاريف عندهم، وهو لشيخهم المفيد، انظر «شرح عقائد الصدوق» (261).
(8) «الكافي» للكليني (217/2)، أبو عبد الله هو جعفر الصادق رحمه الله، وأبوه هو أبو جعفر محمد الباقر رحمه الله.
(9) ابن بابويه «إكمال الدين» (355).

أعشار الدِّين، كما يعتقدون أنَّها ليست رخصة في حالة الضَّرورة فقط، بل هي ضرورة في ذاتها، وأنَّها تكون من مخالفيهم في المذهب، وبخاصَّة أهل السُّنَّة.

قال أبو جعفر: «التَّقيَّة من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقيَّة له»[10]، وقال أبو عبد الله: «إنَّ تسعة أعشار الدِّين في التَّقيَّة، ولا دين لمن لا تقيَّة له»[11].

كما أنَّها مستمرَّة عندهم إلى خروج مهديِّهم، قال المفيد:

«والتَّقيَّة واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى وعن دين الإماميَّة، وخالف الله ورسوله والأئمَّة»[12].

فلا ضير إذًا على الشِّيعي أن يشهد بغير ما يعتقد، ويعلن غير ما يخفي، ولا حرج عليه أن يظهر المحبَّة والموافقة للسُّنِّي في حين أنَّه يكتم له الشَّنآن والمخالفة، ويودُّ له الشَّرَّ والموت.

ففي صلاة الجنازة على السُّنِّي، تراهم قائمين عليه، لكن بلعنه والدُّعاء عليه بما لا يدعون به على الكفَّار.

يقول شيخهم المفيد في «مختصره الفقهي»:

«وإن كان ناصبًا - أي سنِّيًّا - فصلِّ عليه تقيَّة، وقل بعد التَّكبيرة الرَّابعة: عبدك وابن عبدك لا نعلم منه إلاَّ شرًّا، فأخزه في عبادك وبلادك، وأصله أشدَّ نارك، اللَّهمَّ إنَّه كان يوالي أعداءك ويعادي أولياءك ويبغض أهل بيت نبيِّك، فاحش قبره نارًا ومن بين يديه نارًا وعن يمينه نارًا وعن شماله نارًا، وسلِّط عليه في قبره الحيَّات والعقارب»[13].

ولا حرج عليه أن يظهر المحبَّة والموافقة للسُّنِّي في حين أنَّه يكتم له الشَّنآن والمخالفة، ويودُّ له الشَّرَّ والموت. ففي صلاة الجنازة على السُّنِّي، تراهم قائمين عليه، لكن بلعنه والدُّعاء عليه بما لا يدعون به على الكفَّار

(10) «الكافي» (219/2).
(11) «الكافي» (217/2).
(12) «الاعتقادات» (81).
(13) «المقنعة» (229.230) وانظر «الكافي» (189/3).

التقية عند الشيعة تشريع عام لا يختص بحالة الضرورة

إنَّ التَّقيَّة بالمفهوم الشِّيعي هي كذبٌ ونفاق ومراوغة ووجوه متعدِّدة وتحايل على شرع الله، وإضلال لعباده، وليست منوطة بالضَّرورة كما هو الأمر عند أهل السُّنَّة والجماعة.

إنَّ التَّقيَّة بالمفهوم الشِّيعي هي كذبٌ ونفاق ومراوغة ووجوه متعدِّدة وتحايل على شرع الله، وإضلال لعباده، وليست منوطة بالضَّرورة كما هو الأمر عند أهل السُّنَّة والجماعة

يدلُّ على هذا ما سبق من نصوص، وكذلك نسبتُهم التَّقيَّة لخير الخلق وأشجعهم محمَّد رسول الله ﷺ، فعن أبي عبد الله قال: لَمَّا مات عبد الله بن أُبَيِّ بن سلول حضر النَّبيُّ ﷺ جنازته فقال عمر لرسول الله ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَلَمْ يَنْهَكَ اللهُ أَنْ تقومَ على قبره؟! فَسَكَتَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَلَمْ يَنْهَكَ الله أَنْ تقوم عَلَى قبره؟! فقال له: وَيْلَكَ وَمَا يُدْرِيكَ مَا قُلْتُ! إِنِّي قُلْتُ: اللَّهُمَّ احْشُ جَوْفَهُ نَارًا وامْلأْ قَبْرَهُ نَارًا وَأَصْله نَارًا، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: فَأَبْدَى مِنْ رَسُولِ اللهِ مَا كَانَ يَكْرَهُ»[14].

وهل يعقل أنَّ رسول الله ﷺ الَّذي أعزَّه ربُّه ونصره على أعدائه يستعمل التَّقيَّة؟!

ويستعملون التَّقيَّة حتَّى مع بعضهم البعض، فعن زُرَارَةَ ابن أَعْيَنَ أنَّه سأل أبا جعفر عن مسألة، قال: «فَأَجَابَنِي ثمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثمَّ جاء رجلٌ آخَرُ فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صَاحبي، فَلَمَّا خرج الرَّجُلان قلت: يَا ابنَ رَسُولِ اللهِ رَجُلانِ مِنْ أَهْلِ العراق مِنْ شيعتكم قدمَا يسألان فأجبتَ كلَّ واحد منهما بغير ما أجبتَ به صاحبهُ؟ فقال: يا زرارةُ! إنَّ هذا خيرٌ لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتُمْ على أمرٍ وَاحد لصدَّقكمُ النَّاس علينا ولكان أقلَّ لبقائنا وبقائكم»[15]، وعن الصَّادق أنَّه قال: «عليكم بالتَّقيَّة؛ فإنَّه ليس منَّا من لم يجعلها شعاره ودثاره مع من يأمنه، لتكون سجيَّته مع من يحذره»[16].

(14) «الكافي» (189/3).
(15) «الكافي» (66/1).
(16) «أمالي الطوسي» (199/1).

ومن عجيب أمرهم أنَّهم يستعملون التَّقيَّة في التَّقيَّة، فعندهم «تقيَّة التَّقيَّة»! وذلك حين يفتضح بطلان استعمالهم لها ينكرونها، وهذا نهاية الكذب والنِّفاق.

قال الشِّيعي محمَّد جواد مغنية:

«إنَّ التَّقيَّة كانت عند الشِّيعة حيث كان العهد البائد عهد الضَّغط والطُّغيان، أمَّا اليوم حيث لا تعرُّض للظُّلم في الجهر بالتَّشيُّع فقد أصبحت التَّقيَّة في خبر كان»[17].

وهذه تقيَّة مكشوفة ومكابرة ظاهرة وإهدار لما نقلوا من أقوال الأئمَّة الدَّالَّة على تعظيم التَّقيَّة واتِّخاذها دينًا، والعمل بها في جميع الأحوال، ومن أصرحها أنَّها «واجبة لا يجوز رفضها إلى أن يخرج القائم» يعني مهديَّهم المنتظر، ويدلُّ عليه كذلك أنَّ شيوخهم المعاصرين يتفنَّنون في استعمالها، فهذا مغنية يزعم أنَّ الشِّيعة لا يطعنون في الصَّحابة رضي الله عنهم كما في تفسيره «الكاشف»، ثمَّ يعود إلى أصله في كتابه «في ظلال نهج البلاغة» ويطعن في عمر وعثمان وطلحة والزُّبير وعائشة رضي الله عنهم أجمعين»[18].

مقاصد التقية عند الشيعة

للتَّقيَّة عند الشِّيعة مقاصد كثيرة، نجملها فيما يلي:

◇ دفعُ الاضطراب ورفعُ اللَّبس عن الأقوال والآراء الشِّيعيَّة في المسألة الواحدة، فيحملون كلَّ قول أو تصرُّف من الأئمَّة على التَّقيَّة، فلا فائدة ولا نتيجة حينئذ في مباحثتهم ومجادلتهم، «فكلُّ ما أرادوا تكلَّموا به، فإذا قيل لهم في ذلك إنَّه ليس بحقٍّ وظهر لهم البطلان، قالوا إنَّما قلناه تقيَّة وفعلناه تقيَّة»[19]، وعن أَبِي عَبْدِ اللهِ قَالَ: «إنَّ حديثنا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ لا يَحْتَمِلُهُ إلاَّ صُدُورٌ مُنِيرَةٌ أَوْ قُلُوبٌ سَلِيمَةٌ أَوْ أَخْلَاقٌ حَسَنَةٌ»[20].

◇ استعمالُها في ردِّ كلِّ ما ثبت عن الأئمَّة ممَّا يوافق الإسلام والسُّنَّة، فيزعمون أنَّ تزويج النَّبيِّ ﷺ ابنتيه لعثمان بن عفَّان رضي الله عنه كان تَقيَّة، وتزويج عليٍّ ابنته أمَّ كلثوم لعمر بن الخطَّاب رضي الله عنه كان تَقيَّة[21]، ويَرْوُونَ عن علي رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ حرَّم يوم خيبر نكاح المتعة، لكن يحملونه على التَّقيَّة[22].

ولا يخفى أنَّ هذا يلزم منه نسبة الجبن والخوف والخور لعليٍّ وآل البيت رضي الله عنهم، مع أنَّ قوَّتهم وشجاعتهم وإقدامهم ممَّا لا يجهل ولا يجحد.

وقد ردَّ الباقر رحمه الله هذه التَّقيَّة المزعومة المشؤومة لمَّا سئل عن الشَّيخين فتولاَّهما، فقيل له: إنَّهم يزعمون أنَّ ذلك تقيَّة؟ فقال: إنَّما يخاف الأحياء ولا يخاف الأموات»[23]، وهذه حجَّة دامغة؛ لأنَّ الخوف منهما ـ وقد ماتا ـ لا وجه له.

◇ إخفاءُ الدِّين وإظهارُ خلافه، فالتَّقيَّة تمكِّنهم من إخفاء دينهم الباطل وعقيدتهم الفاسدة، وتمكِّنهم من الدَّعوة إلى ذلك، مثل اعتقادهم تحريف القرآن الَّذي بين أيدينا، ورفضهم سنَّة رسول الله ﷺ، وطعنهم في صحابته الأبرار رضي الله عنهم أجمعين، وتكفيرهم لعلماء أهل السُّنَّة وحكَّامهم، ومُمَالأتهم أعداءَ الله من اليهود والنَّصارى وغيرهم على أهل السُّنَّة كما تشهد بذلك كتب التَّأريخ، إلى غير ذلك من العقائد والأحكام الباطلة.

ينسب إلى العسكري رحمه الله أنَّه قال في هذه الآية ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾ ﴾ [سُورَةُ الكَهْفِ]: «إنَّ هذا هو التَّقيَّة، فإنَّها الحصن الحصين بينك وبين أعداء الله، إذا عملت بها لم يقدروا على حيلة»[24].

وقال الشِّيرازي:

«وغير خفيٍّ أنَّها ـ أي التَّقيَّة ـ بأجمعها تشترك في معنى واحد وملاك عام وهو إخفاء العقيدة وإظهار خلافها لمصلحة أهمَّ من الإظهار»[25].

فانطلاقًا من هذه العقيدة ينكرون ما يعتقدون، ويشهدون بما لا يدينون، ويتحفَّظون من إظهار حقيقة مذهبهم لأهل السُّنَّة، بل يخادعونهم ويكذبون عليهم، ويحلفون على ذلك ويلعنون من خالفهم فيه.

◇ التَّمكُّنُ من قلوب المخالفين واكتساب محبَّتهم بإظهار ضدِّ ما يعتقدون، ولذا يروون عن الصَّادق أنَّه قال: «من أذاع علينا حديثنا سلبه الله الإيمان»[26].

وهذه تسمَّى عندهم بالتَّقيَّة المداراتيَّة، وهي قيامهم بالأعمال الَّتي تقرِّبهم إلى أهل السُّنَّة والجماعة مداراةً لهم واستجلابًا لمحبَّتهم، «والرَّافضة من أعظم النَّاس إظهارًا لمودَّة أهل السُّنَّة، ولا يُظهر أحدهم دينه، حتَّى إنَّهم يحفظون من فضائل الصَّحابة

(17) «الشيعة في الميزان» (52).
(18) انظر «مسألة التقريب» لناصر القفاري (2/118 و130).
(19) «الملل والنحل» للشهرستاني (1/153).
(20) «الكافي» (1/401).
(21) «الكافي» (5/346)، «وسائل الشيعة» للحر العاملي (7/433.435).
(22) «وسائل الشيعة» (7/441).
(23) رواه الدارقطني في فضائل الصحابة رقم (42).
(24) «تفسير العياشي» (2/351).
(25) «القواعد الفقهية» (1/410).
(26) «الكافي» (2/370).

والقصائد الَّتي في مدحهم وهجاء الرَّافضة ما يتودَّدون به إلى أهل السُّنَّة»[27]، وعن أبي عبد الله أنَّه قال: «ما منكم أحد يصلِّي صلاة فريضة في وقتها ثمَّ يصلِّي معهم صلاة تقية وهو متوضِّئ إلاَّ كتب الله له بها خمسًا وعشرين درجة، فارغبوا في ذلك»[28]، فالشِّيعيُّ لا يعتدُّ بصلاته وراء السُّنِّيِّ، وإنَّما يفعلها تقيةً.

وهذه تسمَّى عندهم بالتَّقيَّة المداراتيَّة، وهي قيامهم بالأعمال الَّتي تقرِّبهم إلى أهل السُّنَّة والجماعة مداراةً لهم واستجلابًا لمحبَّتهم، «والرَّافضة من أعظم النَّاس إظهارًا لمودَّة أهل السُّنَّة، ولا يُظهر أحدهم دينه، حتَّى إنَّهم يحفظون من فضائل الصَّحابة والقصائد الَّتي في مدحهم وهجاء الرَّافضة ما يتودَّدون به إلى أهل السُّنَّة

◇ التَّعايشُ مع جميع الطَّوائف وبشتَّى الوجوه؛ لنيل المآرب والوصول إلى الأهداف، وهذا شيء ملاحظ «على جماهير الشِّيعة ومواقف خاصَّتهم وعامَّتهم من الحكومات الإسلاميَّة، أنَّ أيَّ حكومة إسلاميَّة إذا كانت قويَّة وراسخة يتملَّقونها بألسنتهم عملاً بعقيدة التَّقيَّة ليمتصُّوا خيراتها ويتبوَّؤا مراكزها، فإذا ضعفت أو هُوجمت من عدوٍّ انحازوا إلى صفوفه وانقلبوا عليها»[29]، وهكذا وقفوا مع العبَّاسيِّين ضدَّ الأمويِّين، ومع المغول وهولاكو ضدَّ الخلافة الإسلاميَّة في بغداد.

◇ مخادعةُ أهل السُّنَّة لا سيما العوامّ منهم، ومحاولةُ إقناعهم بوجوب التَّقريب ووَحدة الصَّفِّ وتناسي الخلافات وإظهار التَّسامح؛ لأنَّ عقيدة التَّقيَّة «تبيح لهم التَّظاهر لنا بغير ما يبطنون، فينخدع سليم القلب منَّا بما يتظاهرون له به من رغبتهم في التَّفاهم والتَّقارب، وهم لا يريدون ذلك ولا يرضون

(27) قاله ابن تيمية في «منهاج السنة» (6/423).
(28) «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه (1/266).
(29) «الخطوط العريضة» لمحب الدين الخطيب (31).

به ولا يعملون له، إلاَّ على أن يبقى من الطَّرف الواحد مع بقاء الطَّرف الآخر في عزلته، لا يتزحزح عنها قيد شعرة»[30].

◇ نشرُ مذهب التَّشيُّع والدَّعوةُ إليه تحت لواء محبَّة آل البيت ووَحدة الصَّفِّ وجهاد اليهود والاهتمام بقضايا الأمَّة الكبرى، فعقيدة التَّقيَّة من أهمِّ الوسائل الَّتي مكَّنت لمذهبهم وساعدت على امتداده وتغلغله في المجتمعات.

الرافضة أكذب الطوائف وأجبنها

إنَّ الرَّافضة أكذب الطَّوائف وأشدُّهم نفاقًا وأضعفهم عقلاً، لذا احتاجوا إلى التَّقيَّة، سُئل الإمام مالك رحمه الله عنهم فقال: «لا تكلِّمهم ولا ترو عنهم، فإنَّهم يكذبون»[31]، فلا غرو أن يختلقوا حكايات وأقوالاً عن الأئمَّة، لا يثبت منها شيء، بل هم منها براء، فقد «كانوا من أعظم النَّاس صدقًا وتحقيقًا للإيمان، وكان دينهم التَّقوى لا التَّقيَّة»[32].

والرَّافضيُّ ـ لجبن قلبه وخسَّة نفسه ـ لا يعيش ولا يعايش أحدًا إلاَّ بالتَّقيَّة والنِّفاق والمكر والمخادعة؛ لأنَّ «دينه الَّذي في قلبه دين فاسد، يحمله على الكذب والخيانة وغشِّ النَّاس وإرادة السُّوء بهم، فهو لا يألوهم خَبَالاً، ولا يترك شرًّا يقدر عليه إلاَّ فعله بهم... ولهذا تجده ينافق ضعفاء النَّاس ومن لا حاجة به إليه، لما في قلبه من النِّفاق الَّذي يضعف قلبه»[33].

وصدق من قال: «إنَّني أعتقد جازمًا أنَّه لا توجد أمَّة في العالم أذلَّت نفسها وأهانتها بقدر ما أذلَّت الشِّيعة نفسها في قبولها لفكرة التَّقيَّة والعمل بها»[34].

فينبغي للمسلمين ـ حكَّامًا ومحكومين ـ أن ينتبهوا لمدِّهم الكبير وشرِّهم المستطير، وأن يجاهدوه جهادًا كبيرًا، والله الموفِّق والمعين، والحمد لله ربِّ العالمين.

❊ ❊ ❊

(30) «الخطوط العريضة» (10).
(31) «ميزان الاعتدال» للذهبي (1/27).
(32) قاله ابن تيمية «منهاج السنة» (2/46، 47).
(33) قاله ابن تيمية في «منهاج السنة» (6/425).
(34) قاله موسى الموسوي في كتابه «الشيعة والتصحيح» (57).





يرجى إرسال طلب يتضمن الأمور التالية:

- الاسم واللقب.
- العنوان.
- الهاتف.
- الوظيفة.
- وصل الحوالة البريدية.

ترسل الحوالة البريدية باسم توفيق عمروني على الحساب البريدي الجاري:

ccp 4142776 clé 96

●●●

العنوان: دار الفضيلة للنشر والتوزيع

حي باحة (03)، رقم (28) الليدو. المحمدية. الجزائر

الأفراد: 900 دج - المؤسسات 1000 دج



الإصلاح في ثلاث مجلدات من العدد (1) إلى العدد (18)

يطلب من دار الفضيلة للنشر والتوزيع بسعر (1800 دج) شامل لمصاريف الشحن



واحة الإصلاح

إعداد: أسرة التحرير

مناظرة بين سنّي وشيعي

قال بكر أبو زيد :: «وفي بعض ما قرأت مناظرة بين سنِّيٍّ وشيعيٍّ في انتظار الشِّيعة خروج محمَّد بن الحسن العسكري، الَّذي غاب في سرداب سامرَّاء، وأنَّهم في كلِّ يوم يقفون على باب السِّرداب ويقولون: يا مولانا اخرج! اخرج!

قال السُّنِّي: ومتى يخرج؟

قال الشِّيعي: إذا فسد الزَّمان، قال: إذا أفسدُوا حتَّى يخرج أو ادعوا الله بفساد الزَّمان، فبهت الشِّيعي، وانظر إلى فساد هذا الاعتقاد وما يؤدِّي إليه، والله المستعان».

[«معجم المناهي اللَّفظيَّة» (405)]

فساد عقول الرَّوافض

قال الذَّهبيُّ في «السِّير» (120/13) في ترجمة محمَّد ابن الحسن العسكري:

«خاتمة الاثني عشر سيِّدًا، الَّذي تدَّعي الإماميَّة عصمتهم ـ ولا عصمة إلاَّ لنبيٍّ ـ ومحمَّد هذا هو الَّذي يزعمون أنَّه الخلف الحجَّة، وأنَّه صاحب الزَّمان، وأنَّه صاحب السِّرداب بسامرَّاء، وأنَّه حيٌّ لا يموت حتَّى يخرج فيملأ الأرض عدلاً وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا.

فوددنا ذلك ـ والله ـ وهم في انتظاره من أربعمائة وسبعين سنة، ومن أحالك على غائب لم ينصفك، فكيف بمن أحالك على مستحيل؟ والإنصاف عزيز، فنعوذ بالله من الجهل والهوى» اهـ.

في ذم الروافض

قال أبو عبد الله بن محمَّد الأندلسي القحطاني في نونيَّته المشهورة:

لا تعتقد دينَ الرَّوافض إنَّهم
أهلُ المُحال وشيعةُ الشَّيطان
إنَّ الرَّوافض شرُّ من وَطئَ الحصى
من كلِّ إنس ناطقٍ أو جان
مدحوا النَّبيَّ وخوَّنوا أصحابَه
ورَمَوهُم بالظُّلم والعُدوان
حَبُّوا قرابتَه وسبُّوا صَحْبَه
جَدَلان عند الله مُنْتَقِضان
فكأنَّما آلُ النَّبيِّ وصحبُه
روحٌ يضُمُّ جميعَها جسدان
فئتان عَقْدُهما شريعةُ أحمد
بأبي وأمِّي ذانك الفِئَتان
فئتان سالكتَان في سُبُل الهدى
وهُما بدين الله قائمتان

الرَّوافض أرذل الخلق

قال العبَّاس الدُّوري: سمعت أبا عبيد القاسم ابن سلاَّم يقول: «عاشرت النَّاس وكلَّمت أهل الكلام فما رأيت أوسخ وسخًا ولا أقذر قذرًا ولا أضعف حجَّة ولا أحمق من الرَّافضة، ولقد وليت قضاء الثُّغور فنفيت منهم ثلاثة رجال جهميَّين ورافضيًّا أو رافضيَّين وجهميًّا، وقلت: مثلكم لا يساكن أهل الثُّغور فأخرجتهم».

«السُّنَّة» للخلاَّل (499/1)



درر من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الشيعة الروافض

❋ «الرَّافضة أمَّة مخذولةٌ، ليسَ لها عقلٌ صحيحٌ، ولا نقلٌ صريحٌ، ولا دينٌ مقبولٌ، ولا دُنيا منصُورة»
[«اقتضاء الصِّراط المستَقيم» (352/2)]

ooo

❋ «الرَّافضة ليس لهم عقلٌ صريحٌ، ولا نقلٌ صحيحٌ، ولا يُقيمون حقًّا، ولا يَهدِمُون باطلا، لا بحُجَّة وبيانٍ، ولا بيَدٍ وسِنان»
[«منهاج السُّنَّة» (69/4)]

ooo

❋ «ومنَ العَجائب أنَّك تجدُ أكثَر الغُلاة في عصمَة الرَّسول ﷺ أبعَدَ الطَّوائف عن تَصديق خَبَره وطاعَة أمرِه، ذلك مثل الرَّافضَة والجهميَّة ونحْوهم، ممَّن يغْلُون في عِصمَته، وهُم مَع ذلكَ يردُّون أخبارَه »
[«درءُ تَعارض العَقل والنَّقل» (5 /285)]

ooo

❋ «وحال الجهميَّة والرَّافضة شرٌّ من حالِ الخوارج؛ فإنَّ الخوارجَ كانُوا يُقاتلون المسلمينَ ويَدعون قتالَ الكفَّار، وهَؤلاء أعانُوا الكفَّار على قِتال المُسلمين وذَلُّوا للكُفَّار، فصَاروا مُعاونين للكُفَّار أذِلَّاء لهم مُعَادين للمُؤمنين أعِزَّاء عليهم»
[«درء تعارض العقل والنَّقل» (7 /139.138)]

ooo

❋ «وكلُّ مُؤْمنٍ آمنَ بالله فللصَّحَابَة رضي الله عنهم عَلَيْه فَضْلٌ إلى يَوم القيامة، وكلُّ خير فيه الشِّيعةُ وغيرُهمْ فهُو ببرَكة الصَّحابَة، وخيْرُ الصَّحابة تبَعٌ لخَيْر الخُلفَاء الرَّاشدينَ، فهُم كانُوا أقْوَمَ بكُلِّ خيرٍ في الدِّين والدُّنيا من سائر الصَّحابة، فكيفَ يكونُ هؤلاء مَنْبَعَ الشَّرِّ، ويكونُ أولئك الرَّافضةُ مَنْبَعَ الخير؟!»
[«منهاج السُّنَّة» (376/6)]

ooo

❋ « شاعَ في العُرف العامِّ أنَّ أهلَ البدع هُم الرَّافضة؛ فالعامَّة شاعَ عندها أنَّ ضدَّ السُّنِّيِّ هُو الرَّافضي فقَط؛ لأنَّهم أظهَرُ معاندةً لسنَّة رسُول الله ﷺ وشرائِع دينِه من سائرِ أهْلِ الأهواءِ»
[«مجموع الفتاوى» (482/28)]

ooo

❋ «لكن لمَّا كان أصلُ مذهبِهم مستندًا إلى جهلٍ كانُوا أكثَر الطَّوائف كذبًا وجهْلًا»
[«منهاج السُّنَّة» (57/1)]



ردود قصيرة:

● وصلتنا مشاركة من الأخ المكرَّم عرَّاس فيلالي - سدَّده الله -، ماجستير في الأدب القديم ونقده بجامعة أمِّ البواقي، وهي عبارة عن منظومة فيها ترتيب السُّور، فله منَّا كلَّ الشُّكر والتَّشجيع، ونحثُّه على مزيد من مثل هذه المشاركات.

□□□

● نشكر الأخ الكريم صالح جلاخ - وفَّقه الله - من منطقة تقرت بولاية ورقلة على مراسلته اللَّطيفة، وهديَّته الجميلة، فجزاه الله خيرًا وبارك فيه.

□□□

● وأمَّا الأخ الفاضل إدريس حملاوي - حفظه الله - من الأرهاط بولاية تيبازة، نعلمه أنَّ اقتراحه الَّذي يدعونا فيه إلى تحرير دراسة حول موضوع السِّحر، قد وصلنا ونسأل الله العون على تحقيق ذلك في أعداد قادمة إن فسح الله في أعمارنا وأوقاتنا.

□□□

● كما أنَّ الأخ الحبيب هارون رشيد طعم الله - سدَّده الله - من منطقة القالة بولاية الطَّارف، مشكور على كلمته الوجيزة المحفِّزة للمضيِّ قدمًا، ونسأل الله أن يعيننا على توفير المجلَّة في كلِّ أنحاء الوطن، وفي الوقت المحدَّد.

□□□

● وجزى الله خيرًا الأخ الموفَّق محمَّد حمادوش من قرية بني تيمي بلدية سجرارة، المحمَّديَّة بمدينة معسكر على رسالته الَّتي حوت كثيرًا من الشُّكر والثَّناء وحسن الظَّنِّ بإخوانه القائمين على المجلَّة، نسأل الله أن يغفر لنا ما لا يعلمون، ولا يؤاخذنا بما يقولون، وهو مشكور أيضًا على دفاعه عن أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

□□□

● وإنَّ الأخ المكرَّم حمزة بن صناج من عين آزال بمدينة سطيف ممثِّلاً لجمع من الإخوة الكرام - وفَّق الله الجميع لكلِّ خير - مشكور على اقتراحه، وسننظر إن كان مناسبًا، وبارك الله في الجميع.

□□□

● كما أنَّنا نلبِّي طلب أخينا منصور همكة - حفظه الله - من بلدية قلتة سيدي ساعد بولاية الأغواط، فننشر اسمه في بريد القرَّاء لكونه أوَّل مشترك في المجلَّة من بلدته على حدِّ قوله.

□□□

● وأمَّا الأخ سمير بن رقرق من المهديَّة بمدينة سطيف، فقد بعث إلينا بمشاركة شعريَّة في سبعة أبيات مطلعها:

صن عليك نفسك فهي مهلكة
كمن جانب النَّار بحرص لا تسأم
واحفظ خاطرك لله وارجو
منه رحمة تحفظ من النَّدم

فجزاه الله خيرًا، وثبَّتنا الله وإيَّاه على طريق العلم وأهله.

□□□

● كما نشكر الأخت (ل . ز) - وفَّقها الله - من بلدية برهوم، بولاية المسيلة على مراسلتها، وبارك الله فيها.

□□□

● والشُّكر موصول أيضًا لجميع الإخوة الفضلاء الَّذين راسلونا عن طريق البريد الإلكتروني وحملت كلماتهم معاني التَّأييد والنُّصرة والتَّشجيع مثل: أبي أنيس عمر من مدينة مشريَّة، وأبي عبد الرَّحمن الشَّلالي المسيلي، وفندي المنصور وغيرهم.

□□□

هذه كلمة معبِّرة عمَّا يحزُّ في نفس الأخت وردِيَّة بلقاسم . وفَّقها الله . من بلديَّة عين الرَّحمة بغيليزان، تتألَّم فيها ألمًا شديدًا لما ترى في منطقتها من تعظيم للأضرحة والقبور، وما يحدث عندها من المنكرات.
وقد ارتأينا نشرها في بريد المجلَّة نصحًا للأمَّة وإطلاعًا للقرَّاء عمَّا يجري في جهات عديدة من وطننا العزيز؛ من إحياء لمظاهر الشِّرك والبدعة.

صرخة موحِّد

السَّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السَّلام على دعاة الحقِّ والخير والرَّحمة.

سلام على الأعلام ما طاب ذكرهم
وآثارهم في العلم والعلم يخلد
لقد زرعوا زرعًا فأخرج شطأه
كأخصب محصول لمن هبَّ يحصد

سيرًا ـ باسم الله ـ في طريق الهدى على منهج السَّلف، كما عهدناكم حرَّاس الفضيلة ودعاة الحقِّ والرَّحمة، عهدتكم القرآن والسُّنَّة بفهم سلف الأمَّة.

لكم منَّا الثَّناء الجميل، فقد كنتم مفاتيح الخير مغاليق للشَّرِّ، وإنَّا لنحمد الله الَّذي جعل في بلادنا ثلَّةً من الصَّالحين همُّهم الدَّعوة إلى الله وإقامة الحقِّ، والأمر بالمعروف بمعروف والنَّهي عن المنكر بغير منكر.

فوالله إنَّ أعظم ما يسرُّ النَّفس وينشرح له الصَّدر أن نسمع أنَّ في الشَّرق أو الغرب، أو الشَّمال أو الجنوب، من يجتهد في الدَّعوة وفقًا لمنهاج النُّبوَّة، فما أعظم الجزاء لمن سلك هذا الطَّريق.

وإنِّي إذ أكتب لكم هذه الرِّسالة بعيون باكية، وقلب حزين متألِّم على غربة الإسلام بين الدِّيار، إذ ما زال في الأمَّة شرك وجهل، ضلال وقطيعة رحم...

وإنَّه ليحزنني أن أرى قبرًا حلِّي بأنواع الحرير، وعطِّر بأنواع العطور، وأصبح معظَّمًا في النُّفوس، تشدُّ إليه الرِّحال، وتذبح عنده الذَّبائح، ويطوف النَّاس من حوله يدعونه من دون الله، وتقام لأجله «الزَّردة ـ الطعم ـ» حتَّى صار يعلن عليها من المساجد، وأقول في نفسي: أين دعاة الحقِّ؟! مالي لا أرى في الجمع ناصرًا للحقِّ ومنكرًا للباطل؟! مالي لا أرى أولئك الَّذين بلغني أنَّهم دعاة التَّوحيد؟! ولكنَّها صرخة موحِّد أنْ يا أهل الحقِّ لا يطيب العيش وفي المسلمين من يدعو غير الله، يدعو من ضرُّه أقرب من نفعه.

ألا يتقطَّع القلب وهو يرى جمعًا من المسلمين مجتمعين على أمر هو من أعظم المنكرات.

وممَّا يبعث الحزن في النَّفس اعتقاد هذه الأباطيل من الدِّين وأن يدعو إليها من يراه النَّاس رجل دين، ويرخِّص في ذلك ويقول لا ضير، وماذا بعد الحقِّ إلاَّ الضَّلال؟! قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البيِّنة: 5].

إنَّ هذا قد لا يكون كلامًا يصف الحال أدقَّ الوصف، وقد يقول قائل: ليس الأمر كذلك؟!

ولكن من أراد أن يرى بعينه فليقصد أحد هذه القبور في يوم تقام فيه «الزَّردة أو الوعدة» وينظر! ووالله لن يعود إلاَّ بقلب فيه حرقة وألم؛ إذ ليس هناك أضرُّ على الأمَّة من أن ينتشر فيها الشِّرك المنافي للتَّوحيد الخالص.

فيا أهل التَّوحيد في كلِّ مكان وأنصاره! هل هان علينا أن نرى شركًا متفشِّيًا؟! أين الدَّعوة إلى الله يا أمَّة الاتِّباع؟!

إنَّها كلمة ـ أقلُّ ما تحمله النَّفس ـ إلى كلِّ موحِّد في كلِّ مكان، كن داعيًا إلى الحقِّ وإلى التَّوحيد الخالص.

وكلمة أخيرة أوجِّهها إلى دعاة التَّوحيد في أرضنا الغالية، والله إنَّها لأعظم النِّعم أن جعل الله في أرضنا دعاة مثلكم همُّهم إرادة الخير وإظهار الحقِّ، وإنَّا لنعتزُّ بكم وإن افتخر النَّاس بما لهم افتخرنا بكم؛ لأنَّنا نعلم أنَّ العلماء سُرُج الأزمنة، وأنَّ كلَّ عالم مصباح يستضيء به أهل عصره.

حفظكم الله يا علماء التَّوحيد، ويا دعاة الحقِّ، وزادكم في العلم بسطة، وإنَّا لكم شاكرون، واعلموا أنَّ الأمَّة بحاجة إليكم، فما أعظم افتقارنا لأهل العلم، وإنَّا والله وددنا أن نجد في كلِّ منطقة فيها شرك وبدع وأهواء مَنْ يحذِّر النَّاس منها ويدعو إلى العقيدة الصَّحيحة الخالصة من الشَّوب.

وإنَّ أعظم مشروع لكم ـ يا علماءنا ـ أن تصنعوا علماء؛ فإنَّ أعظم ميراث يتركه العالم هو علمه النَّافع، وإنَّ الأمَّة بحاجة لعلماء ربَّانيِّين، مناهجهم وعمدتهم القرآن والسُّنَّة بفهم سلف الأمَّة.

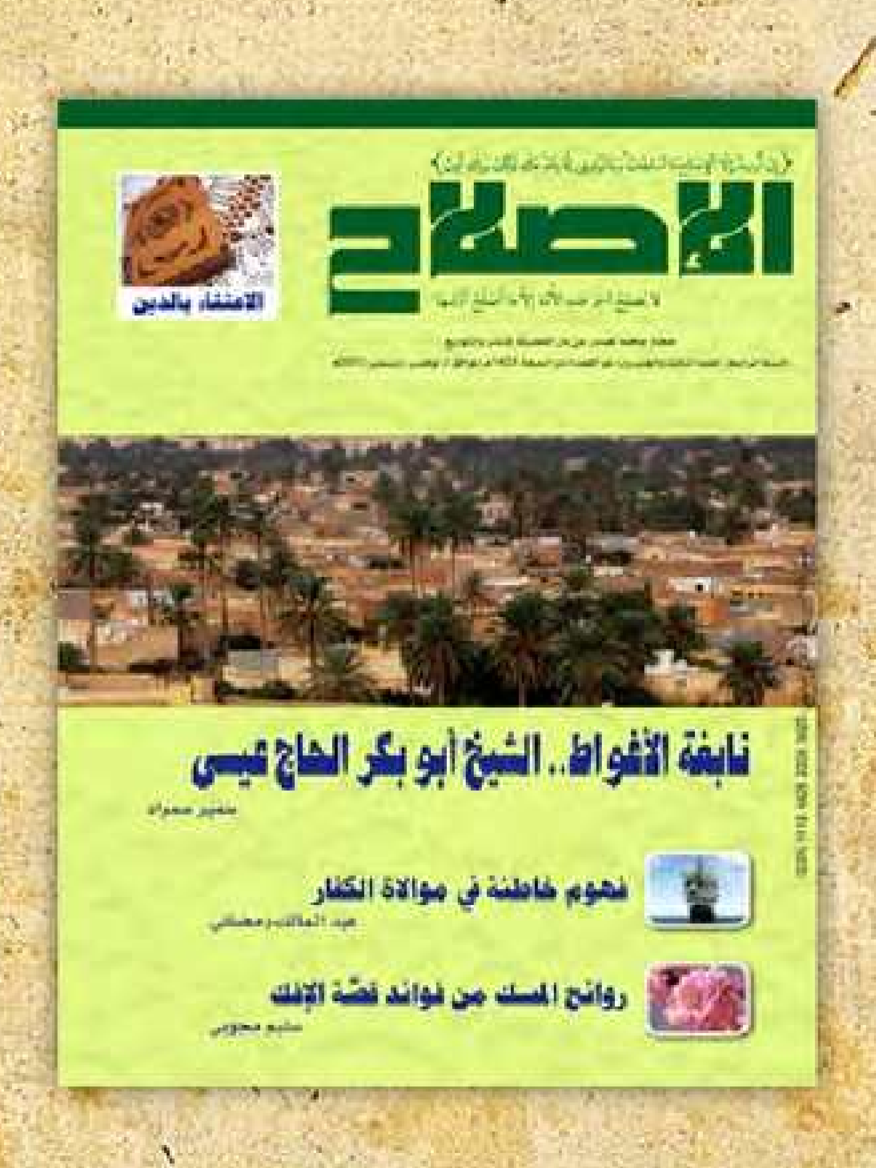
والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد.
حفظكم الله ـ يا أهل الإصلاح ـ وجزاكم عنَّا كلَّ خير.





الإصلاح
دعوة على التوحيد
الدعاء
المستغانمي
الخشوع
القول المختصر في بيان موقف المستشرقين من عقيدة القضاء والقدر
ضوابط نصيحة أئمة المسلمين حكاما وعلماء





الإصلاح
تبرئة أمهات المؤمنين



